كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

619

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 15 أيلول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

القمح السوري في 2013 05

التهاب الأسعار يبرد تصديراً 06

المساومة على التاريخ في معلولا.. 10

«الإرادة الشعبية» برنامج للنقاش 15-11



موسم العودة للمدارس

الافتتاحية

«هجوم من الحركة»..!

منذ أن كان الجدال، داخلي الطابع في حينه، حول سبل الخروج من الأزمة السورية، يدور عن جدوى اعتماد إما «الحل الأمني» أو «الحوار»، وذلك مع بداية استعصاء الوضع في البلاد، وصولاً إلى الجدال الذي بات خارجي الطابع اليوم بعد عامين ونصف من النزيف والخراب حول اعتماد إما «الحل العسكري» أو «الحل السياسي»، مروراً بمثيله داخلياً في أواسط عمر الأزمة، كانت الولايات المتحدة تحاول دائماً ولا تزال إعادة الأمور إلى المربع الأول، أي إنجاز ما تريده في سورية من إضعاف وتفتيت وتغييب عن المشهد الإقليمي والدولي، على الطريقة الليبية.

وبهذا السياق لجأت واشنطن كما بات معروفاً لسبل التدخل غير المباشر بعدما اصطدمت بالفيتو المزدوج ثلاث مرات متتالية، ما دفع الأمور لترجيح كفة التوجه منطقياً لسبل الحل السياسي. ويبدو أنها مع اقتراب ذاك الاستحقاق أكثر، معبراً عنه بالتحضير لـ«جنيف2» عملت المؤسسة الأمريكية مؤخراً على توظيف «مسألة الكيماوي» لتحقيق انعطاف يسمح لها بالعودة للتلويح بالتصعيد والتدخل المباشر والعسكري، بهدف تحصيل نتائج مسبقة على المؤتمر الدولي المذكور، وربط ذلك ببقية الملفات الإقليمية قيد البحث وإعادة الترتيب بين القوى الدولية الأفلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ذاتها، والقوى الدولية الصاعدة، وفي مقدمتها روسيا الاتحادية، ومن بين تلك الملفات الملف النووي الإيراني، والصراع العربي الصهيوني، والدرع الصاروخي الأمريكي، وخطوط النفط والغاز، وحتى الملف النووي الكوري الديمقراطي.

ومن هنا جاءت المبادرة الروسية من وجهة نظر موسكو لتكون «هجوماً من الحركة» بغية سد الذرائع أمام واشنطن ولتلجم مرة وإلى الأبد المحاولات العدوانية الأمريكية تجاه سورية، ليبقى السؤال: هل يمكن أن تلجأ واشنطن لسيناريو مماثل في الوقت المتبقي قبل التوجه لجنيف- بوصفه ممراً إلزامياً دولياً واستحقاقاً داخلياً سورياً- بهدف تحصيل «مكاسب» أخرى؟

ربما ينتاب الأمريكيين هذا الأمر، غير أن الروس قالوا بوضوح إن «الكيماوي السوري» هو مقابل منع العدوان نهائياً، وغالبية السوريين يجدون أنه دون ذلك لا طائل من الموضوع كلياً، في حين أن وضع «الكيميائي السوري» تحت الرقابة الدولية أو حتى تفكيكه، وانضمام سورية إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيمائية، ستضع في نهاية المطاف مسألة السلاح النووي الإسرائيلي على طاولة البحث، في الترتيبات اللاحقة للمنطقة، في ضوء ميزان القوى الدولي المتشكل والمذكور آنفاً، وفي ظل استعداد الدوائر الامبريالية وحتى الحركة الصهيونية لخفض اهتمامها بـ«إسرائيل»، على الأقل، بعدما تحولت منذ عام 2000 إلى عبء ومشروع خاسر.

وعليه، لا تجوز المقارنة اليوم بترسانات السلاح الموجودة لدى الكيان الصهيوني وأي من دول الطوق، أي المقارنة بالمعنى الإقليمي المباشر والضيق، وإنما على أساس التحولات في المشهد الدولي. فإذا كانت الحروب الثنائية في التاريخ القديم قراراً داخلياً أو محلياً، فهي ليست كذلك في العالم المعاصر، فهي تقوم بعد تنسيق إقليمي ودولي ما، في محاولة أحد الأطراف تثبيت وتثمير تحول ما في ميزان القوى الإقليمي، والدولي من خلفه، أو بالعكس. وبهذا المعنى فإن أي عمل عدواني أمريكي مباشر ضد سورية يبقى احتمالاً قائماً، ولكنه سيكون انتحارياً في ظل الوضع الدولي الراهن كونه يسير عكس التحولات في موازين القوى الآخذة بالتبلور.

إن منع العدوان الأمريكي على سورية إنما يعني اليوم أمراً واحداً هو عودة فتح الباب واسعاً أمام كل مفردات نقل الصراع في سورية من شكله العسكري إلى شكله السياسي تدريجياً، انطلاقاً من جنيف لخفض مستوى العنف ووقف أشكال التدخل غير المباشر عبر التمويل والتسليح وتأجيج الصراع، وصولاً إلى الحل السلمي والتغيير الشامل والجذري والعميق.

من «بريكس» إلى «شنغهاي»..

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال قمة بلدان منظمة شنغهاي للتعاون في العاصمة القرغيزية بيشكيك يوم 13 أيلول أهمية مواصلة تطوير التعاون الاقتصادي في إطار المنظمة، مشيراً إلى ضرورة تنشيط التجارة بين الأعضاء وتبادل الاستثمارات والتكنولوجيات وتحقيق المشاريع الجديدة في مجال الزراعة وحماية البيئة.

واستشهد بوتين بنشاط اتحاد بنك المنظمة الذي سيسهم كثيراً في تمويل مشاريع البنى التحتية المشتركة واعتماد التكنولوجيات الموفرة للطاقة وكذلك في توسيع مجال المدفوعات بالعملات الوطنية.

وجاء في البيان الختامي للقمة أن بلدان المنظمة تعتزم بغية تحقيق تلك الأهداف، العمل من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتطوير النشاط التجاري- الاقتصادي والاستثماري في منطقة المنظمة.

بدورهم كان قادة مجموعة «بريكس»- التي تضم إلى جانب روسيا، البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا- قد قرروا على هامش قمة العشرين في سان بطرسبرغ مؤخراً إنشاء صندوق للاحتياطي النقدي بقيمة 100 مليار دولار لمواجهة الصدمات المالية.

وتأتي الخطوة الطموحة لمواجهة ضربة للدول النامية ذوات الاقتصادات الكبيرة حيث يتوقع أن تقلص قريباً الولايات المتحدة برامج لحفز الاقتصادات الناشئة وسحب استثمارات منها، على خلفية الأزمة التي تمر بها اقتصادات الدول الراسمالية عموماً والأمريكي خصوصاً، ويرى محللون أن إنشاء مثل هذا الصندوق يشكل خطوة جديدة لترسيخ دور «بريكس» على المستوى

«وجع ورق»

هي له: يعني بقي النظام العظيم تبعكم «يفلق سمانا» بالمقاومة والممانعة والتوازن الاستراتيجي.. وشوفوه عند أول تهديد حقيقي سلّم الكيماوي وما بنعرف شو ممكن يسلّم كمان. والأنكى أنه بعد ما مات نصف الشعب السوري وانتشرد نصفه الثاني بالداخل والخارج، «بتجي» ناس «غبية» من طرفكم تسمي حالها معارضة بالداخل و«بتقلك» حوار ومصالحة، «مع مين دخلك، مع الشوية يللي ملطخة أياديهم»؟.. المطلوب ضربة خارجية من الدول القوية «تخلصنا بقا»، يا نعيش يا نموت، و«الله ما بعرف ليش معمي ع قلبو أوباما»..!

هو لها: أنتم أصلاً عملاء، وخونة وأنتم من أياديهم ملطخة، ولازم إبادتكم عن بكرة أبيكم، ورح ندعس عليكم دعس، بعد ما نعلق مشانقكم، أنتم ومن يشد على يدكم، ومين قال أن الحوار معكم، وأصلاً لشو الحوار، رح يقضي جيشنا عليكم قريباً؟ والله لو أنا بدل قيادتنا- الله يخليلنا ياها- لضربتكم بالكيماوي، أنتو وكل مين بيسمي حاله معارضة.. لا تقليلي لا داخل ولا خارج..! وخلينا نحنا، باقي السوريين، نخلص من الحثالة والمتآمرين، «وحتى لو مات مين ما مات وقد ما مات..»!

أنا لهما: يعني برأيكم إلى متى ممكن أن يستمر هذا المنطق «الفيسبوكي» تبعكم؟ وكم يسمح لسورية وجيشها بالخروج من الوضع الراهن؟ ألا تستطيعون الخروج أوسع من دوائركما الضيقة والافتراضية لتروا المزاج العام لدى غالبية السوريين «يللي بعدهم عايشين»، ويريدون وقف عداد الموت بصفوفهم، والخلاص من منطقكم الأعوج، «يللي ما عم يساوي شي غير التخريب والاستنزاف أكتر»؟ ومَن المستفيد..؟ وبخصوص الكيماوي، الموضوع خاضع لتوقيته وملابساته، ونتائجه.. «بنعيش وبنشوف»..! أوباما مع مؤسسته كلها «فايتين بالحيط».. ومن لديه قلق بخصوص إضعافنا تجاه «إسرائيل» فأحب أن أذكره بأنه «إذا كان للأنظمة ضروراتها فلدى الشعوب خياراتها».. ومع «إسرائيل»- الضعيفة يوم بعد يوم- لا يوجد عند هذه الغالبية من السوريين ذاتها خيار مصالحة، وهم أنفسهم سيجدون السلاح الذي يقاومون به «عن جد» وصولاً حتى للتحرير، ومن دون كيماوي، «مو هون المشكلة»..! المشكلة اليوم أن نصل وبسرعة للحل داخلياً بالاستفادة من الظرف الدولي..!

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

ماذا نريد من الإعلام النقابي؟

كما هو معلوم فإن تطور التقنيات الإعلامية جعلها تلعب دوراً مؤثراً في صياغة الرأي العام تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتناولها الإعلام ويسلط الضوء عليها بما يخدم الموقف الذي تتبناه الوسيلة الإعلامية، ومن يشرف على وضع سياساتها والأهداف المراد الوصول إليها، وبالتالي فإن الإعلام سلاح ذو حدين إما أن يكون موجهاً باتجاه الدفاع عن المصالح الحقيقية للشعب الوطنية والاقتصادية، أو يلعب دوراً في التسويق للبرامج والمواقف المعبرة عن مصالح قوى النهب والفساد بطرق وأساليب مدروسة، قد تقنع المتلقي بأنها تعبر عن مصالحه، كما كان يسوق للسياسات الاقتصادية الليبرالية بأنها الطريقة الوحيدة التي ستطعم فقراء الشعب السوري «المن والسلوى» وأنها خشبة الخلاص للأزمات المستعصية التي أصابت المجتمع والاقتصاد معاً، مع العلم أن الحقيقة ليست كذلك، ونتائج السياسات المعمول بها أزمة وطنية كلفت الشعب السوري خسائر باهظة بشرية ومادية لا تقدر بثمن، ومن هنا يمكن القول أن ليس هناك إعلام محايد، إما أن يكون وطنياً منحازاً لمطالب الشعب وحقوقه، أو معادياً لها مهما تزين وغير من ملامحه البشعة.

ما تقدم يجعلنا نطرح تساؤلاً مشروعاً عن دور الإعلام النقابي في ظل الأزمة وما قبلها من حيث كونه ناطقاً فعلياً باسم الطبقة العاملة السورية ومدافعاً عن قضاياها، وهو يملك عدة منابر وإمكانيات مادية يستطيع تسخيرها بشكل فعال تجعل منه إعلاماً عمالياً يعكس بشكل حقيقي مصالح الطبقة العاملة السورية السياسية والاقتصادية بعيداً عن كل أشكال الوصاية والهيمنة على قراره في التعبير عن ذلك طالما أن قاعدة الانطلاق لديه هي المصلحة الوطنية في الدفاع عن القطاع العام وتخليصه من ناهبيه، وتطويره، والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومطالبها المشروعة، وأهمها حقها المشروع في أن تقدم لها النقابات كشف حساب معلن عما تتخذه من مواقف حيال قضاياها، خاصةً وأن النقابات لديها ممثلون في كل المواقع الحكومية ومجلس الشعب، وهذا يحملها مسؤولية إضافية.

إن الإعلام النقابي لابد أن يكون مبادراً في فتح باب الحوار الواسع حول القضايا السياسية والاقتصادية تشارك فيه الطبقة العاملة وكوادرها الأساسية، وتشارك فيه أيضاً القوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها السياسية للخروج بتوافقات تعزز الوحدة الوطنية التي يحاول الأعداء ضربها لأنها مدخلهم إلى تقسيم البلاد والعباد.

عمال المخابز مازالوا ينتظرون



باستثناء رغيف الخبز، فكل شيء مقدور عليه، وحتى يمكن تأجيله أو الاستغناء عن تناوله، باستثناء الرغيف الذي لا يحتمل التأخير في إنتاجه بموعده، ومن دون أي تأخير، فالمواطن لا يقبل أي اعتذار ولا معرفة له بمعاناة وصعوبات صانعي رغيف الخبز، والعاملين خلف الأفران، ولا يهمه ذلك في شيء، كل همه أن يحصل على الرغيف في موعده ومع إطلالة الفجر ومن دون أعذار، هذا هو الكلام الجاهز لأي مسؤول حين الحديث عنهم، لكن عند الحقوق الكل يضع رأسه في الرمال..

■ طرطوس – مراسل قاسيون

اشتكى عمال مخابز الدولة في محافظة طرطوس أكثر من مرة من معاناتهم ومطالبهم المحقة، الذين مازالوا ينتظرونها دون تحقيقها، خاصة مع مضاعفة الإنتاج في المخابز نتيجة لنزوح أعداد كبيرة من الحرب الدائرة تقارب عدد أبناء المحافظة، ولهذا فإن مضاعفة الإنتاج كانت ضرورة دون أية زيادة في عدد العمال، فكان من حق العمال الموسميين المطالبة بتحويل عقودهم لسنوية، ولكن دون جدوى، وطالبوا بزيادة عدد العمال لإيجاد وردية جديدة على خط الإنتاج لأن الضغط يقع على هؤلاء العمال أصحاب الأجور الضعيفة، وحرمانهم من ساعات العمل الإضافي مما أضطر عدد من العمال إلى ترك عملهم بسبب صعوبته، وعدم التعويض عليهم على ساعات العمل الطويلة التي يقضونها مع الحرارة العالية، علماً بأن صحيفة «قاسيون» وحدها واصلت نشر أكثر من مادة عن معاناتهم ووضعهم، واستبشر العمال خيرا حين عمم وزير التجارة الداخلية بصرف ثلاث ساعات إضافية لجميع العمال، بالإضافة لإبرام عقود سنوية مع جميع العمال الموسميين، لمن تجاوزت مدة عملهم في المخابز أكثر من عام، ولكن لم ينفذ شيء من هذا التوجيه، حيث تؤكد مصادر مختلفة أن الأمور متوقفة على مدير عام المخابز للدراسة وتنفيذ التعميم، ومازال العمال ينتظرون تنفيذ هذا القرار منذ أشهر، فمتى سنلبي للعمال حقوقهم المشروعة؟ وهل الأيام القادمة ستجيب على هذا السؤال؟!.

مأساة عمال البطاقة في مرفأ طرطوس مستمرة

■ صلاح معنا

منذ أكثر من ثلاث سنوات، وعمال البطاقة المؤقتين في مرفأ طرطوس يعيشون الظلم والإهمال المتواصل رغم كل الشكاوى والوعود التي قدمت لهم، ورغم تناول مختلف الصحف المحلية معاناتهم ونشرها لم تلق طريقها للحل، وها هي «قاسيون» تذكر المسؤولين للمرة الثالثة بمعاناة هؤلاء العمال المؤقتين العاملين بالبطاقة وهم معروفون بـ«عمال المناوبة» فبعد تخفيض عدد ورديات هم بشكل كبير، وتخفيض نسبة العمولة الممنوحة لهم عن كل وردية أصبح هؤلاء العمال شبه عاطلين عن العمل رغم زيادة ساعات عملهم، ومضاعفة الكمية من الإنتاج.

يقول أحد العمال الذي فضل عدم ذكر اسمه خوفاً من خسارته لعمله: «لقد فقدنا الأمل من أجل النظر بوضعنا، فالكثير من العمال تركوا المرفأ، واتجهوا لأعمال أخرى لأنهم فقدوا الأمل بتنظيم عقود سنوية مؤقتة لهم لكي يحصلوا على حد الأدنى من الراتب من أجل ضمان مستقبلهم ومستقبل أسرهم».

المستغرب أن كل الجهات المعنية تجاهلت الظلم الكبير الذي لحق بهم من خلال خفض نسبة الوردية إلى أدنى مستوى، فهل يعقل أن يتابع العامل عمله من أجل 500 ل.س كل أربعة أيام!!.

إنها مهزلة حقيقية ومأساة في الوقت ذاته خاصة في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها بلدنا والتي تحتاج إلى مقومات صمود مثل هؤلاء العمال، الذين لا رواتب لهم، ولا أجور مقبولة ضمن الحد الأدنى المقبول به، إن من حق عمال البطاقة في مرفأ طرطوس الصراخ بوجه مستغليه، والمطالبة من الإدارة العامة، ونقابة العمال المشرفة عليهم، ومن الاتحاد العام لنقابات العمال، وكل الجهات المعنية بالتفكير بوضعهم ومساعدتهم.

إنهم مازالوا بانتظار أن يسمع أحد صرخاتهم المدوية فهل من مجيب؟!.

في حقول الجبسة

ستة آلاف عامل حرموا من راتب شهر

■ مراسل قاسيون ـ الجزيرة



نتيجة التوتر والأوضاع الأمنية التي هيمنت على منطقة الشدادي والجبسة اضطر آلاف العمال في حقول الجبسة للجلوس في منازلهم، وبالتالي الحرمان من مستحقات عملهم عن شهر أيار الماضي، وبعد مداولات وتسويات عادوا إلى عملهم.. لكن وزير النفط قرر عدم منحهم راتب شهر أيار دون أي ذنب اقترفوه.

تقدم العمال المعاقبون بمعروض إلى كل من الاتحاد العام لنقابات العمال، ورئيس مجلس الوزراء، إلا أنهم صدموا بعدم الحصول على أي رد يعيد لهم حقهم.

والسؤال هو: ما الذنب الذي ارتكبه العمال حتى يحرموا من أجورهم؟ ولماذا وافق وزير النفط على ذلك، وهو يعلم بعدم تحملهم المسؤولية، والسؤال الأهم لماذا لم تتم الاستجابة لمطلبهم وهو حق مشروع..

إنها أسئلة ليست بحاجة إلى إجابة فقط، وإنما بحاجة إلى حلول عملية وفورية، وأولها صرف رواتب العمال، وثانيها محاسبة المسؤولين عن ذلك!!.



قوة العمل والإنتاج المعطلة:

بين عمال تاميكو.. والإدارة المتباطئة

امتلأت صفحات الصحافة المحلية الرسمية بخبر عن خطوط الإنتاج الجديدة في معمل تاميكو المنقول إلى منطقة باب شرقي في دمشق، وظهرت صور لإدارة تاميكو مع وزير الصناعة الجديد في افتتاح الخط الإنتاجي بعد نقله من المعمل الأساسي في منطقة المليحة..

■ عشتار محمود

توجهت «قاسيون» إلى المعمل في منطقة باب شرقي لرصد عودة الحياة والإنتاج إلى معمل القطاع العام الأبرز في صناعة الأدوية بعد طول توقف.. وكانت النتيجة أن المعلومات التي حصلنا عليها لا علاقة لها بالشق الاقتصادي، وإنما في الشأن العمالي، حيث لا شيء يذكر حتى اليوم في إنتاج المعمل، والكثير يقال حول واقع عمال المعمل وإدارته..

الفوضى سيدة الموقف

في الساعة الثامنة والنصف صباحاً وأمام المعمل الصغير الواقع في منطقة باب شرقي طريق المليحة، الذي كان معملاً نسيجياً قديماً تم تأميمه، وتعود ملكيته إلى شركة تاميكو منذ وقت طويل، والذي كان حتى وقت قريب يحتوي خطاً لإنتاج الأدوية البيطرية توقف بعد فشله في منافسة إنتاج ومستوردات السوق.. يتجمع عمال معمل تاميكو الذين يقدر عددهم بحوالي 700 عامل أمام المعمل وفي البهو الداخلي وسط جو من الفوضى، وكذلك تتجمع سيارات النقل وأغلبها من «سرافيس» النقل من خطوط دمشق وريفها المختلفة..

يتجمع العمال في مكان محدد لتثبيت حضورهم، والتزامهم بالدوام الذي يمتد من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة التاسعة كحد أقصى، بينما العمل الوحيد الذي يضج به البناء القديم هو أعمال الصيانة لتفوح روائح «الدهان» وأصوات الحفر بينما الآلات الجديدة تنتظر التشغيل بعد انتهاء أعمال الصيانة، والعمال ينتظرون بدء العمل بعد أن طال توقفهم منذ الشهر الأول في عام 2013، أي حوالي تسعة أشهر..

مسيرة التدهور

عمال معمل تاميكو الذين كانوا ينتجون قبل الأزمة ما قيمته 1,374 مليار ل.س محافظين على أحد أهم قطاعات الدولة التي استطاعت المحافظة على حضورها في السوق في مواجهة صناعة الأدوية السورية الخاصة القوية، منذ تسعة أشهر يقتصر عملهم على «إثبات الحضور» فقط، وهو ما يزيد من تذمرهم الواضح من التراخي أمام المخاطر التي كانت تحيط باستمرار إنتاج المعمل منذ بدء الاعتداءات في الشهر العاشر من العام الماضي، والتباطؤ في التفكير بالبدائل، الذي تتحمل مسؤوليته إدارة الشركة ووزارة الصناعة معاً.

يشير عمال معمل تاميكو خلال حديثنا معهم إلى أن الاعتداءات على المعمل بدأت منذ الشهر العاشر في عام 2012، وبدأت بسرقة سيارات الشركة حيث تم سرقة أكثر من 18 سيارة، ولم تؤخذ هذه الاعتداءات على محمل الجد حيث استمرت حراسة المعمل بالآلية نفسها أي بعدد قليل من الحراس غير المؤهلين تماماً لمواجهة ظروف من هذا النوع، تطورت الاعتداءات مع تطور الوضع في منطقة المليحة لتصل الأمور مع الحماية العسكرية للمعمل إلى مستوى أعلى من الاعتداءات أدت إلى حرائق في المستودعات، ووصلت الأمور إلى الحد الذي أدى إلى توقف العمل تماماً في المعمل بتاريخ 2013/1/10 الذي كان آخر يوم عمل لعمال تاميكو في معملهم بمنطقة المليحة..

الإهمال للمعمل وللعمال..

كما ذكرنا سابقا فإن التراخي والتباطؤ هو السمة الرئيسية لتعامل إدارة تاميكو ووزارة الصناعة مع معمل الأدوية في منطقة المليحة، فمنذ تسعة أشهر توقفت إمكانية تشغيل المعمل، وبقيت إمكانية الوصول رهن الظروف الأمنية في المنطقة، ومع ذلك فإن فترة الأشهر التسعة لم تكن كافية لتجهيز المعمل البديل في منطقة باب شرقي الذي تم نقل الآلات إليه بينما لم تكن جاهزة أعمال الصيانة وينتظر خطا الإنتاج المنقولان «الأقراص والكبسول» أن تنتهي أعمال الصيانة.. ومن الطبيعي أن الإدارة التي لم تبد مستوى عالياً من المسؤولية تجاه معمل بهذه الأهمية لن تبدي مسؤولية عالية تجاه عماله، وهذا ما يظهر من خلال عدم زيارة الإدارة للمعمل الجديد إلا مرتين كما يذكر العمال، ويظهر أيضاً من إهمال تأمين النقل لعمال المعمل بعد أن سرقت السيارات.

اليوم وصلت المواد الأولية.. مساء يتم الاعتداء عليها وسرقتها، توضع الأموال في أماكن محددة وغير معروفة للعموم لتسرق بدقة وبفترة قريبة.

التعاون بين داخل المعمل والمعتدين خارجه واضح بالملاحظة إلا أنه لم يكن موضع تحقيق أو اهتمام من الإدارة..

حيث توقفت أغلب خطوط نقل العمال، وعجزت الإدارة عن تأمين بدائل توصل العمال إلى «الكراجات» الرئيسية على الأقل.. لتصبح اليوم تكاليف النقل اليومية تشكل نسبة كبيرة من رواتب العمال التي لم تتوقف خلال مرحلة التوقف كاملة، ولكن توقفت الحوافز الإنتاجية بطبيعة الحال.. يضاف إلى ذلك أن الظروف الأمنية الأكثر توتراً في دمشق ومناطقها التي تستمر منذ قرابة العام لم يدفع الجهاز الإداري في هذا المعمل إلى إيجاد آلية للتساهل مع العاملين وتبرير غياباتهم أو التشدد مع المتساهلين منهم وفق قواعد محددة أو بالاعتماد على مناطق سكنهم والظروف الأمنية على الطرق المؤدية إليها.. حيث تبقى الفوضى سيدة الموقف، والتي تسمح بأن يسود منطق «خيار وفقوس» في تبرير الغيابات وتوصيفها غياباً إدارياً أم مرضياً أم بلا راتب.. بينما وكما يؤكد العمال، فإن نقل المدراء كان من أولويات الإدارة العامة حيث خصصت سريعاً مبالغ تقدر بـ 30–40 ألف ل.س لموظفين لنقلهم، كما يذكر العمال.

التعامل الفوقي..

يتفق أغلب عمال المعمل الذين تكلمنا معهم على مشاكل عدم تأمين النقل للعمال، وعلى تأخر تجهيز المعمل الحالي، وبالتالي تأخر العمل بالمقابل فإن الإدارات الفرعية لها رأي آخر في تقييم جهد الإدارة العامة، الإدارات الفرعية التي يبدو من مستوى انشغالها مستوى ضغط العمل الناجم عن الفوضى والتعطل الموضوعي للعمال، ومع ذلك فإنها تخشى كثيراً من حديث الصحافة مع العمال مباشرة حيث أكد المدير الإداري المكلف بأن: «الإدارة هي بوابة المعمل ولا يجوز الكلام العشوائي مع العمال» في خطاب تهميشي لبقية العمال، بينما مدير الإنتاج أكد لنا بأن الإدارة لم تتأخر في نقل المعدات لا بل قمنا بالنقل بوقت قياسي وأكثر.

الخطوط المنقولة

تم نقل خطي إنتاج من معمل المليحة إلى المعمل في باب شرقي، وقد وصلت هذه الخطوط منذ شهر تقريباً، وتم انتقاء هذين الخطين الإنتاجين الأقراص والكبسول بناء على عاملين هما أنها أكثر المنتجات طلباً في السوق، وأكثرها تكيفاً مع إمكانيات المكان أي المعمل في باب شرقي، حيث وكما ذكر لنا مدير الإنتاج فإن نقل الخطوط الأخرى غير ممكن في ظروف عدم توافر أماكن لتخزين العبوات الزجاجية على سبيل المثال..

يشار إلى أن عمال تاميكو يؤكدون على الجهود الكبيرة لعمال الصيانة الذين قاموا بفك آلات تصل قيمتها إلى 800 مليون ل.س، من المعمل القديم بجهود كبيرة تعرضوا خلالها لعمليات قنص واعتداء مع بقاء بعضهم حتى ساعات الفجر أثناء عمليات فك ونقل الآلات..

تاميكو وعمالها لا ينفصلان

اليوم قد تكون مسألة عودة عمال تاميكو ومعملها للإنتاج والعمل بمستوى معين مسألة وقت فقط مع وصول الخطوط المنقولة من المليحة، ولكن يبقى السؤال هو: ماذا عن الوقت المهدور بمجمله؟! وبعيداً عن الوضع الأمني العام، ألا يفترض أن يتم تحديد مسؤوليات التأخر بدقة، والمحاسبة على أساسها وخصوصاً أن كل يوم تأخر كان ثمنه توقف الإنتاج وتأخر الحوافز الإنتاجية للعمال، ومزيداً من تكاليف النقل التي يدفعونها من رواتبهم بظل الأوضاع المعيشية الحالية..

إن أسئلة عديدة برسم من يرى في قطاع صناعات الدوائية قطاعاً استراتيجياً هاماً، وبرسم من زاود كثيراً بشعارات حول العمال و«ملكيتهم» لقطاع الدولة، ليتضح أن إهمال المعمل هو سلوك لا ينفصل عن إهمال عماله والفوقية والتحجيم في التعاطي مع قضاياهم..

205 أثرياء سوريين.. والمكتب المركزي أرقامه واهية

■ قاسيون

أعلن المكتب المركزي للإحصاء ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين نيسان 2011 ونيسان 2013 بلغ 164، أي اعتبر أن الأسعار في عام 2011 100 فرضاً واستنتج ان الزيادة بلغت 64 ليرة فقط، أي 64% نسبة زيادة الأسعار أي التضخم خلال عامي الأزمة فقط..!

بينما أعلن تقرير الثروة العالمي لعام 2013 والذي يعده مصرف «يو بي إس» بأن سورية تحتل المركز السادس بعدد الأثرياء بين دول الشرق الأوسط بوجود 205 ثري يملكون إجمالي ثروة 22 مليار دولار وذلك في العام الحالي.

لا نمتلك ما يكفي من المعلومات لندقق في عدد الأثرياء السوريين ومبلغ ثرائهم، إلا أننا نمتلك أن نقدر «مهزلة» الرقم الحكومي ويثير فضولنا استمراره بالانحياز..

فتخفيف رقم التضخم من شأنه أن يخفف من وطأة ارتفاع الأسعار وأن يغطي حقائق أن الثروات التي تتراكم في خزائن 205 من الأثرياء السوريين، جزء هام منها يؤخذ من جيوب حوالي 20 مليون من القوى العاملة السورية أو أصحاب الأجور..

الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأجور المستهلك..

يتكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سلة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون ويتم تحديدها بناء على النمط الاستهلاكي للمجتمع المدروس. بحيث تقسم السلة الى عدة مكونات. يخضع كل مكون إلى تثقيل نسبي بناء على أهميته «نسبته» من إنفاق الأسرة.

■ وجدي وهبة

وقد قدر الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد السوري بـ 164% خلال عامي الأزمة، وهو مؤشر يعكس ارتفاعاً في التضخم بمعدل 64% فقط و هذا الإعلان الأخير للمكتب المركزي للإحصاء يفتح مجالاً واسعاً لطرح عدد من الأسئلة:

- هل هذا المؤشر دقيق؟
- ما الفائدة من حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك؟
- أين قياس الأجور الحقيقية؟

هل هذا المؤشر دقيق؟

إن الدقة تعتمد على شقين:

- مدى دقة المسح الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء.
- الأوزان النسبية لمكونات سلة السلع والخدمات.

إذا سلمنا بدقة المسح الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء، فمن المؤكد عدم قدرتنا على التسليم بالأوزان النسبية لمكونات السلة، فمثلا إن الأغذية والمشروبات غير الكحولية تثقل بـ 41,9% من مكونات سلة المستهلك «إنفاق الأسرة» وهذا التثقيل غير دقيق، فمن خلال اطلاعنا على نسبة إنفاق الأسر الفعلي على المواد الغذائية تبين أن الأسرة تنفق نسبة 70% من متوسط دخلها على سلة غذائية تقشفية، فكيف يمكن لهذا التثقيل أن يبقى على ما هو عليه، خصوصا بعد هذا الارتفاع الكبير في الأسعار، أما السكن الذي يشكل نسبة 15% من تثقيلات السلة فإنه وباعتبار أن متوسط أجار البيت في المناطق العشوائية 15 ألف ل.س يشكل نسبة 75% من متوسط الأجور الحالي بعد الزيادة، ومن هنا نستنتج أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك غير دقيق «بسبب عدم دقة الأوزان النسبية لمكونات السلة» ولا بد من القيام بمسح جديد لإنفاق الأسر السورية يرصد الأهمية النسبية الحقيقية للسلع المختلفة من إنفاق الأسر السورية..

ما الفائدة من حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك؟

يفترض أن يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أجل تعديل الرواتب والأجور بما يتناسب مع التغير في المستوى العام للأسعار، فارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الرواتب والأجور، وهو ما يستدعي من الحكومة والقطاع الخاص تعديل الرواتب والأجور بما يتناسب مع هذا الارتفاع، ولكننا نجد ان هذا المؤشر في الاقتصاد السوري غير ذي جدوى، فالربط بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي أضيف في الدستور السوري بعد التعديل، لم يدخل حيز التطبيق، وزيادة الأجور الأخيرة لم تكن سوى تعويض يعادل تقريباً أثر ارتفاع المحروقات السابق.

وموضوع الربط هو أمر مطروح في أغلب اقتصاديات أكثر الدول رأسمالية حيث تملك نقابات العمال مؤشرات قياسها الخاصة لمستويات الأسعار وتضغط باتجاه تعديلات الأجور وفقها، وفي إحدى طروحات مشكلة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار يقترح موريس اليه «اقتصادي فرنسي» ربط الأجر بالرقم القياسي لأسعار المستهلك عند كل عقد جديد وإلزام جميع الأطراف بتعديل الأجر عند كل ارتفاع في الأسعار، ويفترض أن نذهب إلى أبعد من ذلك عن طريق الربط الدائم بين مستويات الأسعار وتغيراتها ومستويات الأجور، سواء عن طريق زيادة الأجور الحقيقية نقدياً، أو بالتعويض العيني لمواد مدعومة.

أين الرقم القياسي لأجور المستهلك؟

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك –المعبر من خلاله عن التضخم – مؤشراً على درجة عالية من الأهمية نظرا لأثر التضخم على المستوى المعيشي وعلى مؤشرات الاقتصاد الكلي. ولكن هل هذا المؤشر وحده كاف؟ أم يجب رفده بمتغير مكمل له، لا يكتفي بقياس المشكلة بل يتجاوزها إلى قياس فاعلية الحلول المتخذة لحل هذه المشكلة.

والمتغير المكمل هو الرقم القياسي لأجور المستهلك – إن صح التعبير– أقصد الأجر الحقيقي.

فحساب الأجر الحقيقي واعتماده كمتغير أساسي يحقق فائدة كبيرة وهي: قياس فاعلية الحلول المتخذة لرفع مستوى المعيشة.

فإذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس التغير في مستوى المعيشة من خلال قياسه للتضخم «يقيس المشكلة» فإن الأجر الحقيقي يقيس مدى فاعلية الحلول المطبقة لحل هذه المشكلة «يقيس الحلول وفاعلية الأدوات المستخدمة»، فمن خلال حساب الأجر الحقيقي «كمية السلع والخدمات المشتراة بكمية محددة من الدخل النقدي» نكون قد قيمنا مدى نجاح أو فشل الإجراءات المتخذة لحل مشكلة انخفاض مستوى المعيشة.



بناء على رقم الإحصائي..

وبمقارنة تراجع مستوى الدخل مع زيادة الرواتب الأخيرة، يتضح لنا أن الحلول لم تكن فاعلة تماماً. وهذا ما نسي المكتب المركزي للإحصاء إعلانه! واكتفى بالتصريح بالفرق في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عامي الأزمة.. والذي من المؤكد أنه جزئي ومغلوط نتيجة الخلل الرئيسي في تثقيلات السلة الاستهلاكية المستخدمة في القياس، فإذا ما أخذنا أثر تراجع قيمة الليرة فقط على المستوى العام للأسعار فإن الارتفاع يجب أن يكون بمقدار 200%.

ومن هنا ننطلق إلى أنه لابد من إعادة تقييم دقيق للرقم القياسي لأسعار المستهلك، وربط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأجر الحقيقي، من أجل الحفاظ على المستوى المعيشي وتجنب الأثار السلبية الأخرى على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

من أرشيف خلل الأرقام الرسمية

أشارت دراسات سابقة في عام 2010 إلى مستوى الخلل في حسابات التضخم الرسمية والقائمة على الرقم القياسي للأسعار المعتمد على سلة استهلاك بتثقيلات للمواد والخدمات الرئيسية.. وأشارت الدراسات إلى أن الفرق بين الرقم القياسي الرسمي والفعلي بين اعوام 2005–2009 وفق الشكل التالي:

الرقم القياسي لأسعار 2005: الأساس 100	الرسمي	الفعلي
2009	166	305
التضخم	%2,3	%11,3

بفارق 9 درجات مئوية

القمح في 2013.. جولة مع التكاليف العادية والاستثنائية



■ محرر الشؤون الاقتصادية

محصول القمح الاستراتيجي وشريان الحياة الرئيسي في زراعة ومعيشة المنطقة الشمالية الشرقية السورية، شهدت عمليات زراعته خلال الأزمة صعوبات كبرى في ظل حالة الفوضى الكبيرة التي أثرت على إمكانية الإنتاج، فمن خروج مساحات كبيرة من الزراعة إلى تراجع اليد العاملة، وصولاً إلى تراجع ملحوظ لإنتاجية المساحات المزروعة يحيلها فلاحو المنطقة إلى المناخ وإلى تلوث هواء المنطقة بعد حرائق حقول النفط الكبيرة والمؤثرة بشكل رئيسي على ريف محافظة دير الزور.. بالمرور على واقع إنتاج القمح في محافظتي الرقة ودير الزور الأكثر تضرراً سنجري مقارنة لتغيرات تكاليف الإنتاج بجميع مراحلها بالمقارنة بين التكاليف المحملة على دونم من الأراضي المزروعة بالقمح في عام 2010 مع عام 2013..

تكاليف الإنتاج

مرحلة الإنتاج	التكاليف موسم 2010 للدونم	التكاليف موسم 2013 للدونم
الحراثة	500 ل.س	4500 ل.س
البذار الدونم يحتاج 50 كغ	50 × 22 = 110	2500
السماد يحتاج 50 كغ «كيس من السماد المنوع»	850	6000
المبيدات وسطي الأنواع التي تؤمن من صيدليات زراعية خاصة ولم تكن يوماً مدعومة	200 ل.س	1500 ل.س لا يتوفر في سوق المنطقة اليوم إلا التركي والياباني والفرنسي المهرب فقط

تكاليف العمالة

نثر السماد 10 دونم يحتاج 5 ساعات عمل	30 ل.س	100 ل.س
السقاية لـ 6 ريات	50×6 = 300	300×6 = 1800

تكاليف الري

عن طريق وزارة الري	350 ل.س	350 ل.س
الري الخاص عن طريق المضخات في الأراضي المحاذية أو القريبة من النهر كل 5 لتير تغطي ري دونم	75 ل.س	400 ل.س
الجمعيات الزراعية مضخات كبيرة «يلزم بعض الفلاحين بتكاليف الري الكبيرة للجمعية نتيجة تواجد أراضيهم ضمن مساحة الجمعية، ويقدر ارتفاع تكاليفها إلى تحميل الدونم تكاليف فساد عالية»	3000 ل.س	5000 ل.س وأغلبها متوقف الآن

تكاليف الحصاد

أكياس كل دونم 4 كيس سابقاً كانت تؤمن من المصرف الزراعي اليوم موجودة فقط لدى التجار بعد السيطرة على مستودعات الأكياس	50×4 = 200	180 ×4 = 720
الحصّادة «الآلة»	200 سابقاً كانت أغلب الحصادات تأخذ نسبة تبلغ 7% من الإنتاج	950 توقف العمل وفق الحصص من المحصول وينحصر العمل بالنقدي فقط
خياطة وعتالين	5 ل.س	15 ل.س

أجور النقل 2010

أجور النقل تتحملها الدولة وتضيفها إلى قيمة المحصول المسددة، وكانت تبلغ 2500 ل.س ضمن المحافظة ذاتها لسيارة بأي حمولة الدونم يتحمل كلفة نقل: 50 ل.س تقريباً

في موسم عام 2013 لم تعد الحكومة تقدم أجور نقل المحصول إلى مراكز الاستلام التي ارتفعت تكاليفها بشكل كبير، وأضيفت إليها تكاليف استثنائية في ظروف الأزمة وقبلها..

النقل في موسم 2013

• الرقة

في محافظة الرقة وبعد شهر 3–2013 والسيطرة المفاجئة عليها توقفت كل مراكز الدولة ومؤسساتها عن العمل تقريباً، وتوزع ما أنتج من محصول المحافظة بين التجار وبين ما احتفظ به الفلاحون وبين من استطاعوا أن يوصلوا أقماحهم إلى مركز الاستلام في محافظة دير الزور..

الشاحنة حمولة 20 طناً..... تكلفة 80 ألف ل.س

تكلفة نقل على الدونم 1600 ل.س

• دير الزور

ضمن محافظة دير الزور من الريف الشرقي للمحافظة نتيجة حصار المحافظة ومنع وصول الفلاحين بمحصولهم إلى مراكز الاستلام فإن أغلب عمليات البيع قد تمت للتجار..

كلفة النقل لسوق الحب 100 ل.س للكيس

كلفة نقل على الدونم من الفلاح للتاجر 400 ل.س.

كلف النقل الاستثنائية

عدا عن مخاطرة النقل بين محافظتي الرقة ودير الزور مع الفوضى الموجودة والتي تفتح احتمال مصادرة المحصول بالكامل من «ميلشيات السلاح» بكل أشكالها فإن الظاهرة الغالبة هي وجود تكاليف إضافية للأتاوات قدرت بالوسطي التالي:

تكلفة أتاوات حواجز 12 ألف ل.س لحمولة شاحنة 20 طن

تكلفة أتاوات للدونم 240 ل.س

تكاليف السمسرة

تعتبر تكاليف «السمسرة» داخل مراكز التسليم من التكاليف الثابتة تقريباً وقد ارتفعت لتشكل نسبة هامة في موسم 2013 بمساعدة الفوضى وتجمع فلاحي الرقة ودير الزور في مركز واحد فقط وفي التفاصيل:

● العتالة : يتعاقد متعهدون مع المصرف الزراعي ويستخدمون العتالين لتنزيل حمولة الشاحنات من أكياس القمح إلا أن مخصصات المصرف للعقد لا تمنع المتعهدين من تحصيل أجور العتالين من الفلاحين مرة ثانية لتبلغ تكلفة تنزيل المحصول 18 ألف ل.س للشاحنة

تكلفة عتالة 360 ل.س للدونم

● رشاوى: يحصل الموظف الذي يسحب العينات على مبلغ ثابت 5000 ل.س كعرف توزعها على الدونم لا يذكر.

تسحب العينات لقياس درجة جودة القمح، ليسعر بشكل مختلف وفقاً للدرجة حيث سعر كغ من الدرجة 3: 37 ل.س، بينما بلغ سعر كغ من الدرجة 1: 42 ل.س لذلك تدفع رشاوى لتغيير الدرجة تبلغ 15–20 ألف ل.س على الحمولة 20 طناً توزع على الدونم بمقدار 400 ل.س لتغيير الدرجة من 3 إلى 1.

تكاليف زراعة وإنتاج القمح في دونم من الأرض مع تكاليف النقل في عام 2010

التكاليف الاستثنائية:
1000 ل.س / للدونم

ازدادت تكاليف الإنتاج بمعدل 700%
خسارة الفلاحين في الكغ..
وإذا ما اعتبرنا أن وسطي إنتاج الدونم حوالي 400 كغ من القمح:

تكلفة الكغ في عام 2013
تتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى 47 – 61 ل.س

سعرت الدولة 37–42 ل.س للكغ فقط، بينما سعر التجار كان وسطياً 30 ل.س
وخسارة الفلاحين الذين تمكنوا من الإنتاج والبيع كبيرة..



النتائج الإجمالية لعام 2010

حراثة 1660 + أجور عمل 330 + الحصاد 405 + النقل 50 ل.س = 2445 ل.س
+ الري بالتكلفة الأدنى2520 ل.س/ للدونم
+ الري وسطياً: 2795 ل.س/ للدونم
+ الري بالحد الأعلى: 5445 ل.س/للدونم

2010: أعلى 5445 — أدنى 2520

النتائج الإجمالية لعام 2013

حراثة 14500 + أجور عمل 1900 + الحصاد 1685 = 18085 ل.س
+ الري والنقل بالتكلفة الأدنى: 18835 ل.س/ للدونم
+ الري والنقل بالحد الأعلى: 24685 ل.س/للدونم

2013: أعلى 18835 — أدنى 24685

استيقظوا.. سقطت الليبرالية!

■ قاسيون

ساقت لمياء عاصي مرعي جملة من الملاحظات انتقدت فيها النائب الاقتصادي الدكتور قدري جميل عن حديثه حول اقتصاد المقاومة ووسمته بأنه «ابتزاز عاطفي» ودافعت في معرض ملاحظاتها على كلام الدكتور قدري عن الاقتصاد الحر «الليبرالي» وعن فكرة تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

أولاً: من المضحك والمخجل اليوم أن ينبري أحد من المحسوبين على الإدارة الاقتصادية في الحقبة السابقة حقبة الليبرالية الاقتصادية التي انتهت إلى معدلات فقر فاقت الـ 44% وأوصلت معدل البطالة إلى ما يفوق عن 12%، للدفاع عن إجراءات التحرير التي لم تصب إلا في مصلحة شريحة التجار أصحاب الأموال وسببت فوضى احتكار يصعب ضبطها في زمن الأزمة..

ثانياً: تجتهد الوزيرة السابقة في تبرير فكرة تحرير التجارة وكأنها اكتشفتها حديثاً وتقوم بسرد «فوائد» التحرير وتبدو كما لو أنها تقرؤها من كتاب لمقرر اقتصادي في سنة أولى كلية الاقتصاد، وتتعامى عن قراءة الواقع اليوم وكأننا لسنا في أزمة عنوان حلها العريض «دور رئيسي للدولة» في الإنتاج والتوزيع يتجاوز الحديث السطحي عن سياسات «التسعير الإداري» والارتهان لحالة الرعب التي تصيب هؤلاء لمجرد التذكير بطريقة الإدارة الاقتصادية في أيام الثمانينيات.

ثالثاً: يجلجل الواقع بفكرة تناقض دور الدولة مع دور الأسواق المحررة، فالفكرة باتت مجربة ونتائجها جاثمة ليس في سورية فقط بل بكل أنحاء العالم، ويبدو أن «لمياء» لم تقرأ أو تسمع شيئاً عن أزمة الرأسمالية في عام 2008 ولم تعِ جيداً طريقة بناء الاقتصاد الصيني أو الروسي لا بل تتعامل معها كنماذج في «قمة النجاح» وأنها قابلة للتطبيق في بلادنا بكل بساطة، وتعيدنا إلى فكرة استنساخ التجارب والتجريب بالشعب دون فهم سياقات تطور هذه النماذج تاريخياً.

رابعاً: من نافل القول الحديث عن حاجة سورية لاقتصاد قوي والذي يصفه الدكتور قدري باقتصاد المقاومة وذلك كون كل الأدبيات الفكرية والاقتصادية لاترى فصلاً بين السياسة والاقتصاد، وبالتالي إن حديث «جميل» عن اقتصاد المقاومة هو حديث جدي وهام حول ملامح وهوية الاقتصاد السوري ودور الدولة في كل مفاصله من الإنتاج إلى التوزيع وصولاً إلى حسم فكرة من المستفيد من الاقتصاد غالبية الشعب أم أقلية الناهبين، وهذا الحديث هو جوهري في ظل الوضع السياسي الذي يعصف بالبلاد والذي لا يمكن فصله عن الوضع الاقتصادي، فما الذي يزعج لميا ويقلقها: بحث قدري جميل عن دور رئيسي ونوعي للدولة، أم مفهوم الاقتصاد المقاوم؟!!.



أسعار المواد الملتهبة في السوق المحلية تبرّد عند نية التصدير

ارتفعت أسعار الخضار خلال الأسبوع المنصرم بشكل كبير ولم يجد أحد نفسه مضطراً للبحث عن المسببات في ظل فوضى السوق التي أصبحت معتادة خلال الأزمة، حيث إن صعوبة وصول المواد وهامش الاحتكار غير القابل للضبط بالوسائل العادية للبيروقراطية الحكومية وعدم جاهزية جهاز الدولة جدياً لتأمين البدائل، كلها أصبحت المسببات المعتادة بالنسبة لارتفاع أسعار المواد المنتجة محلياً، إلا أن المفارقة أن نشرة لتسعير الصادرات وهي الأولى من نوعها قد أصدرت وبينت قائمة كبيرة من المواد المصدرة وحددت أسعارها لتكون المفاجأة بأن أسعار التصدير المسعرة حكوميا أقل من أسعار السوق المحلية..

■ خاص - قاسيون

بشكل معاكس لما يشكو منه المواطنون وخاصة عند صدور النشرات التأشيرية ونشرات التسعير في كل محافظة، بأنها أغلى من أسعار السوق بفارق لا بأس به، أظهرت نشرات التصدير أسعاراً مخفضة، فعند النظر إلى نشرة أسعار الصادرات ونشرة الصادرات الموحدة التي وضعتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لعام 2013، يلاحظ أن المواد الغذائية التي يشكو المواطن ارتفاع سعرها بحجة انخفاض العرض في السوق المحلية، مسعرة بأرخص عما هو عليه السوق بنسبة كبيرة، إلا أن هذه الأسعار مخصصة للتصدير والأسواق الخارجية، رغم المعاناة التي يعشيها المواطنون في سورية بالنسبة لارتفاع الأسعار اليومي وغير المضبوط.

ومن جهة ثانية، تُناقض الأسعار الموضوعة بالنشرة المفاهيم المتعارف عليها، بان تكون الأسعار المعتمدة عند تصدير أي مادة مرتفعة أكثر من السوق المحلي، عدا عن الحاجة الماسة لاستغلال الصادرات بشكل كبير هذه الفترة لزيادة نسبة واردات خزينة الدولة، وخلافاً لذلك، حددت نشرات الصادرات أسعار موادها أقل من أسعار السوق المحلية لدرجة وصلت إلى النصف في بعض المواد التي تعتبر أساسية ويشكل ارتفاع سعرها هاجساً يومياً للمواطن السوري كالبرغل والحمص والخضار بأنواعها.

القرار وتفاصيل من النشرة

واستناداً لقرار لجنة التصدير رقم /402/ تاريخ 2001/8/23 الذي اطلعت عليه صحيفة «قاسيون»، والمتضمن تشكيل لجنة تحديد أسعار الصادرات من الخضار والفواكه، وفي ضوء الاجتماع الذي عقد في مديرية الأسعار بتاريخ 8/19/ 2013 فقد تم تعديل الأسعار التصديرية للخضار والفواكه للكغ الواحد في النشرة رقم /12/ ، كما أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نشرة الصادرات الموحدة بتاريخ 2013/7/8.

وحسب الموضح في النشرات التي اطلعت عليها «قاسيون»، يتم تحديد أسعار التصدير المحددة لهذه المواد ضمن اجتماع لجنة التصدير التي تقوم بدراسة واقع أسعار هذه المواد الفعلية في الأسواق المحلية، بحيث تقوم بتحديد أسعار بما يحقق التوازن ما بين السوق المحلية والسوق الخارجية، وضمان توفير وانسياب المواد في السوق المحلية، إضافة لتشجيع الدولة بعملية التصدير للخارج مع احتساب سعر صرف القطع لها على أساس التعليمات الصادرة من مصرف سورية المركزي.

وفي حال عدم ورود أسعار لبعض المواد في النشرة تعتمد الأسعار التصديرية الواردة في فواتير المصدرين وتصديقها من غرفة الصناعة والتجارة وعلى مسؤولية المصدرين، على أن تكون الفواتير متطابقة مع عقود التصدير المحفوظة لدى غرفة التجارة والصناعة، التي يجب أن تقدم نسخة منها للمصرف المركزي.

مع ملاحظة أن الأسعار الواردة بالنشرة هي قرب تسليم أرض المصنع أو مركز التوضيب مع التأكيد على نقاط أساسية هي، أن أسعار الصادرات للمواد الطازجة أو غير الطازجة تحدد وفق واقعها الفعلي في السوق المحلية لتحقيق التوازن ما بين السوق المحلية والسوق الخارجية وضمن لجنة تضم الجهات المعنية كافة، وفي حال مخالفة المصدر لما ورد أعلاه تتخذ بحقه الإجراءات القانونية أصولاً ومن الطبيعي أن تأتي أسعار التصدير أقل من السوق المحلية خاصة أن الجهات المصدرة تعتمد أسعار الجملة، إلا أن مقارنة أسعار الجملة في نشرات محلية أخرى صادرة عن الوزارة تشير إلى فروق لمصلحة تجار الجملة والتجزئة في السوق المحلية.

الجملة المحلية أعلى من جملة التصدير

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية أصدرت في شهر آب الماضي قراراً بمنع تصدير الخضار الطازجة والمبردة حتى منتصف أيلول الحالي، وذلك بهدف توفير المواد في السوق وخفض أسعارها بعد أن شهدت ارتفاعاً جنونياً.

إلا أن التناقض في الممارسات والقرارات الحكومية لم يغب عن هذه النشرات، خصوصاً عند مقارنتها بنشرة الأسعار الصادرة عن مديرية تجارة دمشق، وهي بمثابة نشرة تأشيرية مكانية يؤخذ فيها بعين الاعتبار التكاليف والأعباء العامة عند تسعير أي مادة، عند التوقف عند بعض السلع الهامة والتي تم تسليط الضوء على شطط أسعارها بكثرة مؤخراً، يتوضح الفرق المقصود..

فمادة الخيار في نشرة مديرية تجارة دمشق مسعرة للجملة بـ 90 ل.س، أما في نشرة الصادرات فالحد الأعلى موضوع 60 ل.س، ومثال آخر ففي نشرة دمشق مسعرة بـ87,5 ل.س للجملة، بينما في نشرة الصادرات فمسعر بـ60 ل.س، كما سعرت نشرة دمشق الباذنجان بـ70 ل.س للجملة، وفي نشرة الصادرات بـ50 ل.س، وكذلك البطاطا هناك فرق يصل إلى 20 ل.س بين السعر الموضوع في نشرة دمشق «90 ل.س» والمحدد في نشرة الصادرات «75 ل.س»، وغيرها عديد من المواد التي تدل إما التكاليف تتغير بين يوم وآخر، وإما أن التكاليف أساساً ليست مأخوذة حقيقة في وضع الأسعار وخاصة الداخلية..

والمقارنة أعلاه، تمت على أساس أسعار الجملة، وفي حال تمت المقارنة مع سعر مديرية تجارة دمشق الداخلية وحماية المسهلك عند البيع للمستهلك مباشرة مع نشرة الصادرات الغذائية، يكون الفارق أكبر بكثير، ما يعني أن هناك اسفلالاً من التجار بنسبة كبيرة ودون رقابة ومتابعة صارمة ضمن هذا الهامش الفضفاض من فارق الاسعار.

أكثر من 130 مادة.. وعوائد القطع قد تبقى في الخارج

حوالي 74 مادة غذائية، 31 مادة نسيجية، 25 مادة أخرى هي المواد المصدرة والمسعرة بنشرة الصادرات الحكومية، بأسعار تنخفض عن أسعار السوق المحلية بحدود تصل إلى 100% وأكثر في بعض المواد كالحبوب تحديداً فالبرغل بـ 35 ل.س، الحمص حب 60 زيت الزيتون 150 ل.س وهذه الأرقام التحفيزية ليصدر المصدرين، تعطي دلائل على أسعار شراء التجار من المزارعين التي تنخفض عن هذا الحد بالتأكيد، لتضيف إثباتاً جديداً على الحجم المتضخم لتجار الجملة والتجزئة في السوق المحلية..

يضاف إلى ذلك أن هذا التحفيز التصديري بتخفيف كلف التصدير ووضع حد أدنى منخفض يتناقض مع الاتجاه نحو الحد من الصادرات والغذائية منها تحديداً في ظل حاجة السوق المحلية، وخاصة أن الاستفادة من القطع الأجنبي الذي يحققه التصدير ليست تامة لأن إعادة العمل بتعديل إعادة القطع لم يصبح مطبقاً بعد، على الرغم من تصريحات حكومية بإعادة العمل به، ولكن لم يصدر قرار رسمي بذلك ويستمر بالتالي ما بدأ منذ عام 2000 حين أصبحت نسبة 90% من عائدات قطع التصدير تعود للمصدرين بعد أن كانت في عام 1988 تلزم المصدرين ببيع كامل القطع الناتج عن التصدير إلى الدولة، وفي عام 1990 أصبح المصدرون يحصلون على نسبة 50%..



المستهلك شماعة الساعين لإلغاء «ترشيد الاستيراد»!..

■ حسان منجه

هي أسابيع فقط كانت كافية لإخراج أصوات «استغاثة» المستوردين إلى العلن، للمطالبة بإيقاف سياسة ترشيد الاستيراد، وهم من عاشوا بأغلبهم على أرضية تحقيق الأرباح الخيالية، عبر استسهال استيراد السلع بأسعار زهيدة، لتباع في الأسواق المحلية بأسعار مضاعفة خلال العقد الماضي، إلا أن الطارئ اليوم هو الأزمة وظروفها ومعطياتها، وهي من فرضت «ترشيد الاستيراد» كشرط لازم وضروري، بهدف تأمين احتياجات السوق من المواد الغذائية، والمشتقات النفطية، والأدوية وسواها من المواد الأساسية بالدرجة الأولى، والحفاظ على الاحتياطي النقدي، ومنع هدره في عمليات استيراد مواد غير ضرورية في هذه الظروف الصعبة، كالأدوات والأجهزة الكهربائية، أو استيراد كميات كبيرة من مواد البناء وسواها، فجميعها غير ضرورية حالياً، وفي ظل هذا الحراك والجدل الدائر اليوم حول ضرورة الحفاظ على سياسة ترشيد الاستيراد من عدمها، إلى من ستميل الكفة؟! ومصالح من ستنتصر في المحصلة؟!

«صراع المصالح»

تكشف مصادر في وزارة الاقتصاد عن السعي لإلغاء سياسة «ترشيد الاستيراد» من جذورها، عبر البدء بتوسيع قائمة السلع والمواد المطلوبة للاستيراد، «لتلبية احتياجات الأسواق» لأن الترشيد خلق حالة «عدم توازن» بين العرض والطلب على حد قولهم، وهم لا يختلفون في طرحهم هذا عن تجار دمشق، الذين طالبوا وزير الاقتصاد «خضر أورفلي» قبل هذا القرار بأيام قليلة، بمنح إجازة الاستيراد لكل من يطلبها من دون استثناء، فهم من سعوا وعملوا لإلغاء سياسة «ترشيد الاستيراد، فتلك السياسة لم تكن مقنعة بنظر «أصحاب الكار» منذ البداية، إلا أنهم قرروا التريث في رفضهم هذا، ليقرروا بعد أقل من شهرين إعلان رفضهم الصريح، ليس حرصاً منهم على توفير السلع في الأسواق كما يدعون، وليس خوفاً على المستهلك من ارتفاع الأسعار «لقلة المعروض منها» كما يقولون، وإنما حفاظاً على أرباحهم ومصالحهم، فأسعار الصرف تراجعت، إلا أن السلع حافظت على ارتفاعها، كما أن إجازات الاستيراد الوهمية تعرّيهم، كما أن احتكارهم للعديد من السلع المستوردة لبيعها بأسعار مضاعفة يفضحهم، ليمارسوا سياسة النهب الممنهج بحق السوريين من بوابة احتياجاتهم الأساسية دون أن يردعهم أحد، فالمنفعة الشخصية هي صاحبة المصلحة العليا في تحركاتهم، وهي من تملي عليهم مطالبهم، وليست مصالح المستهلكين..

مواءمة الاستيراد لمتطلبات السوق

استند «ترشيد الاستيراد» إلى الظروف التي تمر بها البلاد، والتي فرضت أولويات في عملية استيراد المواد مختلفة عن الأولويات السابقة، وعلى رأسها المواد الغذائية والسلع الأساسية والأدوية والمواد اللازمة للصناعة، أي أن هناك موادّ يمكن الاستغناء عن استيرادها حالياً، فالغاية والهدف من تلك السياسة هو المواءمة بين الاحتياجات الفعلية والضرورية للسوريين في ظروف الأزمة وبين سياسة الاستيراد المتبعة، وهذا ما تحققه سياسة ترشيد الاستيراد التي يجب الحفاظ عليها، فالترشيد لا يعني فقدان المواد من الأسواق، بل هو على حساب الكماليات وغير الأساسيات من المواد، أي أن نقص المعروض لن يرتبط – وفق هذه السياسة – بالأساسيات، بل بالكماليات التي هي خارج دائرة استهداف الشريحة الأساسية من المستهلكين أساساً، ولهذا، فإن لا جدوى من استيرادها، سوى هدرها للاحتياطي النقدي، والمخاوف من كونها إجازات استيراد وهمية ليس الهدف منها سوى تهريب القطع الأجنبي إلى الخارج..

أسئلة برسم المعنيين؟!

زيادة المعروض من بعض المواد الأساسية المدعومة والمستوردة أدى لتهريبه إلى دول الجوار، وتقنين الاستيراد – بحسب التجار– سبب نقصاً في المعروض من بعض المواد، وأدى لاحتكارها، وارتفاع أسعارها، علماً أن ارتفاع الأسعار لم يرتبط بنقص المعروض تاريخياً بل بالاحتكار الذي مارسه التجار الكبار في الأسواق دون ضوابط قانونية فاعلة، وإذا ما سلمنا بالمعادلة السابقة، فمن حقنا التساؤل، إلى متى سنبقى أمام خيارين أحلاهما مرّ؟! والمستهلك فيها هو الطرف الأضعف، بينما المستوردون والتجار كالمنشار، وهم من يستفيدون في جميع الأحوال!..

أما إذا ما قررنا الخوض في غمار الجدل الذي أثاره التجار والمستوردون، والمدافعون عن فكرة إلغاء سياسة ترشيد الاستيراد، فعندها نتساءل: هل ستنخفض الأسعار إذا ما فتحت بوابة الاستيراد على مصراعيها؟! أم أن حجة الدولار وتكاليف النقل ستكون الكفيلة بإبقاء الأسعار على حالها؟! وهل سيتخلى التجار حينها عن ثقافة احتكار السلع التي يمارسونها منذ عقود على حساب لقمة عيش السوريين؟! خاصة وأن جميع المؤشرات والتجربة التاريخية تجيب بالنفي على كل تلك الأسئلة؟!

«كل الحق عالرسوم الجمركية»!

رأى مدير عام الجمارك مجدي حكمية أن القضاء على التهريب لا يتم بملاحقة المهربين، وإنما عن طريق إيجاد أنظمة وآليات عمل سليمة ورشيدة، من شأنها دفع المتعامل مع الجمارك إلى التصريح الصحيح من دون أي ضغوط، وذلك تعليقاً على إنهاء اللجنة المكلفة إجراء مراجعة عامة لشرائح الرسوم الجمركية دراستها المتضمنة ضغط الشرائح، الأمر الذي خفّض الرسوم الجمركية بشكل غير مباشر على البضائع الجاهزة بشكل أساسي.. إلا أن المدير العام تناسى أن التهرب من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو سواهما يمسان طبقة اقتصادية اجتماعية متطابقة، كما أن التهرب لم ولا يرتبط بالرسوم الجمركية، وإنما بثقافة أصحاب رؤوس الأموال من رجال الأعمال والمستوردين والتجار، والتي تقول بأن التهرب من تلك المستحقات شطارة، وهذا ما يفسر به الفارق الكبير بين حجم الرسوم الجمركية السنوية وبين واردات البلاد من البضائع والمستوردات، ولهذا نسأل: هل انعكس انخفاض الضرائب منذ عام 2006 في زيادة حجم التحصيل الضريبي من جيوب المتهربين الأساسيين والكبار؟!..

زائد ناقص

«رؤوس قد أينعت وحان قطافها!!»

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، على عدم التهاون مع المخالفات الموجودة في الأسواق، وضبط شبكات تهريب الدقيق بكاملها، منوهاً إلى أهمية محاسبة كبار التجار والمستوردين وباعة المفرق بالسوية نفسها.. ثم قام بإعادة تكليف مدير مقال في وقت سابق بوزارته وموضوع تحت التصرف..

■■■

«ثقة زائدة»

اعتبر مدير عام مؤسسة الخزن والتسويق» حسن مخلوف، أن المؤسسة أثبتت بشكل مؤكد ثقة المواطن بالقطاع العام، وهي ثقة لم تكن لتتحقق لولا أن المواطن يجد منها منفذاً له من غلاء الأسواق وجشع بعض التجار، مشددا على أهمية تواصل المواطن مع الإدارة العامة للمؤسسة للوقوف على كل الملاحظات التي يراها المواطن ومعالجتها بشكل فوري ومباشر.

وأضاف قائلاً: إن هناك عدداً من الفروع خرج من الخدمة بنسب تتراوح بين 25 إلى 70%، ومثال ذلك ريف دمشق التي خرج من فرعها من الخدمة حوالي 75% من الصالات إضافة إلى حلب التي تبلغ النسبة فيها 85% أيضا، وكذلك دير الزور والرقة والحسكة تصرف رواتب عمالها دون أن تعمل الفروع.

■■■

«رفض قاطع!»

رفض تيسير سليمان مدير فرع استهلاكية طرطوس الانتقادات الشديدة التي يوجهها المواطنون والمعنيون في المحافظة والتي تطول دور وآلية عمل المؤسسة الاستهلاكية في هذه الظروف...

■■■

«عذر أقبح من ذنب»

كشفت مصادر مطلعة، عن إدراج موضوع رفع أسعار الكهرباء للمرة الثالثة للنقاش في أروقة الحكومة، ضمن لجنة الطاقة والخدمات، والذي يأتي في إطار خطة الوزارة نحو رفع كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية، وترشيد استهلاكها، وتخفيض عجوزات قطاع الكهرباء.. مضيفاً أن تعديل أسعار الكهرباء لن تؤثر في المواطن، بل بالعكس تماماً ستفيده بشكل تام...

■■■

«الجسم السليم.. له شروط»!

تمنى رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع، على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السعي الدائم لزيادة كتلة العرض، ليتوازن مع حجم الطلب والسعي أيضاً لتخفيف الكثير من العقبات التي تحول بين استيراد البضائع سواء أكانت من الخارج أو من مواقع إنتاجها محلياً، ووصولها إلى الأسواق بالشكل المناسب، وعندما تتوفر كل هذه الشروط الموضوعية، فإن من حقها أن تمارس إيقاع المخالفات على المخالفين المتعمدين، وترك أمر عقوبتهم للقضاء بقرار يصدر عن المحاكم..

■■■

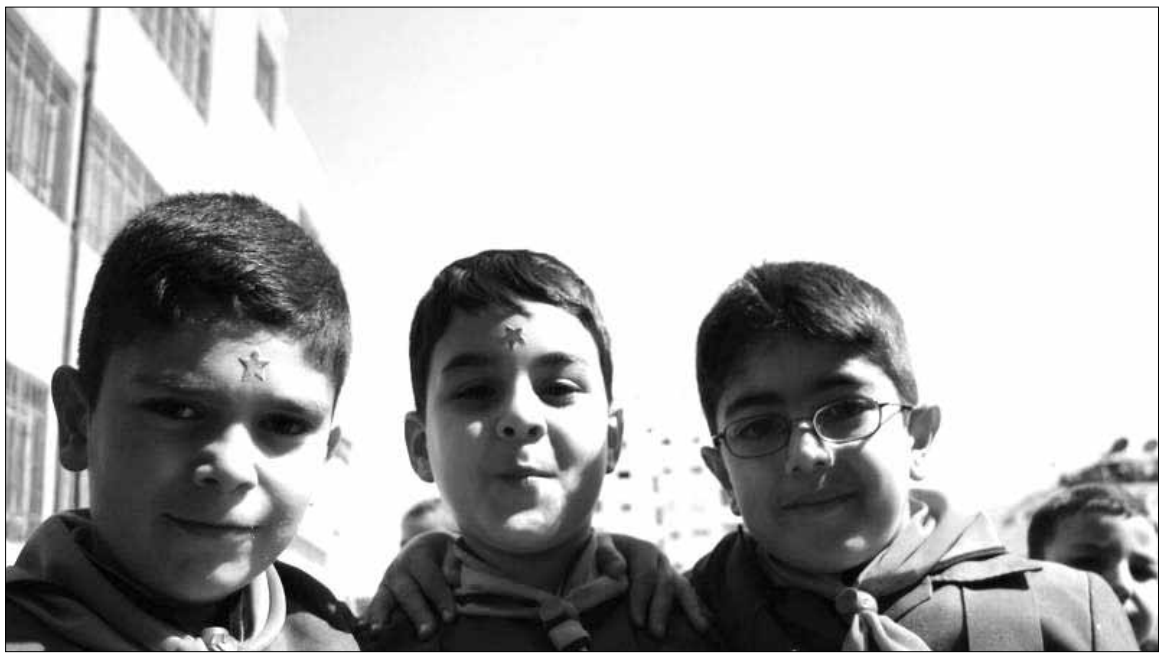
مصالح المنتج والمستهلك معاً!

طلبت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء من «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك»، تسعير منتجات الدواجن بما يحقق مصلحة المنتج والمستهلك معاً قياساً بواقع أسعار تكاليف الإنتاج الحقيقية للمنتجات، مع الأخذ بعين الاعتبار أجور النقل في الظروف الحالية ودعوة «المؤسسة العامة للخزن والتسويق» بإلغاء 10% من نسبة تسليم التصدير المفروضة على مصدري الدواجن..

معاناة مادية وقصور بالتحضيرات...

مدارس خارج الخدمة ووزارة التربية تحدد 15 أيلول..

اقترب العام الدراسي، وكما العام السابق، طفت على السطح قضايا عدة، انطلاقاً من عدد المدارس القادرة على استيعاب الطلاب وخاصة مع تزايد عدد الوافدين إلى دمشق مقارنة مع العام الماضي، إلى قضية الدوام الجزئي، وبُعد المدارس عن أماكن سكن البعض، وتعطل مدارس إثر تعرضها للاعتداء أو لاحتوائها الأسر النازحة، وصولاً إلى ارتفاع أسعار المستلزمات الدراسية.



■ حازم عوض- قاسيون

وزارة التربية السورية، وبحسب تصريحاتها، اتخذت عدة وسائل كي تحد من المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها العملية الدراسية مع بداية العام الدراسي الحالي، في حين مازال أهالي الطلاب يترقبون الظروف التي ستحيط بأطفالهم وفترة دوامهم، وكيف ستكون الحال داخل الصفوف من أعداد كبيرة قد تؤثر على تحصيلهم العلمي، وعدة مخاوف أخرى.

مطالب بتأجيل العام الدراسي

وبحسب الشكاوى التي وردت إلى صحيفة «قاسيون» فإنه هناك «مخاوف من الدوام الجزئي المسائي وخاصة فصل الشتاء مع اقتراب حلول الظلام في ظل الظروف الأمنية الصعبة، وخاصة على الطلاب الذين تبعد مدارسهم عن أماكن سكنهم، ومنهم طلاب الشهادات الأحرار».

لم يكتف البعض بالإعراب عن مخاوفهم فقط، بل ناشدوا وزارة التربية بتأجيل العام الدراسي الحالي حتى تستتب الأمور الأمنية، ومنهم من ذهب إلى الحد المطالبة بإلغائه.

مخاوف من تقطع أوصال العام

وقال «س.ش»، طالب في مدرسة المحاسبة بمنطقة البرامكة «عمر شخاشيرو»، إن «المدرسة تعرضت العام الماضي لقذائف هاون أكثر من مرة، ما دفعني إلى قطع العام الدراسي من منتصفه، ولا أعلم إن كنت قادراً فعلاً على الاستمرار بالدوام هذا العام، عدا عن كون مدرستي بعيدة عن مكان سكني وليست هناك مدرسة بديلة في المنطقة».

وبحسب الشكاوى أيضاً، فإن «مدرسة عبد القادر الخرسا في باب شرقي، موقعها غير آمن وعانى طلابها العام الماضي من الالتزام بالدوام، حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ في الصف الواحد حينها 17 تلميذاً»، ودعا المشتكون وزارة التربية إلى «ايجاد بيئة مدرسية سليمة وآمنة».

وكانت هناك مخاوف من توقف بعض المدارس وعدم القدرة على إعادة افتتاحها من جديد، حيث اشتكى البعض في محافظة درعا من وجود مدارس مغلقة، مثل «مدرسة الفالوجي» الثانوية، وأنهم لا يعلمون كيف سيكون الحل في حال عدم افتتاحها من جديد، في حين ذهبت مخاوف البعض في محافظة حلب بأن لا تتم العملية التدريسية بعد أن أصيبت «بالشلل» العام الماضي بحسب الشكاوى.

1000 مدرسة حُولت إلى مراكز إيواء

وعدا عن هذه الأمور، أشعل بدء العام الدراسي الحالي، مخاوف العام الماضي ذاتها حول مصير الأسر النازحة التي تم إيواؤها في بعض المدارس، ومصير طلاب هذه المدارس بعد تخصيص بعضها كمراكز إيواء دائمة.

كلفة تجهيز طالب مدرسي واحد تبلغ 25 ألف ليرة سورية في المراحل الثانوية ونحو 20 ألفاً للمراحل الأدنى ما يعني أن التكلفة تصل في أسرة تتضمن 4 طلاب إلى نحو 100 ألف ليرة

وعلى هذا، أكد وزير التربية هزوان الوز أن «المدارس ستفتح أبوابها في موعدها 15 الشهر الجاري»، نافياً ما يشاع حول تأجيل موعد افتتاحها، لافتاً في لقاء مع التلفزيون السوري إلى أن «هناك 18 ألف مدرسة جاهزة تماماً لاستقبال الطلاب فيما خرجت نحو 3600 مدرسة من الخدمة، وأنه تم ترميم 600 مدرسة منها إضافة إلى أن نحو 1000 أخرى خرجت من الخدمة لأنها مراكز إيواء للمهجرين».

وحول اضطرار البعض للنقل بين المدارس نتيجة نزوحهم أو أية أمور طارئة، أوضح الوز أنه «أوعز لكافة مديريات التربية بقبول الطلاب الذين يرغبون التسجيل في مرحلة التعليم الثانوي «العام أو المهني» ولم يكن لديهم أي ثبوتيات من خلال إجراء امتحان لهم خلال الشهر الأول من بداية العام الدراسي 2013 – 2014 واعتماد نتيجته محصلة لهم وقبولهم من خلالها وذلك حسب تعليمات القيد والقبول لعام حصولهم على الشهادة».

وتابع الوزير إن «طلاب المرحلة الثانوية وبخاصة طلاب الصفين الحادي عشر والثاني عشر مطلوب منهم تقديم وثيقة التعليم الأساسي من المحافظة التي حصلوا عليها منها كي يتم قبولهم إما في التعليم العام أو المهني، أما بالنسبة لطلاب الصف العاشر الذين نجحوا في دورة امتحانات هذا العام فيفترض أن تكون وثائق النجاح بحوزتهم، وإن لم تتوفر فيمكنهم الحصول عليها من دائرة الامتحانات».

التسجيل دون وثائق

الوز أكد بأن «التعليمات التي صدرت لمديري التربية في المحافظات تتضمن إجراء امتحانات للطلاب الراغبين في التسجيل بصفوف المرحلة الثانوية بعيداً عن أي وثائق غير وثيقة التعليم الأساسي التي يتطلب تقديمها عند تقديمهم لامتحان الصف الذين كانوا فيه والانتقال إلى الصفوف الأعلى إن كانت تعليماً عاماً أو مهنياً».

وفي هذا السياق نشرت مديرية التربية اعلانات طرقية لتشجيع الطلاب والأسر على الالتزام بالمدارس والعملية التعليمية، وجاء في بعضها أنه يتوجب على الأسرة التي ترغب بتسجيل أطفالها بالمدارس، التوجه إلى أقرب مدرسة حتى لو فقدت الوثائق اللازمة.

وبخصوص الدوام النصفي، أكد مدير تربية دمشق محمد مارديني، أن «المديرية قامت بتطبيق الدوام النصفي في عدد من المناطق الآمنة في المدينة، حيث تم تحويل 120 مدرسة إلى الدوام النصفي، وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، وأنه تم افتتاح مدرسة ثانية للمتفوقين في منطقة المزة».

وعن محافظة درعا، أكد معاون مدير التربية لشؤون التعليم الثانوي في المحافظة ابراهيم التمر، أن «المديرية أنهت استعداداتها لبدء العام الدراسي الجديد رغم تضرر عشرات المدارس وتعرضها للتخريب وعمليات السطو والسرقة، وأن المديرية تعمل بشكل دوري على إعادة تأهيل المدارس وتوزيع الثانويات ضمن المدينة حسب الاحتياج العام».

100ألف ليرة لتجهيز 4 طلاب من أسرة واحدة!

ولم تكن هذه المشاكل الوحيدة التي واجهت الأسرة السورية مع اقتراب بدء العام الدراسي، وأغلب الشكاوى كانت حول ارتفاع أسعار المستلزمات المدرسية في مقدمتها اللباس الموحد، ومن ثم القرطاسية والحقائب، وبحسب الشكاوى فإنه «من الضروري عدم التشديد على اللباس المدرسي هذا العام، وكان من المفترض أن تصدر تصريحات مبكرة بهذا الخصوص قبل أن تثقل الأسر كاهلها بهذه الملابس التي وصل البدلة الواحدة منها إلى 11 ألف ليرة».

وطالب البعض «بإصدار تعليمات صارمة لمديري المدارس بخصوص عدم التشديد على اللباس المدرسي، فهناك أسر غير قادرة على دفع هذه المبالغ الضخمة نهائياً» مشيرين إلى أن «مديري بعض المدارس لم يتقيّدوا العام الماضي بتوجيهات عدم التشديد، وقاموا بمعاقبة الطلاب غير الملتزمين».

وكشف تقرير صحفي مؤخراً نشر في إحدى الصحف المحلية، أن كلفة تجهيز طالب مدرسي واحد تبلغ 25 ألف ليرة سورية للطالب الواحد في المراحل الثانوية ونحو 20 ألفاً للمراحل الأدنى، ما يعني أن التكلفة تصل في أسرة تتضمن 4 طلاب إلى نحو 100 ألف ليرة.

وكانت أسعار القرطاسية في الأسواق: القلم الناشف الذي كان سعره 10 ليرات أصبح بـ50 ليرة، والدفتر العادي وصل سعره إلى 200 ليرة، ودفتر 100 سلك بـ 350 ليرة، ودفتر 200 سلك بـ 600 ليرة، وبالنسبة للباس المدرسي، فقد تراوح سعر المريول للمراحل الدراسية الأولى ما بين «800 . 1500 ليرة»، والبدلات ما بين 5 آلاف و11 ألفاً وللمراحل الثانوية وصل سعرها إلى 12 ألفاً.

وعود بتوزيع مليون حقيبة مدرسية مع القرطاسية

وبهذا الخصوص لفت مدير تربية دمشق إلى أن «المساعدات الواردة إلى وزارة التربية من منظمة اليونيسيف، تضمنت مليون حقيبة مدرسية مع القرطاسية، وكانت حصة دمشق منها 75 ألف حقيبة».

ومن جهته لفت وزير التربية إلى أن «الوزارة وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف وبعض منظمات المجتمع المحلي أطلقت مشروعاً بعنوان «من حقي أن أتعلم» لتلبية حاجة المناطق الأكثر تضرراً واحتياجاً وستوزع فيه مليون حقيبة مدرسية على جميع المحافظات دون استثناء وفق جداول معدة مسبقاً في كل محافظة».

40% من الطلاب حتى 15 عاماً توقفوا عن الدراسة

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» مؤخراً، أن نحو40% من التلاميذ بين 6 و15 عاماً في سورية توقفوا عن ارتياد المدرسة، إلا أن المؤسسات التعليمية في دمشق لا تزال تعمل بمعظمها، وان كان عدد كبير منها تم تحويله إلى مراكز إيواء للنازحين.

وبحسب اليونيسيف، فإن أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة، دمرت أو تضررت في سورية منذ بداية الأزمة عام 2011، ونحو 900 مدرسة تقطنها عائلات نازحة.

روضات وزارة التربية والمنظمات الشعبية

تنافس الروضات الخاصة؟!

اشتكى إلى صحيفة «قاسيون» مؤخراً العديد من أهالي تلاميذ الروضات والحضانة في محافظة طرطوس، والتي تتبع وزارة التربية ونقابة المعلمين والاتحاد النسائي. ويقول كثير من الأهالي في شكواهم إن روضات المنظمات الشعبية التابعة للدولة أصبحت تتعامل مع التلاميذ من زاوية مادية صرفة ودون اعتبار لكون هذه المنظمات هي جهات راعية وحامية لمستقبل صغارنا ولا يجوز أن تتعامل مع تلاميذنا بشكل مادي وحتى تجاري أحياناً.



■ مراسل قاسيون - طرطوس

وإذا سلّمنا جدلاً بأن تكاليف الروضات الخاصة تبلغ ضعف تكلفة الروضات التابعة للدولة فالجميع يعرف بأن الذي يُدخل أولاده إلى الروضة الخاصة هم أبناء الفئات الغنية أو المتوسطة، ولكن عندما نقارن بشكل حقيقي بين أسعار روضات الدولة والروضات الخاصة سنجد بأن هذا الفارق المادي هو فارق خلّبي وشكلي لأن هذه الأسعار هي واحدة تقريباً.

لا فرق بين الكلفتين

إذا فرضنا بأن القسط السنوي للتلميذ في الروضة التابعة للدولة هو بين 12– 15 ألف ل.س، والقسط السنوي لتلميذ الروضة الخاصة بين 25 – 30 ألف ل.س «أي الضعف» فعلينا أن نفرّق بين الكلفة في روضات الدولة والكلفة في الروضات الخاصة وفق التالي:

– يتواجد البناء السكني لروضات الدولة أو نقابة المعلمين في مدارس الدولة الرسمية في أغلب الأحيان، وبالتالي فهو مجاني بالنسبة لمشرفي هذه الروضات والقائمين عليها، بينما كل بناء لروضة خاصة يكلف الملايين في الحد الأدنى.

– الروضات الخاصة تقدم وسيلة نقل الطلاب من وإلى المنزل، وهذا شيء يعتبر بالنسبة لغالبية الأهالي الميزة الأهم التي تتفوق بها الروضات الخاصة على روضات الدولة خاصة وأن أجور النقل أصبحت مرتفعة جداً.

– إن المواصفات الصحية والترفيهية الموجودة في الروضات الخاصة غير موجودة في روضات الدولة، وهذا فارق ينعكس في الكلفة المرتفعة على الروضة الخاصة مقارنة بروضات الدولة.

– فوجئنا من خلال شكاوى العديد من الأهالي وفي قرى كثيرة منها «دير الشيخ سعد– حصين البحر–ميمار شاكر–الزرقات– تركب... وغيرها» بأن جميع الروضات الخاصة تقوم بتقسيط المبلغ المالي شهرياً بينما غالبية روضات النقابة والاتحاد النسائي والتربية تشترط دفع المبلغ دفعة واحدة أو على دفعتين في كل فصل.

أعباء مادية كبيرة على الأهالي

إن الإجراءات التي تنفذها روضات الدولة تدعو إلى الاستغراب والتساؤل، فكيف تقوم الروضات الخاصة بالتكيّف مع وضع الأهالي على الرغم من تكلفتها المضاعفة، في حين تفرض روضات الدولة دفع الأقساط بشكل كامل مما يتسبب بأعباء مادية كبيرة على الأهالي؟

وبالتالي، فقد اضطر الكثير من الأهالي إلى تفضيل الروضات الخاصة على روضات الدولة من هذه الناحية أيضاً.

المطلوب من الجهات الحكومية هو تقدير وضع أهالي التلاميذ وأخذه بعين الاعتبار والتخفيف عنهم خاصة في ظل الأوضاع الصعبة الحالية، وليس وضع الشروط المجحفة بحقهم وتعسير تفاصيل حياتهم اليومية.

رائحة فساد تفوح

لقد تأكدنا نتيجة للكثير من الشكاوى التي وردتنا بوجود رائحة فساد تفوح، وللأسف من المشرفين الإداريين والتربويين على هذه الروضات تحديداً، والتي يجب أن تراعي ظروف التلاميذ الفقراء وهم الأغلبية، وأن تكون عوناً لهم في تسهيل أوضاعهم لا عبئاً عليهم، ولهذا نضع هذه الشكاوى برسم كل الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ووضع الحد لهذه الممارسات. ونحن هنا لا ندافع عن أحد ولا نتهم أحداً بل إن همّنا الأساسي هو مصلحة أبنائنا أولاً وأخيراً.

شركات النقل الداخلي مستمرة بـ«شفط» الجيوب المثقوبة!

■ مراسل قاسيون - دمشق

على الرغم من كل التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية التي قُدمت خلال السنوات الماضية لشركات النقل الداخلي أو تلك التي تعمل بين المحافظات، إلاّ أن جشع أصحابها اللامحدود لم يتوقف منذ إنشائها، فقد كانت هي المستفيد الأول من رفع أسعار المحروقات قبل الأزمة، وهو الأمر الذي كان سبباً أساسياً في تردي الأوضاع الاقتصادية– الاجتماعية بفعل السياسات الليبرالية التي اتُبعت من الحكومات المتعاقبة في سورية.

وفي ظروف الأزمة الحالية وغياب الدور الرقابي لمؤسسات الدولة واتساع دائرة الفوضى، فلا تزال هذه الشركات غير خاضعة لأي قانون، ومتجاهلةً للقرارات والتعاميم ذات الصلة بمجالها في ظل غياب للإجراءات التنفيذية بحقها.

لمَنْ الشكوى...

تقوم الباصات التابعة لإحدى هذه الشركات والعاملة على خط ابن النفيس– شارع الثورة بتقاضي 25 ليرة سورية من كل راكب، بينما



تبلغ تعرفة «باصات المكرو» العاملة على الخط ذاته 15 ليرة فقط! وفي فترات الازدحام يتسع باص النقل الداخلي لحوالي 45 راكباً، بالإضافة لحوالي 30 آخرين بلا مقاعد، أي أن أجرة نقل هؤلاء الركاب الخمسة والسبعين ذهاباً ولمسافة لا تتجاوز 3 كم فقط تبلغ 1875 ليرة سورية.

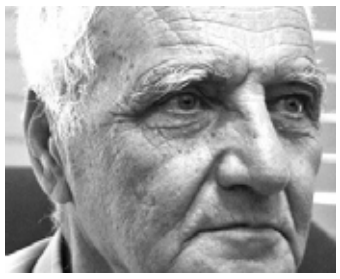
وكذلك شركات النقل الداخلي العاملة على خط مشروع دمر– توسع، فقد حددت تعرفتها إلى مشروع دمر بـ 25 ليرة، وإلى التوسع بـ 35 ليرة، في حين حُددت تعرفة «باصات المكرو» بـ 20 و25 ليرة، ومن الجدير بالذكر هنا أنه من المفترض أن تكون تعرفة باصات النقل الداخلي أقل من تعرفة المكرو. أما عندما يشتكي المواطن لشرطي المرور، يكون الجواب: «ليس لي علاقة» ويتكرر هذا الجواب عند الاحتجاج للسائق!

تواطؤ معلن...

وعلى الرغم من تناولنا المتكرر لهذه المشكلة الملحة على صفحات «قاسيون» إلا أن هذا لم يمنع أصحاب الشركات والمسؤولين في وزارة النقل ومحافظة دمشق من مواصلة تواطئهم المعلن بحق المواطنين.

لا يزال المواطن الذي يدفع ضريبة كل التجاوزات وارتفاعات الأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة وغياب الرقابة محتاراً في أمره على مبدأ «ألاقيها منين ولا منين؟» الأمر الذي يحتّم على الجهات المعنية القيام بواجباتها وتحمل مسؤوليتها تجاهه عبر وضع حد لهذا الاستغلال والنهب المباشر في وضح النهار بالإضافة لمحاسبة كل المتهاونين والفاسدين من خلال تفعيل دور أجهزة الرقابة ووضع الآليات التنفيذية الملموسة لعملها بهدف الحد من هذه الممارسات وضبطها، وخاصةً في هذه الظروف التي باتت فيها كرامة الوطن والمواطن مستباحة من كل من هبّ ودبّ.

من الذاكرة



■ محمد علي طه

رماني الدهر بالأرزاء!

يحز في القلب أن يفقد الإنسان أحد أحبائه ومحبيه، وما أكثر ما يحصل ذلك اليوم وسط الدوامة القاتلة التي نعوم فيها، والأشد ألماً أن لا تعلم بالوفاة إلا متأخراً ولا يد لك في ذلك، فقد فوجئت بقراءة إعلان نعي الرفيق القديم يوسف قره قيجي أبو راشد بعد مرور سبعة أيام على وفاته، وقد يقول قائل: هذه مسألة عادية، والواقع أن هذه المسائل العادية عموماً هي في الوقت ذاته حدث جلل لمن تخصه الفجيعة. فأبو راشد بالنسبة لي– كالمئات من الرفاق الذين عرفوه– رفيق ملأ حيزاً واضحاً في ساحة الحزب المركزية فهو واحد من حرس بيت الحزب منذ عام 1954 إلى جانب عمله في دكان حلاقة كانت ولسنوات طويلة ملتقى للعديد العديد من الرفاق الوافدين من كل المحافظات إلى دمشق، وفي دكانه تعرفت إلى الكثير منهم أمثال الشاعر جيكرخوين.

أبو راشد من مواليد دمشق عام 1927، شارك في المظاهرات ضد المحتلين الفرنسيين، وبعد انتسابه للحزب كلف بمهمات إيصال الرسائل والصحف والنشرات الحزبية، كما كلف مع رفاق آخرين بحماية اجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومرافقة الأمين العام الرفيق خالد بكداش ومازلت أذكر قوله وهو يحدثني عن انتسابه للحزب:

«كم كانت فرحتي غامرة حين استوعبت معنى الصراع الطبقي الذي كان حجر الأساس في اقتناعي بأن نضال الشعوب لابد أن ينتصر وخاصة أنني أحس بالظلم الاجتماعي، أحس بالفقر والحرمان وأرى بالعين واقع عشرات الشباب العاطلين عن العمل وظروفهم المعيشية الصعبة، ويوم قرأت رواية الأم لمكسيم غوركي ازددت يقيناً بانتصار البشرية على قوى الحرب والنهب والاستغلال».

وكذلك قوله: «إنني أحمل في أعماق قلبي كل الاحترام والامتنان لكل من وضع لبنة في صرح الحزب... ولشهداء الحزب وللرفاق الرواد الأوائل.. لكل الرفاق الذين تحملوا عبء النضال الوطني والطبقي الصادق، وذاقوا مرارة الملاحقة والسجن والتعذيب، ولا أنسى أن أذكر وبالتقدير الوقوف المشرف لأمهاتنا وأخواتنا إلى جانبنا في أصعب الظروف وأقساها، وهذه سمة عامة لأكثر عائلات الرفاق».

وداعاً رفيقنا العزيز أبو راشد... ومع الألم والحزن لعدم المشاركة في تشعييك.. أقول سيبقى يتردد في ذاكراتي قولك: «أهلنا وشعبنا هم السياج والحصن والعون والعزم الذي به نتابع نضالنا المشروع لخير وعزة وطننا ولكرامة وسعادة شعبنا».

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس



رأي للمناقشة..

بمناسبة دراسة تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية وتشكيل لجان هذه الدراسة نرى لزاماً علينا أن نقدم ما لدينا من مقترحات تساعد في «التعديل المنشود»، حيث أن من أولى ضرورات هذا التعديل أن يضع آلية للحد من حجز حرية المدعى عليه أثناء توقيفه الاحتياطي سواء أمام قضاء التحقيق أو أمام محاكم الموضوع وذلك بتحديد مدة هذا التوقيف بحد أقصى كي لا يكون تعسفياً وألا تكون مدته مفتوحة وبلا حدود.

إن ما يعانيه المدعى عليهم الذين يجري توقيفهم «احتياطياً» لدى قضاة التحقيق هو تراخي وطول مدة هذا التوقيف وإطالة أمده بشكل قد يتجاوز مدة العقوبة التي يمكن أن يحكم بها عليهم في حال الثبوت وفي ذلك تجاوز وتعدّ على حرياتهم التي حمتها وصاغتها الدساتير والقوانين.

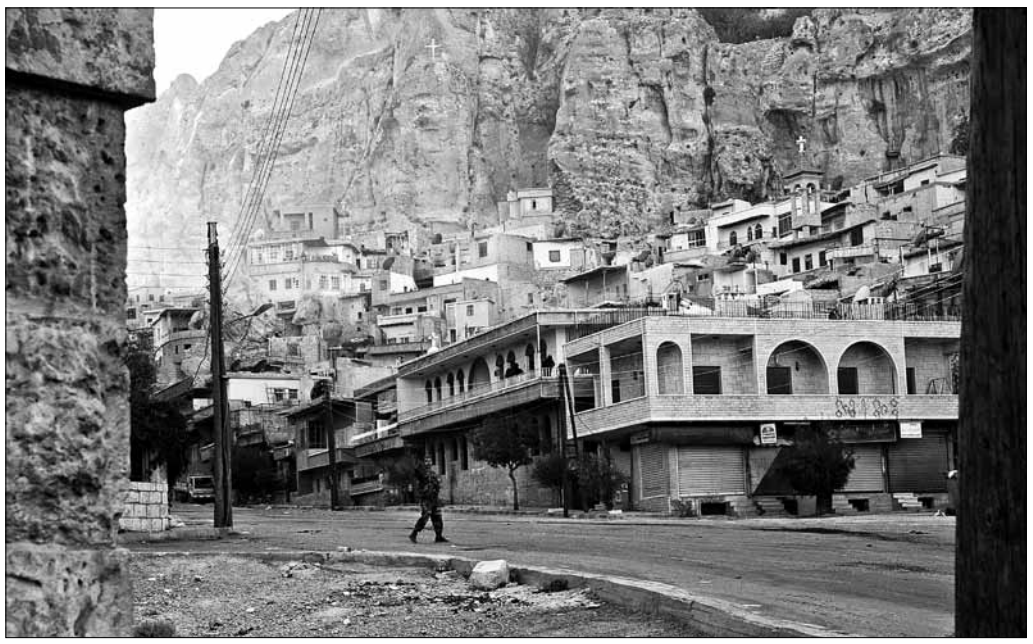
وهنالك حوادث مؤسفة جداً نتجت عن مثل هذا التوقيف التعسفي بحيث قد تتراخى مدة التوقيف احتياطياً إلى سنة أو سنتين أمام قاضي التحقيق، ومن ثم يحال المدعى عليه الموقوف إلى قاضي الإحالة ويستمر توقيفه على مثل هذه المدة؛ وبعدها يحال موقوفاً إلى محاكم الموضوع و يكون مضى على حجز حريته سنوات وهذا شيء مؤسف حقيقة وفيه تعدّ وانتهاك صريح لحرية المدعى عليه الجاري توقيفه خاصة إذا انتهت القضية الموقوف بها إلى إعلان براءة أو عدم مسؤولية المدعى عليه الموقوف أو الحكم عليه بعقوبة أقل من المدة التي توقفها احتياطاً، ولا أرى من مانع أن تصدر تشريعات تقضي بتحديد مدة التوقيف الاحتياطي في مرحلة التحقيق بالقضايا الجزائية حتى إذا انتهت هذه المدة ولم تفصل القضية التحقيقية يصار إلى إطلاق سراح المدعى عليه الموقوف حكماً على أن يجوز استثناءً في بعض القضايا الخطيرة تمديد مدة التوقيف لفترة مماثلة أو أقل منها ولمرة واحدة، أما في الجرائم الجنحية الأخرى التي تتراوح العقوبة القصوى فيها بين الحبس سنة وثلاث سنوات فيجب إخلاء سبيل الموقوف بعد استجوابه وتوقيفه لمدة أقصاها ثلاثة أشهر إذا لم تفصل قضيته ويحال إلى محكمة الموضوع.

ومثل هذا التعديل في القانون يضع حداً للتعسف بحجز حرية المدعى عليهم الموقوفين كما يضع حداً للتراخي في فصل الدعاوى الجزائية التي كثيراً ما تبقى أمام دوائر التحقيق ومحاكم الموضوع سنوات عديدة دون أن تُفصل وتُفرض العقوبات القانونية الرادعة بحق المدعى عليهم والمتهمين التي ينتظرها المجتمع والمتضررون المدعون.

هذا رأي قابل للنقاش من جميع المهتمين قضاة ومحامين بحيث نسعى في اقتراحاتنا إلى تحصين القانون من الأخطاء ونعمل على تحقيق التوافق بين القانون والدستور مفعلين بذلك مبدأ دستورية القوانين.

معلولا.. المساومة على التاريخ

كان لارتفاع درجة التصعيد العسكري في ريف دمشق أن تصبح أوابد البلد الأثرية مادة للمساومة بين الطرفين. هذا الموضوع وغيره، يؤكد أولوية الحل السياسي كضرورة لا بد منها للحفاظ على كل ما هو فوق الصراع.



■ هشام الأحمد

بعيد انطلاق الحملة العسكرية في ريف دمشق بساعات، التي سميت بعملية «درع العاصمة»، وقعت مجزرة «الكيماوي» في الغوطة الشرقية، وكانت النتيجة أن تصبح تلك المجزرة مادة للسجال حول «شرعية» العدوان على سورية. ولم تكن تلك الواقعة الرهيبة النتيجة الوحيدة للتصعيد العسكري في الريف، فالنتيجة الثانية كانت «معركة معلولا». إذ قامت حركة «أحرار الشام» و«كتيبة صقور الشام» وكتيبة تابعة للجيش الحر، بالهجوم على «حاجز التينة» للجيش العربي السوري، في مدخل مدينة معلولا يوم الأربعاء الفائت، الرابع من الشهر الحالي، تلا ذلك دخول المسلحين إلى المدينة. وفي اليوم التالي أعلنت مصادر من القوى المهاجمة استعدادها للانسحاب من المدينة «حفاظاً على قيمة المدينة الحضارية والتاريخية». وبعد تقدم وحدات من الجيش السوري إلى المنطقة، وصلت تعزيزات إلى المسلحين المتواجدين في المدينة، وبلغ عدد المسلحين في المدينة وأطرافها حوالي 3000 مسلح.

سعي بعض القوى التكفيرية للبحث عن انتصار معنوي أمام الضربات التي تتلقاها من الجيش السوري جعلها تستثمر هذه المدينة في بازار الصراع غير آبهة لعواقب الهجوم عليها

معلولا في اتون المعارك

أي أن الهجوم على هذه المدينة من جانب المسلحين لم يكن محض مصادفة أبداً، بل هو كمين للجيش السوري لمساومته على قيمة المدينة التاريخية، وخصوصيتها في الريف الشمالي.

خلال العام والنصف الماضي كان جوار معلولا مشتعلاً بمعارك الريف الدامية، إلا أن خصوصية المدينة جعلتها بمنأى عن هذا الصراع، إذ أن المدينة الأثرية كانت ملجأ لكثير من نازحي المناطق المجاورة، لكن التعقيد الذي نشأ في الريف خلال الأسبوعين الماضيين، أزال كل حس بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية أمام الأطراف المتصارعة، ودفعها إلى استثمار هذه المدينة في الصراع الدامي، وإلى غيرها من حوادث العنف في المناطق الأخرى من ريف دمشق.

وكان «الجيش الحر» قد سيطر منذ عدة أشهر على «فندق السفير» الذي يقع على أطراف المدينة، ومع ذلك لم تتغير حياة هذه المدينة، وبقيت رابضة بسلام في الريف الشمالي الملتهب كآخر الشواهد على الحياة الطبيعية الآمنة، التي تمثل الطابع الأصيل ليس للريف فقط بل لسورية بكاملها.

نزوح، خطف، حصار

إلا أن سعي بعض القوى التكفيرية للبحث عن انتصار معنوي أمام الضربات التي تتلقاها من الجيش السوري، جعلها تستثمر هذه المدينة في بازار الصراع، غير آبهة لعواقب هذا الهجوم على المدينة. فكانت النتيجة أن نزح أكثر من ألفي من أهالي المدينة واستشهد العشرات وخطف حوالي 15 شخص، وبقي أكثر من 100 شخص محاصراً في المدينة، ممن رفضوا الخروج منها، من الأهالي والرهبان والراهبات، كالأم بيلاجيا وراهبات أخريات في دير مار تقلا.

وكان أيضاً أن تضرر دير مار إلياس الراعي الأثري، إثر سقوط قذائف هاون من جهة المسلّحين، ولا تزال حصيلة الخسائر في الأبنية الأثرية غير محصورة، في ظل احتدام الصراع على الأرض.

كسب النقاط على حساب مَنْ؟

وفي يوم الجمعة الفائت أعلن الجيش عن عملية وصفها بالـ«دقيقة» لاستعادة المدينة، بمعنى أن العملية تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على أرواح المحاصرين، وعلى الأبنية الأثرية للمدينة، وبالفعل جرى تقدم بعدها حتى ساحة المدينة، بينما بقيت أطرافها الشمالية والشرقية تحت رحمة قناصة المسلحين.

ولا تزال المعارك تحف بالمدينة، بالرغم من سيطرة الجيش على معظم المدينة. في ظل انعدام إمكانية الحسم العسكري لأي من طرفي الصراع يؤدي التصعيد العسكري بهدف كسب النقاط إلى مثل ما رأينا من مأس في مدينة معلولا، حيث تصبح مدينةٌ عمرها آلاف السنين مادة للمزايدة واختلاق الأوهام، التي من شأنها أن تطيل من عمر العنف كوسيلة أثبتت عدم جدواها في حل الأزمة.

أهالي القامشلي ينيرون شوارع مدينتهم بجهود ذاتية!

■ مراسل قاسيون

عندما تسير في شوارع القامشلي ليلاً تجدها مُنارة بشبكة بديلة عن الشبكة الحكومية، ينتابك شعور بالطمأنينة، وتختلط مشاعرك، بين لوم الحكومة على تخليها عن تحمل مسؤولياتها، والثناء على جهود الأهالي الذين أثبتوا أنهم على قدر كبير من المسؤولية.

فمع غياب المؤسسات الرسمية في القامشلي عن تأمين الخدمات الأساسية للمدينة؛ ولا سيما الكهرباء- التي تغيب لأكثر من 18 ساعة في بعض الأيام- لجأ الأهالي إلى إنارة أحيائهم بجهود ذاتية، لمواجهة ظلام دامس مخيف في ظل ظروف أمنية طارئة تشهدها البلاد بشكل عام.

ومن خلال مولدات ضخمة، وأسلاك كهربائية، ومصابيح إنارة، تغلب الأهالي على مشكلة الظلام، بتمديدهم شبكة إنارة للشوارع بديلة عن الشبكة الحكومية، متحملين بذلك كلفة مادية عالية، لتوفير نوع من الأمان بعد أن كثرت حوادث الاختطاف والتشليح والسرقة؛ ولا سيما سرقة السيارات، والحقائب النسائية.

وتقوم لجان الأحياء- بعد تقسيم المدينة إلى قطاعات- بتقديم الخدمات الأساسية للأحياء، فبالإضافة لإنارة الشوارع، توفر اللجان الخبز للأهالي مما يخفّف الازدحام الشديد على مخبزَي المدينة الرئيسيين، كما تقوم هذه اللجان بجمع القمامة، بالإضافة لتأمين المياه من خلال صهاريج تجوب الأحياء.

ولجأ الأهالي لخيار الاعتماد على الذات بسبب تقاعس المؤسسات الرسمية عن إيجاد حلول- ولو إسعافية- بسبب ما تعانيه من روتين وفساد وإلقاء المسؤولية من جهة لأخرى.

ولا يلوح في الأفق حل قريب لأزمة الكهرباء؛ فكلما تحسَّن التيار الكهربائي عاد إلى سابق عهده، نتيجة الاشتباكات والمعارك التي يشهدها ريف المدينة، والذي يؤثر على محطات التحويل وشبكة الربط الواصلة للمدينة.

1 «الإرادة الشعبية» يطرح مشروع برنامجه للنقاش العام

تضع «قاسيون» بين أيدي قرائها وبين أيدي الرفاق والأصدقاء مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية الذي أقر مجلس الحزب اطلاقه للنقاش العام في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2013/8/31 والذي سيقدم للمؤتمر الحادي عشر الدوري للحزب المزمع عقده في مطلع العام المقبل لإقراره بعد إدخال التعديلات التي يقرها المؤتمر عليه، كما ستنشر قاسيون في عددها المقبل مشروع النظام الداخلي الذي سيقدم للمؤتمر أيضاً. وستفرد «قاسيون» في كل عدد من أعدادها اللاحقة صفحةً لاستقبال آراء وملاحظات وإضافات الرفاق والأصدقاء على مشروع البرنامج، على أن لا يتجاوز حجم المادة الواحدة 350 كلمة لتحقيق أوسع قدر ممكن من التفاعل وتكثيف الأفكار..

مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية

المقدمة

يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجه مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين، ويناضل من أجل اعترافهم به كممثل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

يعتمد حزب الإرادة الشعبية الماركسية–اللينينية مرجعيته الفكرية، والتي يعمل على تطبيقها بشكل خلاّق من خلال التجربة والعمل بين الجماهير، ومن خلال المراجعة الدائمة لحدود الثابت والمتغير فيها بعيداً عن أمراض العدمية والنصوصية.

وهو يعتبر نفسه وريثاً لقيم وتراث كل من حركة التحرر الوطني والحركة الشيوعية والثورية في سورية وفي العالم خلال القرن العشرين واستمراراً لها..

وحزب الإرادة الشعبية هو تتويج واستكمال لعمل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي انطلقت في بدايات هذا القرن مستندة إلى قناعة علمية بأسباب هزائم النصف الثاني من القرن العشرين التي لم تكن إلا انسداد أفق تاريخي مؤقت في وجه الحركة الثورية العالمية وانفتاح أفق مؤقت لأعدائها.. ومستندة إلى يقين علمي بأن الأزمة الرأسمالية العظمى التي تنبأت بها منذ أيامها الأولى ستغلق الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية العالمية، وبالمقابل فإنها ستفتح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية.

إنّ عمل حزب الإرادة الشعبية انطلاقاً من هذه القناعة العلمية العميقة، يعني بالضبط العمل بعقلية الانتصار في عصر الانتصارات، انتصارات قطب الشعوب ضد النظام الرأسمالي العالمي.. الانتصارات التي بدأت وأجملها هي تلك التي لم تأت بعد..

الرؤية

ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً، ولذلك فقد كان لزاماً على حزب الإرادة الشعبية أن يعيد قراءة الحركة الثورية خلال القرن العشرين في ضوء النظرية الماركسية– اللينينية وفي ضوء المعطيات التاريخية، لتكوين رؤيته الخاصة حول سير الصراع ومآلاته اللاحقة.. رؤية مهمتها أن تكون صلة الوصل بين النظرية العامة وبين الواقع الملموس:

– مرت الحركة الثورية العالمية بطور تقدم شغل النصف الأول من القرن العشرين، تلاه طور تراجع عام خلال النصف الثاني منه. وأدى هذا التراجع الذي بلغ ذروة انحداره في عام 1991 بانهيار الاتحاد السوفياتي إلى انغلاق الأفق التاريخي مؤقتاً أمام الحركة الثورية وانفتاحه مؤقتاً أيضاً أمام قوى الإمبريالية العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين..

– ولكن النظام الرأسمالي العالمي المنتج بطبيعته لأزمات جديدة أكبر وأعمق من التي سبقتها دائماً، سرعان ما أوقعها والبشرية معها منذ مطالع الألفية الثالثة في أزمة عظمى هي الأزمة النهائية للنظام الرأسمالي العالمي الذي استنفد توسعه الأفقي وبدأ بالتوسع العمودي على حساب استمرار النوع البشري.. أزمة سدّت الأفق التاريخي نهائياً أمام الرأسمالية وفتحته بالمقابل أمام قوى العملية الثورية واضعة الحضارة البشرية أمام مفترق طرق، فإما اشتراكية جديدة تستند إلى إيجابيات التجربة التي سبقتها وتتجاوز أخطاءها وذلك في حال توافر العامل الذاتي لدى البشرية أي القوى الثورية المنظمة والواعية، وفي حال عدم توفرها بالشكل الكافي فسيكون الطريق مفتوحاً أمام بربرية بدأت تفعل فعلها في مساحات واسعة من العالم وفي منطقتنا خصوصاً..

– وفي بيت الرأسمالية الداخلي، عمقت الأزمة الرأسمالية العظمى الانقسام ضمن المعسكر الرأسمالي نفسه بين المركز الإمبريالي الأمريكي– الأوروبي من جهة، والقوى الرأسمالية الصاعدة «البريكس» من جهة أخرى، وصولاً إلى توازن دولي جديد انتهت فيه أحادية القطبية الأمريكية، دون أن يعني ذلك أن الاستقطاب الجديد سيكون شبيهاً بذاك الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، ولكنه استقطاب ثنائي مؤقت لن يطول العهد به حتى ينزاح باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي بين قطب الشعوب من جهة والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى، ذلك أن شعوب دول «البريكس» «مثالاً» وفي إطار نضالها الوطني للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في وجه الإمبريالية المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنما تندار بالتدريج ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي– اجتماعي، الأمر الذي ينسجم مع مصلحة شعوب العالم الثالث التي يندمج نضالها الوطني ضد الغرب الإمبريالي وضد الصهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي– الاجتماعي، ويدفع هذا الانسجام العميق في المصالح إلى تبلور قطب الشعوب في وجه القطب الرأسمالي، وذلك بغض النظر عن اللبوسات السياسية والدولية المختلفة التي ستكون شكلاً لهذه الثنائية الحقيقية، ثنائية «شعوب– رأسمالية»..

– كما أن الأزمة الرأسمالية العظمى دفعت بدول المركز الإمبريالي إلى مزيد من العدوانية، فقد أصبح هذا المركز محكوماً بالحرب وبتوسيع رقعتها بشكل مضطرد وصولاً إلى إشعال مساحات واسعة من العالم وبشكل خاص منطقة «قوس التوتر» بجملة من الحروب البينية الداخلية المستندة إلى الانقسامات الثانوية الطائفية والعرقية والقومية.. إلخ، بعد أن أصبح دخول هذا المركز في الحروب العسكرية المباشرة أصعب فأصعب مع تعمق أزمته.

– كما أن الأزمة دفعت المركز الإمبريالي بالتوازي مع ذلك، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خاصةً، إلى تسريع إدخال حصان طروادة– الليبرالية المتوحشة إلى دول الأطراف «العالم الثالث» لينفّس أزمته عبرها، مستنداً في ذلك إلى حلّ مركب جزؤه الداخلي هو الليبرالية التي تدمر وتفسد الجزء المدني من جهاز الدولة وترفع درجات التوتر الاجتماعي، واستكماله الخارجي هو العدوان العسكري بدرجاته المختلفة والذي يسعى إلى تحطيم الجزء العسكري من جهاز الدولة..

– ولتفعيل النموذج الليبرالي اقتصادياً في دول الأطراف، وهو نموذج تابع وغير منتج بالضرورة. كان لا بد من قطيعة نهائية مع أية حريات سياسية أو ليبرالية سياسية من ذلك النوع الذي رافق النموذج الليبرالي التقليدي قبل مائتي عام.. بل كان من الضروري، على العكس من ذلك، تعميق سيادة الديكتاتوريات العسكرية القمعية القادرة على فرض توزيع ثروة جائر وقائل على شعوب تلك الدول.

– وفي منطقتنا، منطقة الشرق العظيم الممتدة من قزوين إلى المتوسط، كان ضرورياً أيضاً إيجاد عباءة أيديولوجية جديدة للديكتاتورية العسكرية بعد أن بليت العباءات القديمة القومية و«التقدمية»، فكان الإسلام السياسي «المعتدل»– الإخوان نموذجاً – المتلازم والمولد للطائفية السياسية كأداة لإدامة الاشتباك وإضعاف القوى وتفتيتها.

– ويتقدم الإسلام السياسي «المعتدل» هذا بالتلازم مع أداة الاقتحام الخاصة به، أي الإسلام السياسي «المتطرف»– القاعدة نموذجاً – حيث تبين الوقائع أن وظيفة «المتطرف» هي فقط تمهيد الطريق لل«معتدل» والاثنان في المحصلة وجهان لعملة واحدة.

– وضمن لوحة قوى الإسلام السياسي –المختلفة كلياً عن التيار الديني الشعبي الذي سيأتي ذكره لاحقاً– يظهر بشكل خاص تنظيم الإخوان المسلمين العالمي بوصفه فاشيةً جديدة صنعها وعززها رأس المال المالي العالمي، ودفعها إلى الواجهة بشكل أكبر خلال السنوات الأخيرة لأداء المهمة نفسها التي حاولت لعبها نازية القرن العشرين..

– يؤدي تفاقم الأزمة الرأسمالية في المركز واشتقاقاتها الليبرالية في الأطراف إلى قفزة نوعية في حالة عدم الرضا الاجتماعي التي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني، والاقتصادي–الاجتماعي، والديمقراطي».

– ويشهد التاريخ الحديث على أن الحراك الشعبي يرتبط بحالة الرضا أو عدمه سالفة الذكر، ويمر ضمن نوبات متعاقبة من الحركة والسكون. فحين تصل حالة عدم الرضا الاجتماعي إلى مستويات محددة، تدخل الجماهير حالة حركة فاعلة ونشيطة تستمر عقوداً إلى أن تحقق التغييرات اللازمة لاستعادة حالة الرضا، ومن ثم تدخل في نوبة سكون تمتد هي الأخرى عقوداً ينهيها تجدد عدم الرضا بدرجات عالية.

– فإذا كان تاريخ القرن العشرين قد شهد في نصفه الأول نشاطاً سياسياً شعبياً فاعلاً ونشيطاً وواسعاً كان من نتيجته تثبيت الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية ونموذج دول الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية الأوروبية وإنجاز الشوط الأول من مهام حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، فإن النصف الثاني الذي سكن فيه الحراك الشعبي والذي شهد في نهاياته سقوط كل هذه الانجازات تقريباً، مهّد الأرضية نحو النوبة الجديدة الصاعدة من الحراك الجماهيري الواسع المستفيد من خبرة الانتصارات والهزائم السابقة، الأمر الذي يعني أن الحراك الجماهيري العالمي الذي انطلق مع بدايات القرن الحالي وازداد تركيزاً وضخامةً في بداية العقد الثاني منه، لن يكون حراكاً مؤقتاً أو عابراً، لكنه سيستمر لعقود أخرى وسيتصاعد تنظيمه بشكل مضطرد حتى يصل إلى أهدافه، وحينها فقط يستعيد سكونه.

– ويعني هذا الأمر أيضاً أن على الأحزاب الثورية الحقيقية التي تناضل لتوجيه الحركة الشعبية في الاتجاهات الأكثر عمقاً وجذريةً، أن تنطلق في نضالها من أعلى منصة معرفية وصلت إليها تجربة الدور السابق من الحركة الشعبية والثورية العالمية، أي من تلك المنصة التي وقف عليها الثوريون مع نهاية الحرب العالمية الثانية..

– كما يفتح الحراك الشعبي الباب واسعاً أمام إعادة الاعتبار لفكرة الوحدة العربية باعتبارها وحدةً لمصالح الشعوب العربية في وجه الإمبريالية والصهيونية العالمية

العمل بعقلية الانتصار في عصر الانتصارات، انتصارات قطب الشعوب ضد النظام الرأسمالي العالمي.. الانتصارات التي بدأت وأجملها هي تلك التي لم تأت بعد..

دفعت الأزمة المركز الإمبريالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى تسريع إدخال حصان طروادة- الليبرالية المتوحشة إلى دول الأطراف

حالة عدم الرضا الاجتماعي تقاس عملياً كمحصلة لثلاث إحداثيات هي الانعكاسات الاجتماعية لموقف السلطة الحاكمة «الوطني، والاقتصادي-الاجتماعي، والديمقراطي».

2 «الإرادة الشعبية» يطرح مشروع برنامجه للنقاش العام



الحراك الجماهيري العالمي الذي انطلق مع بدايات القرن الحالي سيستمر لعقود أخرى وسيتصاعد تنظيمه بشكل مضطرد حتى يصل إلى أهدافه.

الواجهات الايديولوجية لن تشكل عائقاً لحركة الناس لأن الصراع انطلاقاً من تلك الواجهات ينتمي لمرحلة تجاوزتها الحياة والاستقطاب سيكون على أساس البرامج

عموماً، وفي وجه الكيان الصهيوني خصوصاً. ويطور هذه الفكرة نحو اتحاد شعوب الشرق العظيم الممتد من قزوين إلى المتوسط باعتبار سقوط هذه المنطقة وتفتيتها هو الطريقة الوحيدة ليس لنجاة أمريكا من أزمتها فقط وإنما لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي بأكمله.

– من جهة أخرى، فإن عودة الجماهير إلى ساحة الفعل السياسي وإن كانت هذه العودة متدرجةً ومتصاعدة في تنظيمها، إلا أنها وبمجرد بدايتها فإنها ستعني إعلان موت الفضاء السياسي القديم المتشكل في خمسينيات وأربعينيات القرن الماضي، وستعني بداية ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي سيتكون فعلياً في رحم عملية التغيير الثوري، والذي سيضم الجديد إلى جانب من يستطيع التكيف من القديم.

– وحين ينخرط الناس في تشكيل الفضاء السياسي الجديد، فإن الواجهات الأيديولوجية لن تشكل عائقاً لحركتهم، لأن الصراع انطلاقاً من تلك الواجهات ينتمي لمرحلة تجاوزتها الحياة. وسيكون العامل الحاسم في استقطاب الناس، وفي تحالفاتهم المختلفة، وورقة عباد الشمس الكاشفة بالنسبة لهم، هي البرامج السياسية للقوى المختلفة بإحداثيات تلك البرامج الاقتصادية– الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، فالناس لن تستقطب –إلا مؤقتاً– وفق شعارات تلك القوى وعناوينها الأيديولوجية، وستميز بتجربتها بين يسار فعلي ويسار اسمي، وبين يمين فعلي ويمين اسمي، وفقاً للثلاثية «الوطنية، الاقتصادية– الاجتماعية، الديمقراطية» ذاتها..

– رداً على ذلك، عملت وستعمل قوى الثورة المضادة – التي تنتمي بطبيعتها إلى الفضاء السياسي القديم – على حماية نفسها من الفيضان الجماهيري الذي يهددها بالفناء عن طريق قسمه عمودياً وحرفه عن الصراع الحقيقي باتجاه أشكال ثانوية من الصراع تفقده طاقته وتدميه. فإلى جانب قمعه وممارسة العنف الشديد تجاهه، تعمل قوى الثورة المضادة الداخلية والعالمية على خلق مجموعة من الثنائيات الوهمية التي يصطف الفقراء وفقاً لها في صفوف متقابلة يحصد بعضهم أرواح بعض. ولتحقق ذلك فإنها تحفر خنادق وهمية تحشر الجماهير ضمنها، ليس أقلها خطراً الخنادق الطائفية، فإلى جانب هذه توجد الخنادق الوهمية لثنائيات وهمية وصراعات وهمية من نمط «علماني– متدين»، أو «ليبرالي– إسلامي»، أو «معارض– موالي»، أو «نظام– معارضة»..والخ..

– وفي سعي الرأسمالية لإخفاء الصراع الحقيقي بينها وبين شعوب العالم، وتغطيته ضمن منطق الثنائيات الوهمية بجملة من الصراعات الوهمية الثانوية، عملت بشكل خاص ضمن منطقة الشرق العظيم طوال القرن العشرين وحتى اليوم على ضرب التيارات الشعبية الثلاثة الأساسية في هذه المنطقة بعضها ببعض، وهي التيارات اليساري والقومي والديني، وهي جميعها –كتيارات شعبية– معادية بعمق للإمبريالية الأمريكية وللصهيونية العالمية، ولكن تمثيلاتها السياسية لم تكن كذلك دائماً، الأمر الذي أوجد ثغرة سمحت للإمبريالية بالدخول وتصوير التمايز بين هذه التيارات الشعبية على أنه تناقض غير قابل للحل، وسمح لها بتقديم مزيد من الثنائيات الوهمية من نمط «يساري– قومي»، «يساري– إسلامي»، «قومي– إسلامي»..

– في حين يبقى الخندقان الحقيقيان هما خندق المضطهدين المستغلين في وجه مضطهديهم ومستغليهم، خندق الشعوب في وجه الإمبريالية العالمية والصهيونية وحلفائها وممراتها نحو الداخل من قوى فساد وليبرالية اقتصادية وإسلام سياسي بوجهيه «المعتدل» و«المتطرف»..

– إن خطوط الفرز بين المعسكرين الطبقيين الحقيقيين تمر داخل جهاز الدولة أيضاً وبالتوازي مع مرورها في المجتمع، وخاصة في دول الأطراف حيث جهاز الدولة المتضخم. وتبرز مهمة تعميق الفرز الحقيقي داخل جهاز الدولة المتضخم كضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الدولة نفسها، ولتحقيق التغييرات الجذرية والمهمات التاريخية والثورية المطلوبة.

– ولمنع حدوث ذلك، يسعى العدو الإمبريالي وإعلامه إلى استغلال التصورات المبسطة والسطحية عن العملية الثورية العائدة إلى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والقائمة على كسر مقاومة جهاز الدولة– الصغير نسبياً في حينه – من خارجه، والتي كان لها مبررها التاريخي رغم أن حقيقة الأمر لم تكن كذلك تماماً وإن كانت قريبة منه.. فيحاول العدو تكريس هذا التصور لكي يدفع الحراك الشعبي نحو تدمير الدولة في سياق محاولة هذا الأخير كسر مقاومة جهاز الدولة والسيطرة عليه من خارجه..

– وتبرز الجيوش كأهم وأقوى مركب من مركبات جهاز الدولة المتضخم، ولذا فإن استهدافها ومحاولة شق صفوفها وإضعافها واستنزافها المستمر من خلال خلق عداء وهمي بينها وبين الحراكات الشعبية يتحول هدفاً وخطة عمل أساسية للعدو الإمبريالي..

– كما يحاول هذا العدو بالتعاون مع الطبقات الرجعية الفاسدة المرتبطة به عضوياً، استخدام كافة أدوات وألعاب الثورات الملونة إلى جانب القمع والعنف وعلى رأسها الحرب البسيكوترونية التي تعمل على تكريس الثنائيات الوهمية، وعلى تصوير أصدقاء الشعب الحقيقيين على أنهم أعداؤه في محاولة لإبعاد مطرقة الشعب عن سندان أعدائه الحقيقيين..

– إن عملية الفرز الحقيقي بين المستغلّينَ والمستغلين في كل من المجتمع وجهاز الدولة والقوى السياسية المختلفة، هي ضرورة موضوعية يكمّلها العامل الذاتي المتمثل بتقديم القوى الثورية برامجها السياسية المتكاملة «الوطنية والاقتصادية–الاجتماعية والديمقراطية» ونضالها الملموس من أجلها لتجميع جماهير المضطهدين حولها، وذلك لتسريع الفرز وتقليل تكاليفه وأخذه نحو نهاياته المنطقية.

– وعملية الفرز هذه، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة والمتمثلة بالثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة في دول الأطراف، ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي– الديمقراطي مع المهام الاجتماعية الطبقية العميقة.

– وثورة كهذه هي استكمال لمهام حركة التحرر الوطني، وما يعني منطقتنا بشكل أساسي ضمن هذا السياق هو تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها الجولان وفلسطين التاريخية، وحل القضية الكردية على أساس تحقيق كامل الحقوق الثقافية والمدنية للسوريين الأكراد.

– تظهر المهمة في الدول الإمبريالية بشكل تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة، الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين المستندة إلى كل إيجابيات التجارب السابقة والواعية لجميع أخطائها..

المرحلة ومهامنا

● إن الترابط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: «الوطنية، والاقتصادية– الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره..

● فلا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز لرؤوس الأموال على حساب الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها. كما لا يمكن بناؤه في ظل ديمقراطية شكلية تراعي مصالح الفاسدين الكبار وتقمع كل من يعلو صوته عليهم.

● وبالمثل فإن اقتصاداً منحازاً للشعب، يتلازم بالضرورة مع موقف وطني معاد للغرب الاستعماري الذي لا يسمح ضمنَ

3

«الإرادة الشعبية» يطرح مشروع برنامجه للنقاش العام



أي درجة من العلاقة معه باقتصادات قوية ومستقلة. واقتصادٌ قويٌ ومنحاز للشعب يحتاج إلى رقابة شعبية عالية على جهاز الدولة تضمنها حريات سياسية شعبية واسعة.

● وبالمثل أيضاً، فإن الحريات السياسية تفقد أية قيمة لها حين يكون البلد تابعاً بموقفه السياسي أو الاقتصادي، بل يغدو قمعها ضرورة لتثبيت التبعية.

● وعلى أساس هذا الترابط العميق، فإن تقديم برنامج سياسي صادق ومتكامل بين يدي الشعب السوري، لا يمر دون إيضاح هذه القوة السياسية أو تلك موقفها من القضايا الثلاث دون أي شكل من أشكال المواربة..

● ويحمل الموقف المتكامل أهمية إضافية في عصر الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة باعتبارها المهمة الواجب تحقيقها في بلدان العالم الثالث وفي بلدنا سورية، باعتبارها ثورة تندمج فيها المهام السياسية الديمقراطية الوطنية العامة، مع المهام الاقتصادية– الاجتماعية اندماجاً عميقاً..

أولاً: الجانب الوطني

– إن التراجع الحاد المستمر للقطب الإمبريالي العالمي يعني ضمناً تراجعاً موازياً للعدو الصهيوني وأفولاً محتملاً له، ويعني بالضرورة وضع مسألة استمرار وجود الكيان الصهيوني على بساط البحث الجدي..

– ولما كان منطق التاريخ يقول بأن على الشعوب أن تلاحق عدوها المتراجع بالضربات حتى تجهز عليه، فإن انتقال سورية من حالة الممانعة إلى المقاومة وصولاً إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، وإلى جانب كونه ضرورة وطنية طوال الوقت فإنه اليوم إمكانية واقعية..

– وبما أن تاريخ الصراع مع الكيان الغاصب أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الألعاب السياسية والدبلوماسية ليست إلا «طبخة بحص» لا تنتج شيئاً، فإن خيار المقاومة الشعبية الشاملة والمسلحة كأساس تحول إلى خيار وحيد.

– والمضي قدماً في خيار المقاومة الشعبية يتطلب تعزيز التحالفات الإقليمية وتطويرها، وإعادة النظر المستمر فيها وفقاً لمتطلبات المقاومة نفسها..

– بالتوازي مع ذلك فإن الأزمة الأخيرة وضعت الهوية الوطنية السورية على مفترق طرق إجباري، فإما العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، أو تعميق الانتماء الوطني وتفعيله على حساب جميع الانتماءات الثانوية، الأمر الذي يتطلب موقفاً اقتصادياً – اجتماعياً وديمقراطياً متحيزاً بشكل كامل للطبقات المفقرة والمضطهدة، موقفاً يحول الدولة السورية من دولة راعية لمصالح «رجال الأعمال» كما كان حالها في العقد الأول من هذا القرن، إلى دولة للمنتجين الحقيقيين..

– ويتبوأ الجيش العربي السوري موقعاً هاماً ضمن هذه المعادلة بصفته ضامناً للوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلب حمايته ورص صفوفه بشكل مستمر ومنع أي جهة كانت من تفتيته أو إضعافه.

– كما أن التراجع العام للعدو الإمبريالي سينعكس تغيرات جيوسياسية كبرى في منطقة الشرق العظيم تفتح الباب واسعاً أمام إعادة النظر بسايكس بيكو على أساس اتحاد شعوب الشرق العظيم وحل القضايا المحقة العالقة كالقضية الكردية ضمن هذا المنطق..

– الأمر الذي يعني أن إسقاط الخطاب التفتيتي وخطاب الفوالق أصبح مهمة أساسية لحفظ وحدة سورية أرضاً وشعباً وفتح الباب أمام شعبها لتفعيل تعاون خلّاق مع شعوب المنطقة في إطار المصلحة الجامعة لهذه الشعوب.

ثانياً: الجانب الاقتصادي- الاجتماعي

● جربت سورية خلال العقود الماضية نموذجين اقتصاديين، الأول سمي خطأً بالتحويل الاشتراكي، وعرف رأسمالية دولةً تدخلية قوية واعتمد إلى جانب الإنتاج الحقيقي على الريع السياسي. مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء مساعدات دول النفط بدأ التحول نحو الليبرالية الاقتصادية يقوده وهم البحث عن الاستثمارات الخارجية وتضمن عمليات واسعة من «إعادة الهيكلة» أوصلت الاقتصاد السوري إلى درجات عالية من تدني الإنتاج، وأوصل البلاد إلى معدلات فقر وبطالة لم تصل إليها تاريخياً، ومهدت الأرضية الملائمة للأحداث التي تلت آذار 2011.

● وبرزت الحاجة الملحة لصياغة نموذج اقتصادي بديل يقطع نهائياً مع الليبرالية الاقتصادية سيئة الصيت ويستفيد من إيجابيات وأخطاء المرحلة المسماة «التحويل الاشتراكي»..

● نموذج جديد شعاره الأول هو «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي»، أي أن أي نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جدية للثروة الوطنية لمصلحة القوى المنتجة بالتحديد. حيث تتوزع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «80% لأصحاب الأرباح الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجور الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دور قوي ذكي ومرن للدولة مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية..

إن الملامح العامة للنموذج الاقتصادي الجديد والتي يجب استكمال تفاصيلها هي:

● التوجه شرقاً، بمعنى قطع العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري التي كانت سائدة في الميزان التجاري السوري قبل العقوبات على سورية لمصلحة علاقات اقتصادية تصون الموقف السياسي السوري وتسمح للاقتصاد السوري بتطوير الإنتاج الحقيقي.

● حل مشكلات الفقر والبطالة القديمة والمستجدة، إضافةً إلى عملية إعادة الإعمار يتطلب تحقيق أرقام نمو لا تقل عن 10%. ولتحقيق رقم نمو بهذا الحجم يجب رفع مستوى التراكم في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى حدود 30% من الدخل الوطني، ومستوى العائدية إلى 33% كحد أدنى

● أما تمويل عملية إعادة الإعمار فينطلق من قاعدة: «أفضل القروض هي أقلها سوءاً» ما يعني أن البحث عن موارد إعادة الإعمار يجب أن يتجه نحو مصدرين أساسيين هما: مطالبة الدول التي اعتدت على سورية بالتعويضات ومصادرة أملاكها واستثماراتها في سورية من جهة، ووضع اليد على مقدرات الفساد الكبير من جهة ثانية، ويأتي بعد ذلك الاقتراض من الخارج في حال الضرورة القصوى وضمن معايير السيادة الوطنية..

● وضع يد الدولة على شركات القطاع الخاص ذات الريعية العالية وبشكل خاص شركات الاتصال الخليوي، وطرد الاستثمارات الخاصة من القطاعات السيادية كالمرافئ وتأميم شركات النفط، لتشكل مداخيلها داعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق..

● ربط الأجور بالأسعار باعتماد سلة استهلاك حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوري لا يزيد دوره عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سلم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يحدده سعر سلة الاستهلاك.

وعن تحقيق مستوى عائدية 33% كحد أدنى فيتم ذلك من خلال:

● تصنيع المواد الخام إلى الحد الأقصى الممكن، ومنع تصديرها بشكلها الخام نهائياً.

الجيوش أهم مركب من مركبات جهاز الدولة المتضخم ولذا فإن استهدافها ومحاولة شق صفوفها واستنزافها وخلق عداء وهمي بينها وبين الحراكات الشعبية هدف أساسي للعدو الإمبريالي

لا يمكن بناء موقف وطني مقاوم في ظل اقتصاد ينحاز لرؤوس الأموال على حساب الشعب الذي يشكل جسد المقاومة وروحها

4 «الإرادة الشعبية» يطرح مشروع برنامجه للنقاش العام



إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية

تكريس الهوية الوطنية الجامعة وثقافة المقاومة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة.

الخروج من الليبرالية، يعني نفي نظريات الحداثة المستوردة، وكسر النماذج والأنماط المستوردة لمصلحة معايير نظرية محلية ولمصلحة الرموز المحلية الوطنية والتاريخية.

● مشاريع عملاقة تتولى تمويلها وإدارتها الدولة.
● تفعيل الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وتركيز البحث العلمي عن ميزات مطلقة جديدة لما لها من ريعية عالية جداً.
● بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البادية السورية.
● تنظيم مجمعات زراعية- صناعية في كل مناطق البلاد بحيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها.
● دعم القطاع الزراعي من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.
● تحسين شروط استثمار الفرات ودجلة عبر الضغط السياسي، وتفعيل معالجة مياه الصرف الصحي عبر عدد كبير من المعالجات الصغيرة، وتعميم سياسات ري متطورة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تحقيق الأمن المائي.
● استناداً لذلك كله، وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج حصراً للمشاركة فيها.

إن نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموه سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

● نحو تأمين التعليم بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني
● نحو تأمين الضمان الصحي المجاني
● إعادة الإعمار السكني وتوسيعه باتجاه حل مشكلة السكن القديمة والمستجدة، من خلال تصفير سعر الأرض، وإخراج العقارات التي تنشئها الدولة من سوق البضائع عبر منع الاتجار بها أو تأجيرها نهائياً. الأمر الذي سيخفض من سعر العقارات بنسبة تصل إلى 70%، بالإضافة إلى احتكار واسع للدولة لمواد البناء.
● ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود بتصفير تكاليف الشرائح الدنيا للاستهلاك وتحميل تكاليفها لأصحاب الاستهلاك الأعلى.
● تفعيل استخدام الطاقات المتجددة المناسبة للمناخ الاستثماري السوري على قاعدة استيراد المعرفة التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة، الأمر الذي تحققه العديد من تطبيقات الطاقات المتجددة ذات الحجوم الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: الجانب الديمقراطي

● نظام رئاسي- برلماني، تتوزع فيه الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، بحيث تكون صلاحيات الدفاع والخارجية بيد مؤسسة الرئاسة، وبقية الصلاحيات بيد الحكومة التي يعطى البرلمان حق الإشراف الفعلي عليها من خلال إعطائه صلاحية إعطائها الثقة وحجبها عنها جزئياً أو كلياً..
● دستور جديد يعتمد في بنائه على روح المادة الثامنة الجديدة ويكرس فصلاً حقيقياً بين السلطات ويتجاوز المادة الثالثة في الدستور الحالي التي تنتقص من مواطنة السوريين والتساوي بينهم، وتعدل القوانين على أساس الدستور الجديد ضمن آجال زمنية معقولة، إضافة إلى تطوير المادة التاسعة التي ترى في التنوع السوري غنىً، نحو تثبيت الحقوق الثقافية كاملةً لجميع قوميات الشعب السوري بما فيها الكرد السوريون.
● قانون الانتخابات البرلمانية نسبي وسورية دائرة واحدة يسمح بالتنافس على أساس البرامج السياسية الشاملة ما يسمح بتعزيز الحركة السياسية وبتكريس الهوية الوطنية الجامعة.
● اعتماد النسبية في جميع أشكال الانتخابات المحلية والإدارية وغيرها.
● ضمان حرية العمل السياسي والنقابي والعمالي بما فيه من حق تظاهر وإضراب بأوسع أشكاله، وفتح قنوات التأثير الجماهيري على جهاز الدولة ووضعه تحت الرقابة الشعبية الدائمة.
● إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وفقاً لتحديد وظيفي ودور وطني وصلاحيات واضحة، وإخضاعها للمساءلة القانونية والقضائية، وإعطاء الحكومة حق مراقبتها ومحاسبتها عبر القضاء المستقل.
● ضمان حقوق التفكير والتعبير وإيقاف كل أشكال القمع والاعتقال التعسفي، وتحديد شروط فرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية بثلاث حالات فقط: «الكوارث الطبيعية، حالة الحرب، الحرب على الفساد الكبير»
● قانون إعلام يضمن حرية تعبير التيارات الوطنية المختلفة عن نفسها، ويضمن تعبير المجتمع عن نفسه بأعلى مصداقية..
● التخلص نهائياً من قانون الأحوال الشخصية العائد إلى مرحلة الاحتلال العثماني، وصياغة قانون جديد يضمن مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة بما فيه حق المرأة بمنح الجنسية لأبنائها.

رابعاً: الجانب الثقافي

● إن نقطة الانطلاق الأساسية في عملية بناء مشروع ثقافي وطني هي كسر ثنائية «التكفير- الليبرالية» الوهمية التي ضاعت داخلها «نخب» مرحلة التراجع..
● أما الخروج من التكفير فيعني إحياء التراث الشعبي الحقيقي لسورية كجزء من منطقة غنية تاريخياً وحضارياً هي منطقة الشرق العظيم بتنوعها الغزير والغني وبإرثها المشاعي العميق
● والخروج من الليبرالية، يعني نفي نظريات الحداثة المستوردة، وكسر النماذج والأنماط المستوردة لمصلحة معايير نظرية محلية ولمصلحة الرموز المحلية الوطنية والتاريخية.
● تكريس الهوية الوطنية الجامعة وثقافة المقاومة عبر السياسات التعليمية كجزء من سياسات ثقافية شاملة.
● رعاية ثقافة الطفل من خلال ضرورة وجود إنتاج ثقافي خاص للطفل السوري « مسرح عرائس - مجلات - قناة متخصصة»
● إعادة الاعتبار للرموز الوطنية ورموز المقاومة ضمن الوعي الاجتماعي وخاصة عند الأطفال وفي العملية التربوية
● تدعيم دور الثقافة في تخطي الأزمة ونتائجها الكارثية وخاصة النفسية والاجتماعية منها.
● توثيق الكتاب السوري ونشره الكترونيا، وإعادة أرشفة المكتبات الوطنية الكترونياً ونشر أرشيفها للعموم.
● التعامل مع التراث بفروعه المختلفة « الحضاري التاريخي والطبيعي » كميزة مطلقة اعتباره تراثا سوريا وحمايته واستثماره على هذا الأساس.
● توثيق كل ما يتعلق بالتراث فيلمياً «صوت وصورة» لحمايته باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإنشاء مكتبة وثائقية لهذا الغرض بالإضافة إلى مواقع الكترونية ومنتديات الكترونية خاصة لنشره.

الحزب

● حزب الإرادة الشعبية يسعى إلى التحول إلى الطليعة الواعية المنظمة للطبقة العاملة وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم في سورية.
● وهو كحزب يعمل على لعب دوره الوظيفي . التاريخي، هذا الدور الذي يعني تأكيد قدرته على التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية . الاجتماعية الجارية في البلاد وتوجيهها لمصلحة تلبية مصالح الجماهير الشعبية.
● ويبنى الحزب نشاطه على أساس مبادئ المركزية الديموقراطية التي تعني أوسع ديموقراطية حين نقاش القرار قبل اتخاذه وأعلى مركزية بعد اتخاذ القرار من أجل تنفيذه.
● إن المركزية والديموقراطية هما وجهان لعملية واحدة مترابطة ديالكتيكياً، وهذان الوجهان لا ينفيان بعضهما بل يتطلبان بعضهما بعضاً، إن توسيع الديموقراطية الحزبية داخلياً هو الذي يعطي المركز القدرة على القيادة بأعلى مستوياتها انضباطاً ومركزية.
● إن الحزب هو أداة تنفيذ البرنامج السياسي، وهو ليس هدفاً بحد ذاته. مما يتطلب الحرص عليه وبناؤه والحفاظ عليه وتطويره الدائم كي يستطيع أن يقوم بالدور المنوط به.
● وهو إن كان مدعواً ليكون طليعة للجماهير الشعبية فهو ليس بديلاً عنها فهو منظم نضالاتها الذي يقدم لها المثل والنموذج في التضحية ونكران الذات والشجاعة وتقديم مصالح المجتمع على كل المصالح الأخرى..
● إن المركزية الديمقراطية في الظروف الملموسة لنشاط الحزب في البلاد تعني:
● وجود مركز واحد يقود الحزب على نطاق البلاد.
● التزام الأقلية بقرارات الأكثرية.
● التزام الهيئات الدنيا بقرارات الهيئات الأعلى.
● ديموقراطية انتخاب القيادات على مختلف المستويات.
● إن أشكال تنظيم الحزب لصفوفه وهيئاته مرنة وتخضع للظروف الملموسة ويحددها النظام الداخلي وهدفها تأمين أعلى فاعلية للحزب في المجتمع.
● إن الحزب سيظل يسعى كي يكون الوريث الحقيقي والشرعي لكل نضالات الثوريين والشيوعيين في سورية خلال القرن العشرين وهو استمرار لهذه النضالات التي قام بها عشرات الآلاف من المناضلين.

إن حزب الإرادة الشعبية سيستند إلى كل الإرث النضالي في تاريخ الشعب السوري مطوراً إياه للوصول إلى حزب مبدئي ومرن قوي وذكي محافظ على المبادئ وقادر على إبداع الحلول.

■■

ائتلاف قوى التغيير السلمي:

ينبغي ممارسة كل الضغوط للجم العدوانية الأمريكية تجاه سورية

■ قاسيون

عقد ائتلاف قوى التغيير السلمي المعارض في سورية قبل ظهر الأربعاء 2013/9/11 مؤتمراً صحفياً بدمشق لتوضيح رأي القوى المنضوية فيه من التطورات الأخيرة بخصوص الوضع في سورية ولاسيما التهديدات الأمريكية وسبل منعها. ومثّل قيادة الائتلاف في المؤتمر الذي حضره عدد من ممثلي وسائل الإعلام العاملة والمعتمدة بدمشق، كل من د.قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ود.علي حيدر، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، ود.مازن مغربية، رئيس التيار الثالث من أجل سورية، والأستاذ علي أومري من الحركة الوطنية الكردية، وم.علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية.



بيان الائتلاف

وتُلي في مستهل المؤتمر الصحفي بيان من الائتلاف جاء فيه أن «**قوى المعارضة الوطنية السورية المنضوية في ائتلاف قوى التغيير السلمي تهيب بكل القوى الوطنية في سورية والمنطقة والمحبة للسلام في العالم بأن تواصل كل مساعيها لمنع الولايات المتحدة من تنفيذ تهديداتها العدوانية بحق سورية، أرضاً وشعباً، تحت ذريعة استخدام الأسلحة الكيمائية، ولاسيما أن هذه القوى ترى أن إمكانية هذا المنع متاحة جدياً في ظل ميزان القوى الجديد المتشكل دولياً، وضعف الحلقة الأمريكية وأتباعها المروجين له، لأهداف لا تمت بصلة لمصلحة السوريين، بل بما يؤجج على نحو خطير أزمتهم المستعصية منذ عامين ونصف تقريباً**».

وأوضح البيان أن «**قوى ائتلاف قوى التغيير السلمي ترى أن التطورات السياسية الأخيرة فيما يتعلق بمسار الأزمة السورية، ولاسيما الموافقة السورية على المقترح الروسي بوضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت رقابة دولية، جاءت في توقيت لافت، وهي كفيلة بسد الذرائع المعلنة أمريكياً وغربياً لشن العدوان على سورية، وهي تندرج في إطار الحيلولة دون وقوعه وتكبيد الشعب السوري المزيد من الخسائر في الأرواح والبنى التحتية ومؤسسات الدولة**».

وأضاف: «**وتشدد قوى ائتلاف قوى التغيير السلمي على أنه وبغض النظر حالياً عن أهمية السلاح الكيميائي في خلق توازن ردع مع العدو النووي الصهيوني استراتيجياً، فإن موافقة السلطات السورية على المبادرة الروسية، تحفظ السيادة الوطنية السورية، وإن التعاون مع موسكو، كفيل بالحد من أية اتهامات باستخدامه لاحقاً بحق المدنيين وإيقاع ضحايا وإصابات في صفوفهم، بحيث سيتأكد للعالم بوضوح من يستخدم هذا السلاح الفتاك وبأمرة مَن، مع التأكيد في كل الأحوال على أهمية انتظار نتائج التحليلات والتحقيقات الدولية، بما عرف بمجزرة الغوطة أواخر الشهر الماضي، لتحديد الجهة المسؤولة ومحاسبتها، هي ومن يقف خلفها**».

وختم البيان إلى أن قوى ائتلاف قوى التغيير السلمي في سورية «**تؤكد أن أي تلويح أمريكي بعد هذا التطور بشن العدوان أو الإقدام على مغامرة شنه سيجعل سورية بحل من التزامها الجديد، ناهيك عن تحمل واشنطن وحلفائها لتبعات تصعيدها المبيّت في المنطقة برمتها، في وقت تتطلع فيه الغالبية العظمى من أبناء الشعب السوري لحل سياسي سلمي عبر الحوار الوطني المفضي للتغيير الجذري والشامل في البلاد**».

أسئلة الصحفيين

وفي رد على سؤال يتعلق بالخطوات الدبلوماسية والسياسية التي ستقوم بها المعارضة الوطنية في الداخل لحضور مؤتمر «جنيف2» والوصول إلى حل سياسي ينهي حالة الصراع الدائر بالبلاد، أكد د. علي حيدر وجود مواقف متباينة في صفوف المعارضة السورية تتعلق بالمشاركة بالعملية السياسية، وأن قوى ائتلاف قوى التغيير السلمي كانت ومازالت مصرَّة على أن الحل في سورية هو سياسي بالمطلق، مشيراً «لذلك من الطبيعي أن نكون من المساهمين الأساسيين والمشاركين في الحل، وأن العناوين الرئيسية في أية مشاركة حتى بجنيف2 هي في المحافظة على الثوابت، أي أننا لن نذهب لأي عملية سياسية تضرب الثوابت الوطنية، ماعدا ذلك لا شروط لدينا، سواء فيما سيطرح على طاولة الحوار أو من جهة الأطراف الأخرى التي ستحضر دون القيام بعملية إقصاء لأحد في المناقشة والحوار، لأننا نملك الحجة والبرهان والإمكانات في تقديم رؤيتنا عن الأزمة السورية».

عوامل تغيير المشهد العدواني

من جانبه قال د.قدري جميل في رده على سؤال حول احتمال زوال «الضربة» الأمريكية بعد المبادرة الروسية التي يقال إنها جاءت باتفاق مع «هيئة التنسيق الوطنية»، وهل كان من اتصالات بينها وبين ائتلاف قوى التغيير السلمي، قال إن احتمال وقوع العدوان، قبل أن يتم التراجع التدريجي عنه، كان غير واقعي وعقلاني، لكن هذا لا يعني عدم قيام هذا الاحتمال. وأردف: التفكير العقلاني يؤكد بعدم استخدام هذا الحل، لكن المشكلة أن الذين يختارون أسلوب الضربات العسكرية لا يملكون العقل. لذلك السؤال: لماذا الضربة مستحيلة؟ لأن مجرد المقارنة مع كل الاعتداءات والحروب التي كانت تقوم بها أمريكا تاريخياً ضد الشعوب، كان باستطاعتها تحضير «طبخة» الرأي العام بداخلها وتأمين الأكثرية من المؤيدين لغزواتها بأدواتها المختلفة من فيتنام إلى الآن، مروراً بأفغانستان للعراق وليبيا، أما اليوم فقد لاحظنا شيئاً جديداً، وهو أن الرأي العام الأمريكي وفي الغرب عموماً كان ضد الضربة، وهذا التطور الهام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هذا أولاً، وهذا ما انعكس ثانياً على البرلمانات، والتي تعتبر الجزء الأكثر حساسية بأجهزة الدول الغربية. ثالثاً لأول مرة ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي يحصل انقسام عميق في صفوف القوى الغربية التي كانت في جميع غزواتها السابقة متحدة. أما العامل الرابع، ففي الماضي كان الغرب يحتل الساحة وحده لعدم وجود قوى أخرى، وكنت تراه يستفيد حتى من فشله، في حين تظهر اليوم قوى هامة على الساحة الدولية في حال فشلت المغامرة الغربية، فهناك من يستفيد ويخلق رصيداً جيداً. وخامساً، إن تجربة العراق وأفغانستان وليبيا أسست في سورية بالإضافة للتقاليد الوطنية العريقة، الممتدة من يوسف العظمة، لموقف شعبي واسع كبير ضد العدوان، والدولة تستجيب له وتعبر عنه، بمعنى آخر الدولة ليست لديها خيار سوى العمل ضد العدوان لأن الشعب يريد مواجهة العدوان، والمعارضة الوطنية جزء من الشعب السوري، موالاة ومعارضة، وهنا تكمن قوة الموقف السوري.

أما عن الشق الثاني من السؤال فأكد د. جميل أن لا علم لدى الائتلاف بحجم التنسيق بين الروس وهيئة التنسيق الوطنية وهو بالتالي غير مخول بالتعليق نيابة عن تصريحهم حين قالوا إنهم كانوا المبادرين للمبادرة الروسية، ومن الجيد أن يكونوا لعبوا هذا الدور، إن كان ذلك صحيحاً، علماً بأن المبادرة الروسية استندت ليس فقط على فكرة، وإنما على قوة روسيا وحلفائها. وتساءل إذا كان لدى هيئة التنسيق هذه المبادرات، فلتطلق واحدة باتجاهنا واتجاه الحوار الوطني لحل الأزمة!!؟

بدوره قال د.مغربية في موضوع هيئة التنسيق إن من نقاط ضعف المعارضة الداخلية هي في عدم التنسيق، لذلك الكثير من المعارضات اقترحت ورفعت شعار إسقاط رموز النظام بينما كنا ننادي بإيجاد حل سلمي للأزمة ليست محبة للنظام، وإنما بالوطن وللخروج الآمن من الأزمة لذلك يبقى الأهم إجراء حوار بيننا لأنه الوحيد الذي سينقذ سورية، ولأن أمريكا على طول الخط تحاول نسف مؤتمر جنيف.

«السلمي» في اسم الائتلاف لا ينسحب على العدوان

وفي رده على سؤال حول موقف ائتلاف قوى التغيير السلمي في حال وقوع عدوان عسكري على سورية عاد د.حيدر مؤكداً إن تسميتنا بـ«قوى التغيير السلمي» لنكون نحن السوريين سلميين فيما بيننا، ولكن عندما يشن عدوان على سورية كنا، وسنبقى مدافعين عن كل قطعة أرض من سورية حتى بالعسكرة للحفاظ على مقومات بناء الدولة السورية بوحدة أرضها وشعبها وسيادتها وكرامتها.

وأوضح د. مغربية في هذا المجال أن هذا لا يعني حتى في الموالاة إننا ندافع عن النظام، وإنما عن سورية التي هي للجميع، وسنبقى على خلافنا السياسي مع النظام قبل وأثناء وحتى إذا وقع العدوان «لا سمح الله» لكننا لن نسمح بتدنيس الكرامة السورية، وأنا أرى من الواجب أن نعلن رفضنا لتفكيك السلاح الكيمياوي لأنه جزء من كرامتنا، وهو للدفاع عنّا إلا في حال اتفق الجميع على تدمير أسلحة الدمار الشامل لتشمل أولاً «إسرائيل».

تنازل أم هجوم مضاد؟

وفي سؤال حول هل يمكن اعتبار الموافقة السورية على المبادرة الروسية تنازلاً، وبداية لتقديم تنازلات أخرى أوضح علاء عرفات أن موضوع توازن القوى هو موضوع شامل «سياسي. اقتصادي. عسكري. جيوسياسي»، وهذه المعركة ليست محلية بل عالمية، وإن المبادرة الروسية بالمعنى السياسي والدبلوماسي، هي هجوم معاكس يقوم به الروس، وإلى جانبهم السوريون وحلفاؤهم الآخرون في مواجهة الهجمة الأمريكية وصدها، لذلك لا ينبغي رؤية هذه المسألة بشكل تنازل. بالمعنى الجزئي إذا كنا نقارن «سلاح في وجه سلاح» نعم هي تنازل، أما إذا نظرنا إليه بمعناه الكلي العام فهي تعبير عن تحول القوى المعادية المجابهة للولايات المتحدة الأمريكية إلى هجوم معاكس بالمعنى السياسي من أجل تثبيت وتثمير ميزان القوى عن النطاق العالمي في الأزمة السورية. أما إذا كان الحديث سورية الكيان الإسرائيلي، فلا يوجد شيء اسمه صراع منفرد، ففي المنطقة والعالم اليوم يكون الصراع جزءاً من الصراع العالمي وامتداداً له. واعتبر عرفات أن الدبلوماسية الروسية في الحقيقية مدهشة من حيث نشاطها وذكاؤها، وتبين ذلك في الأزمة السورية، مؤخراً وهي التي تقود المعركة في مواجهة الهجوم الأمريكي على المنطقة، وهي التي تحدث الانعطاف المطلوب، لذلك فإن الموافقة لا تعني تراجعاً، بل استخدمت روسيا قضية الكيمياوي كأول طلقة في الهجوم المعاكس واعتقد أنهم سينجحون.



جميل: الرد من جانب الدولة والنظام على أي اعتداء خارجي محتمل هو واجب وطني يعبر عن إرادة الشعب السوري وإن هدف التهديد بالعدوان هو منع التغيير الجذري الشامل الذي يستحقه السوريون



حيدر: عندما يكون هناك عدوان خارجي «فكلنا جنود» للوطن



مغربية: دفاعنا عن الوطن بمواجهة العدوان لا يعني أن الائتلاف صار مؤيداً للنظام



عرفات: الصراع في المنطقة جزء من الصراع العالمي وامتداد له ولقد استخدمت روسيا قضية الكيمياوي كأول طلقة في الهجوم المعاكس

بوارج أمريكا وحيتان الفساد .. يسبحون معاً!

المبادرة الروسية حول الكيماوي السوري، والتي وافقت عليها الحكومة السورية، خطوة شجاعة وذكية، تكتسب قوتها من أنها تمثل مصلحة قوى السلام والتقدم العاقلة في العالم وفي سورية، وبالتالي مصلحة قطب الشعوب، في كبح جماح قوى الحرب والإمبريالية الأمريكية- الأوربية المجنونة المأزومة، التي تنزع نحو الهروب «إلى الأمام» رغم تثاقلها واختلال توازنها، مهددة العالم بشرارة حروب إقليمية- عالمية واسعة قد تجعل نهاية البشرية إمكانية واقعية.

■ أسامة دليقان



في هذا السياق، ومثلما يحقّ لأصحاب منهج العقل والمنطق أن يتفاءلوا بهذا الثقل المتزايد لكفتهم، يجب عليهم أن يبقوا متيقظين ومستعدين دائماً لأسوأ الاحتمالات لأنّ خطر عدوان أمريكي قريب على سورية مازال قائماً وجدياً. قد يكون البعض في داخل جهاز الدولة وخارجه قد فهموا المستجدات الجديدة الدافعة نحو تسوية دولية سلمية على أنها فرصة للاسترخاء و«وضع الأيدي والأرجل في ماء بارد»، وهؤلاء فريقان:

فريق حريص على بقاء الدولة والبنى التحتية من باب الحفاظ على الوطن وإمكانية نهضته المستقبلية، وهو فريق وطني ولكنه يجب أن يقرن التفاؤل بالعمل على استكمال مقتضياته واتخاذ الحدث فرصة للدفع أسرع نحو رصّ الصف الوطني الواسع والذهاب نحو الحلول السياسية والسلمية والمصالحة الوطنية.

ويخطئ هذا الفريق إذ يظنّ أنّ الصرامة والحزم في الإدارة والقيادة، في زمن الحرب، وإجراءات الاستنفار العامة مدنية وعسكرية، والتي هي طبعاً ضرورية وواجبة في هذه الظروف، تعني التعسف والمبالغة في تعسير أو تأجيل حلّ قضايا المواطنين اليومية، وإحداث ما أمكن من انفراجات، ولو جزئية في حياتهم المعيشية الأساسية. بل يجب التفكير على العكس، بأنّ كلّ خطوة للتقارب واستعادة ما أمكن من الثقة بين جهاز الدولة والمواطنين في هذه المرحلة يصبّ إيجاباً في مصلحة الوحدة الوطنية وزيادة الاستعداد لمواجهة العدوان وإفشاله.

يجب أن لا يغيب عن الذهن بأنّ جهاز الدولة الناجح، حتى في ظروف الحرب، هو جهاز إدارة أيضاً وليس قمع فحسب.

أما الفريق الآخر داخل الدولة والمجتمع فلا تعدو راحته الموهومة و«استرخاء مفاصله» أن تكون من باب الاطمئنان الزائد والمبالغ به، بأنّ سورية – ليس كوطن بالنسبة له، بل كـ«بقرة حلوب» لفساده – لن تصيبها ضربات قاتلة، ليس حباً بها، بل خوفاً على «ألبان» الفساد. هؤلاء الذين وصلت وقاحتهم إلى الاستمرار بل والتصعيد في نهبهم لقوت الشعب، ومتاجرتهم بالأزمة، لزيادة أرباحهم الفلكية والتصريح بأعذار أقبح من الذنوب، ومبررات ما أنزل الله بها من سلطان، من أنهم ونظراً لهذه الظروف التي يمر بها وطننا – أي «مزرعتهم» – سيرفعون مستويات سرقتنا حرصاً على «مصلحتنا»؟!

إنّ التمادي الوقح لسلوكيات هؤلاء الفاسدين الكبار ومنظومتهم المتكاملة والعالية التنسيق والتنظيم بين داخل وخارج الدولة، وربما خارج البلاد، تدفعنا إلى اقتراح التفكير جدياً وإعادة دراسة التجربة الناجحة للسلطة السوفييتية في فترة ما يعرف بحملات التطهير ضد الفاسدين والعملاء التروتسكيين والمخربين في جهاز الدولة أواسط الثلاثينيات من القرن الماضي إبّان الحرب العالمية الثانية، فترة قيادة جوزيف ستالين، والتي كان لها دور هام في الانتصار على الفاشية. كما يدفعنا أيضاً للتساؤل عن دور هذه القوى بالذات في التسويق عبر الإعلام الرسمي وشبه الرسمي، لمفهوم حصري واحد ومحدد وضيّق لمقولة «التطهير»؟!

قبل وبعد فتح الباب «الكيميائي» لأية تسوية، كان ومازال وسيظل واجباً الاستعداد للدفاع عن الوطن ضدّ أي عدوان، عبر تعبئة جميع القوى الوطنية في جميع المواقع، رغم خلافاتها الثانوية، من نظام ومعارضة، مدنيين وعسكريين ومسلحين.

فليكن شعارنا «الإصبع على الزناد والأظافر في عنق الفساد» لأنّ بوارج أمريكا، وزوارقها التافهة من «المعارضة» اللاوطنية، وحيتان الفساد الداخلي، جميعاً يسبحون معاً في تيار واحد، ضدّ المصلحة الوطنية العامة لسورية ومستقبلها وطناً وشعباً، والأهم من ذلك، ضدّ التاريخ نفسه، ولذلك لا بدّ أن يغرقوا جميعاً معاً وبئس المصير.

«السياسة» بوصفها فناً لحجز المواقع..

لم يألف السوريون الخطاب السياسي الطائفي، فحتى أكثر القوى طائفية تخشى الخوض فيه، باستثناء البعض من الطامعين بأي موقع في الرسمة الأميركية لسورية، ميشيل كيلو نموذجاً..

■ محمد الذياب



«تمخض الجبل فأنجب فأراً» مَثل ينطبق على بعض من الرموز «المعارضة». الرموز التّي صنع لها قمع النظام، على مدى عقود، صورة المناضلين الأبرار، مناضلي السجون والكلمة الحرة، مناضلي حقوق الإنسان والحريات السياسية. فإذا ما جاء وقت سماع الكلمة، فإذا بالكلمة فأر، يفر من استحقاق التغيير المطلوب، ويبرر الجرائم التي قد تغريه بكسب موقع زهيد..

كذب هؤلاء عندما قالوا بأن القمع لن يثنيهم عن قول الحقيقة، ليس صحيحاً.. لقد علّم القمع هؤلاء أن السياسة هي فن تبرير الجرائم، لذلك تراهم يعيدون إنتاجه من جديد. فمنهم من عمل على طول الأزمة داعيةً للعدوان الخارجي، غير آبه بنتائجه الكارثية، ومنهم من برّر المجازر في مناظرات تلفزيونية بخسة، ومنهم صمت كالشياطين الخرساء عن القمع بنسخته الجديدة..

ميشيل كيلو نموذجاً عن تلك الرموز، تكشف مواقفه خلال الأزمة السورية عن استعداده لتبنّي أي سلوك يؤمن له موقعاً مرموقاً في «سورية المستقبل»، حتى ولو كان ذلك على حساب دماء السوريين.

كشف هذا «اليساري» التائب، بحدسه الخاص، الطبخة الأمريكية لسورية مبكراً، طبخة الديمقراطية الطائفية، فسارع إلى الإعلان عن تشكيل تنظيم طائفي بطبعة «العدالة والتنمية» الإخواني ، ليحجز مكاناً لنفسه، أيُ مكان، في مكونات هذه الطبخة الملونة.

لم يستهجن اليساريون هذه الخطوة من السيد كيلو وحدهم، بل الشعب السوري بأكمله استنكر أن تبدأ الخطوة من يساري سابق، في الوقت الذي بات فيه حتى الإخوان مضطرين لأن يواروا هويتهم خلف تعابير «مجلس» أو «ائتلاف». ولم يأبه السيد كيلو لآراء الناس، طالما أن الطباخ هو أمريكا، سيدة العالم، بنظره، التي لم يستطع أن يلحظ تراجعها على الساحة الدولية.

لا، ولم يكتف السيد كيلو بهذا، بل بلغت به الحال بأن جعل من نفسه ناطقاً باسم «الأقلية» التي ينتمي إليها، ما أثار حفيظة كل السوريين، الذين وجدوا أنفسهم يُنتزعون قسراً من انتمائهم الوطني، لمصلحة الانتماءات الثانوية، على لسان السيد كيلو، وعبر تصريحاته المختلفة..

«يساري تائب» يكشف بحدسه الخاص طبخة الديمقراطية الأمريكية الطائفية

اليوم يُعيد ميشيل كيلو إنتاج الموقف ذاته من أحداث معلولا، إذ يسوّغ الهجوم على هذه المدينة طائفياً، كما بات يحلو له منذ أن لمحت أمريكا بنموذجها الطائفي الذي تريد، ما يزيد من مستوى الكره الشعبي لهذا الرجل، ولأمثاله من الموكّلين على الطوائف أمريكياً.

والمفارقة هي أن انتهازية هؤلاء السافرة جاءت في الوقت الخاطئ، الوقت الذي يتراجع فيه الدور الأمريكي، وتستيقظ فيه الحركة الشعبية من سباتها النسبي، وتطرح عبر أطوارها المتعاقبة الملامح الأولى للبرنامج الذي يحقق مصلحتها، والذي يستند بإحدى مفرداته إلى تضافر الشعوب ووحدتها في مواجهة الناهبين والمستعمرين، كنقيضٍ للمشروع التفتيتي الأمريكي.

ليبرالية «العمامات»!

في ظل الدور المضطرد لوسائل الإعلام، بتشكيل الوعي الاجتماعي وتنميطه وتوظيفه بما يعبر عن مصالح هذه الجهة أو تلك في سياق الصراع الحاد الدائر اليوم سواء ضمن كل بلد على حدة، أو على مستوى الإقليم يجد المتابع أن هذا الوعي النمطي الزائف يحاول تجاوز كل ما أبدعه العقل البشري في الحقل المعرفي – السياسي حتى تلك المفاهيم التي أصبحت ثوابت علمية!

■ عصام حوج

ومن جملة هذه المحاولات الجمع بين الليبرالية، والفكر الديني، فنجد أحداً من دعاة الليبرالية، يستميت في الدفاع عن حق قوى دينية حتى لو كانت تحمل فكراً تكفيرياً، ونجد هذه الجماعة الدينية أو تلك تتبنى الاقتصاد الليبرالي وتتحدث بالمفاهيم الليبرالية، مع العلم أنه من حيث الظاهر من المفروض أن يكونا طرفي نقيض، فما الذي يجمع بين من ينتمي إلى فكر ديني «سلفي» مقيد بالنصوص، ومن يتبنى الفكر الليبرالي الذي يعتمد «الحرية» الفردية كنقطة انطلاق له؟

إن هذا «الوعي» الهجين المركّب الجامع بين المتناقضات، هو أداة تسويق «ثقافة» جديدة، اغترابية عن ضرورات الواقع الموضوعي، وهو اغتراب نحو ما يسمى الحداثة الغربية من جهة، واغتراب نحو اجتهاد ديني ينتمي إلى قرون غابرة، ولكن الخيط السري الذي يربطهما ببعضهما هو خدمة مصالح بعينها، مصالح شرائح محلية بالمعنى الإقليمي هي الكومبرادور، ومصالح قوى دولية رأسمالية تحديداً، سواء كان هذا التقاطع نتاج مستوى معرفي، أو نتاج دوائر بحثية متخصصة تعمل في مجال الحرب الإعلامية النفسية.

إن اعتماد هذا الثنائي في محاولة الهيمنة على الوعي الاجتماعي، تستند إلى محاولة محاكاة حاجات حقيقية مادية وروحية لشعوب الشرق، فالعسف والاضطهاد والفقر والبطالة والتهميش، والإحساس المزمن بالظلم يتطلب الحديث عن الحرية، والعدالة والمساواة، والإخاء.. والشعور بالعجز وسيكولوجية الإنسان المقهور، والرغبة في الانعتاق يتطلب البحث عن قوى خارقة، و«جنوداً لم تروها» قادر على صنع المعجزات، ولأنها تحاكي تلك الحاجات فإنها تجد فرصاً في بعض الأحيان في التسويق والترويج.

مأزق الوعي الزائف والهجين أنه يأتي في مرحلة نشاط سياسي عال للجماهير

ولكن مأزق هذا الوعي الزائف والهجين، أنه يأتي في مرحلة نشاط سياسي عال للجماهير، نشاطٌ سينتج وعياً جديداً، ويحقّق بالضرورة الشرط المعرفي اللازم للوصول إلى بنى تاريخية جديدة، أحزاباً وأنظمة وبلداناً، فبرامج ليبرالية العمامات هي برامج جديدة شكلاً وقديمة مضموناً وغايةً، وهي غلاف لبضاعة مستهلكة، وبعبارة أوضح هي رأسمالية مفلسة بالمعنى التاريخي، بعد أن أكدت أنها عاجزة عن تلبية حاجات الإنسان.



«معارضة» جاهزة.. تحت الطلب!

بلغ التناقض بين أنصار الحرب واللاحرب أن وصل الأمر إلى حد الانقسام الداخلي في الغرب عموماً، وفي أمريكا خصوصاً، ما زاد تخبط الإدارات الغربية، المأزومة أساساً والباحثة عن حلول لأزماتها الداخلية خارج حدودها...

■ فادي خضر

ازدادت وتيرة التصعيد الإعلامي والسياسي في الأوساط الدولية الغربية، حول العدوان المحتمل على سورية، في الأسابيع القليلة الماضية، ذاك التصعيد الذي اصطدم بأوساط دولية جديدة لم تكن ذات تأثير حقيقي في العقدين الأخيرين على الأقل، هي بلدان مجموعة« البريكس»، ليبرهن على أفول النجم الأمريكي الذي لعب دور شرطي العالم، لأكثر من عشرين عاماً مضت، وإيذاناً بخلق فضاء سياسي جديد في العالم، تغيب فيه شمس الأحادية القطبية لمصلحة قطب الشعوب المتصاعد...

فبين مواقف الدول الغربية من جهة والدول الرافضة للعدوان على سورية، من جهة أخرى، يبدو التنخدق واضحاً، ليكمل المواقف المعلنة على طول خط الأزمة، بين أنصار الحل السياسي والرافضين له، وعليه أصبح بالإمكان فهم موقف المعارضة اللاوطنية من موضوع العدوان على سورية.

ليست المرة الأولى في التاريخ التي تواجه فيه البلاد خطر التدخل الخارجي، فمن هيمنة العثمانيين على مقدرات المنطقة حتى أوائل القرن الماضي، إلى تدخل القوات الفرنسية عام 1920، وصولاً إلى الحروب التي خاضها الجيش العربي السوري مع الكيان الصهيوني تباعاً بعد حرب الجيوش العربية 1947.

وعند كل تهديد بالعدوان على سورية، كانت بعض الواجهات الداخلية العاملة، على التهليل لهذا العدوان وتلميع صورته، حاضرة على الساحة السياسية. ساعيةً بذلك إلى استثمار الرافعة السياسية التي قد يؤمنها لها العدوان، بعد استنفاد إمكانيتها الذاتية على تأمين رافعتها الشعبية بعملها السياسي على الصعيد الداخلي. ذلك أن رصيدها السياسي مرهون بتحقيق الأهداف الخارجية من هذا العدوان.

تغييب البرنامج السياسي للقوى اللاوطنية يعكس ارتهانها للأجندات الغربية

فحل أزمات البلاد المتراكمة، حسب زعمهم، هو ثمنٌ باهظ على المنهوبين لكي يدفعوه، مقابل إنجاز مطالبهم المحقَّة، وعليه يدخل هؤلاء في عملية طويلة يجاهدون فيها لإقناع فقراء البلد بضرورة التدخل الخارجي، كحلٍ وحيد لأزمتهم المتفاقمة..

وقد جاء تغييب البرنامج السياسي لهذه القوى اللاوطنية، ليعبر في جوهره عن ارتهانها للأجندات الغربية التي سعت، ومازالت تسعى، إلى تفكيك بنية جهاز الدولة السوري. فكانت مواقفهم على الدوام صدى للمواقف الغربية كيفما جاءت...

وإن الموقف الغربي برفضه للحل السياسي في المراحل الأولى من الأزمة، أو بقبوله له على مضض في مراحل أخرى، كان لسان حال القوى اللاوطنية التي كانت تتلقف التصريحات الغربية على اختلافها، وتعيد صياغتها كمواقف ومبادرات تعبر عنها علانية...

واليوم، يعود الحديث مجدداً عن عدوان عسكري مباشر على سورية، لينعش بدوره أوهام «الحسم العسكري». وقد عانت قوى المعارضة غير الوطنية، حتى الأمس القريب، من الواقع الموضوعي على الأرض، والذي كان، ولم يزل، يؤكد يوماً بعد يوم على استحالة كسر التوازن الداخلي العسكري، قبل أن تسبقه عملية كسر للتوازن الدولي الذي يحكمه. هذه الحقيقة التي تفهمها قوى الغرب جيداً، انعكست في تقليص حجم أجندتها من الحدود العليا، المتمثلة بكسر التوازن العسكري لمصلحة المعارضة المسلحة، إلى الحدود الدنيا، المتمثلة بتعديل الموازين على الأرض فقط، قبيل الذهاب إلى طريق جنيف 2 والحل السياسي الذي أصبح قدراً لا راد له.



مستعمرات جديدة في ظل المفاوضات

شهدت الأيام الأخيرة اجراءات توسعية جديدة أقدمت عليها حكومة العدو الاحتلالية، وذلك عبر منحها خمسة آلاف دونم من الأراضي في منطقة «غور نهر الأردن»، التي تعود ملكيتها للفلسطينيين، للحركة الصهيونية العامة.

■ محمد العبد الله

تبلغ مساحة المنطقة 1,6 مليون دونم، بما يزيد عن 25% من مساحة الضفة الغربية التي احتلت بعد عدوان 1967، ويقيم/ يسكن في المنطقة أكثر من 65 ألف فلسطيني في 29 بلدة وقرية. بالإضافة لمايقارب 15 ألف فلسطيني يعيشون في العديد من التجمعات البدوية ويمارسون- بصعوبة بالغة- حرفة رعي الماشية والأغنام. أما المستعمرون اليهود، فأعدادهم في تزايد مستمر، أكثر من تسعة آلاف، يوجدون في 21 مستعمرة تعتمد على الزراعة وتشغل قرابة 6 آلاف عامل فلسطيني، ويمتلك كل واحد من المستوطنين/ المستعمرين 35 دونماً من الأراضي الزراعية، لكن شهية امتلاكهم للمزيد من الدونمات دفعتهم للمطالبة مؤخراً بزيادة حجم الأراضي التي بحوزتهم لتساوي مايمتلكه المزارعون في منطقة النقب والتي تقارب مساحتها 80 دونماً، خاصة وأن خطة «تطوير النقب»، أي تهويدها وصهينتها، هي الوجه الآخر لما يسمى «تعزيز السيطرة على غور الأردن». هذه السيطرة الهادفة، جعل الغور بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى «الجبهة الشرقية» وحاجز جغرافي/ بشري يشكل فاصلاً لمنع التواصل بين الأردن وفلسطين.

تمتاز منطقة الأغوار بأهمية كبيرة لاحتوائها على ثروات معدنية باطنية، ولكونها تقيم على خزان مائي ضخم يتم نهبه لمصلحة المستعمرات فقط. إن أكثر من نصف عمليات التنقيب عن المياه في الضفة الغربية المحتلة تتم في منطقة غور الأردن التي توفر لبضعة آلاف من المستعمرين «45 مليون م3» لتطوير الزراعة ولاحتياجاتهم الشخصية. علماً بأن كميات المياه المخصصة لتلك المستعمرات تساوي من حيث الحجم حوالي ثلث كمية المياه المتوفرة لحوالي 2,5 مليون فلسطيني من سكان الضفة الغربية. ولهذا فإن انتعاش زراعة المستعمرات يتطلب سحب كميات المياه باتجاهها، مما أدى لجفاف جزء من الآبار الفلسطينية وتقليص كميات المياه التي يمكن استخراجها من الآبار والينابيع في باقي أراضي الضفة المحتلة.

تخضع إدارة هذه المنطقة لما يسمى «دائرة الاستيطان في الهستدروت الصهيونية» وهي الهيئة التي تخولها حكومة العدو إدارة مايسمى «أراضي الدولة» في الضفة الغربية. وقد قررت هذه الدائرة مضاعفة مساحة الأراضي التي يزرعها المستعمرون في منطقة الغور، بما يعني منح/ تسريب آلاف الدونمات لهم. علماً بأن أراضي منطقة الغور وشمال البحر الميت كانت قد خضعت لسيطرة جيش الاحتلال بعد عدوان 1967، كمناطق عسكرية مغلقة «حقول تدريب ورماية، معسكرات، مساحات عزل أمنية» أو كمحميات طبيعية، بما يعني إعادة تلك الأراضي لأصحابها الفلسطينيين فور انتهاء المهمات العسكرية عليها. إن تحويل الإشراف والهيمنة لدائرة الاستيطان يحمل دلالات واضحة لكشف الوظيفة التي تقوم بها تلك الدائرة كما تقول صحيفة «هآرتس» «إنها كانت ضالعة في تنفيذ أعمال بناء مكثفة من دون تصاريح بناء في المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية في أنحاء الضفة الغربية». ولهذا جاء إعلان دائرة الاستيطان أنه «بتوسيعها مساحة الأراضي المسربة للمستوطنين سيكون بالإمكان استيعاب الجيل الثاني من المستوطنين في غور الأردن»، وهو ماتوضحه نسبة 12% من أراضي الأغوار التي تحولت إلى مناطق نفوذ للمستعمرات، ومن ضمنها الأراضي الواقعة على شاطئ البحر الميت.



منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، أصدرت تقريراً قبل بضعة أشهر قالت فيه «إن منطقة غور الأردن التي تشمل أيضاً شمال البحر الميت هما منطقتا احتياطي الأراضي الكبرى للضفة الغربية». وكشفت المنظمة في تقريرها «أن حكومة الكيان قد استولت على 77,5% من أراضي الأغوار وتمنع الآن الفلسطينيين من تنفيذ أعمال بناء فيها أو استخدامها».

من الواضح أن سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، التي قامت على إعلان المبادىء المشؤوم «اتفاق أوسلو» الذي دخلنا عقده الثالث قبل أيام، تكتفي بمراقبة مايحصل، لأن ما أسسه ذلك الاتفاق يوفر للعدو المحتل، كل المبررات التي تساعده على قضم المزيد من الأراضي وتهجير عدد جديد من أصحاب الأرض، ويتيح لسلطة العجز تلك، تقديم المزيد من الشكاوى للهيئات الدولية..!!

من الذاكرة الثورية للشعوب

■ آلان كرد

1981/9/12 بدء تمويل وتدريب عصابات الثورة المضادة «الكونترا» من قبل إدارة ريغان لإسقاط حكم الثورة الساندينية في نيكاراغوا

1936/9/13 اندلاع معارك كبرى في القدس إثر احتلال الجيش البريطاني لمخفر البراق فيها

1917/9/14 إعلان النظام الجمهوري في روسيا بعد قيام الثورة البرجوازية

1982/9/15 دخول الاحتلال الإسرائيلي للعاصمة اللبنانية بيروت

1982/9/16 الشيوعيون اللبنانيون يعلنون إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية «جمول»

1810/9/16 استقلال المكسيك عن إسبانيا

1931/9/16 استشهاد الثائر الليبي عمر المختار شنقاً على يد الاحتلال الإيطالي

1982/9/16 الاحتلال الإسرائيلي يرتكب مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان

1978/9/17 توقيع اتفاقية الخيانة في كامب ديفيد بين الرئيس المصري أنور السادات والكيان الصهيوني

1964/9/18 جيش فيتنام الشمالية يعلن أن فرقتين منه قامت باجتياح فيتنام الجنوبية

1923/9/18 إضراب عمال الطباعة من أجل الأجور يمنع صدور أي صحيفة في نيويورك

أوباما بين هزيمة مذلة.. وحرب لم تنته

تشير كل دلالات المشهد العام على فشل الرئيس المندفع والمتهور لحرب غير مبررة على سورية، بعد مبالغته واستعجاله من خلال شاشات التلفزة.. حيث بدا موقفه السياسي ضعيفاً، ولا يمكن الدفاع عنه في الوقت الراهن، مشيراً إلى أنه سيعود مسدداً خطاه على طريق حرب لا تبقي ولا تذر...

■ ترجمة وإعداد: د. نبيل حوج

خطاب أوباما: لن تتوقف الحرب على سورية

في خطاب متلفز له قام الرئيس أوباما بتراجع تكتيكي ومحرج بشأن خططه حول تنفيذ ضربات عسكرية ضد سورية، عارضاً عدم توقفه عن مشروع الحرب، ويفهم من ذلك التحول الجذري في السياسة الأميركية القاضية بتأجيل الحرب دون إقصائها كمشروع قائم، بل بشكل أكثر شراسة وخطورة. وطلب من الكونجرس تأجيل أي تصويت يجيز استخدام القوة العسكرية، آمراً القوات العسكرية بالحفاظ على الوضع الحالي للضغط على النظام السوري، للقيام بدورها فيما لو فشلت الدبلوماسية، مبدياً عدم الاهتمام بموقف الكونجرس.



الذريعة المعتادة.. والتدخل العسكري

ماذا حدث، وقد كانت خطط الولايات المتحدة متقدمة وطبول الحرب تقرع، وظل متمسكاً بالذريعة ذاتها في العراق؟؟

في 21 آب الفائت بعد هجوم بالأسلحة الكيميائية على ضواحي دمشق والتي كانت، في جميع الاحتمالات تشير لقيام «أطراف مجهولة» بذلك متواطئة مع المخابرات الأمريكية، والسعودية لتزويد واشنطن بحجة قوية، صار التدخل العسكري يسعى لتحقيق تغيير النظام في سورية، وأصبحت هذه المحاولة أكثر إلحاحا بسبب سلسلة من الهزائم التي ألحقها الجيش السوري بالمتمردين الذين بدأوا يعانون من التفكك.. غير أن هذه الحرب قوبلت برفض غير متوقع من الجماهير العريضة من الشعب الأمريكي والشعوب في جميع أنحاء العالم، والتي ضربت الأكاذيب الإعلامية الأمريكية بعرض الحائط، معلنة وقوفها ضد هذه الحرب المدمرة. وما كان تصويت مجلس العموم البريطاني ضد قرار دعم العمل العسكري، إلا أحد الوجوه لتلك المعارضة الشعبية مؤدياً لاستبعاد الحليف الرئيسي للإمبريالية الأمريكية عن المشاركة في الهجوم المخطط له. وبسبب عزلتها الدولية، ارتأت إدارة أوباما الحاجة إلى التصويت في الكونغرس.

وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن الكونجرس لن يصوت لمصلحة القرار في ظل هذه الظروف والمواقف المتخبطة، حيث كان يواجه أوباما احتمال هزيمته ليس في مجلس النواب الذي يهيمن عليه الجمهوريون فحسب، ولكن في مجلس الشيوخ الذي يقوده الديمقراطيون.

الموقف الروسي - السوري.. وإعادة الفرز

جاء الإعلان غير المسبوق من جانب روسيا عن موافقة سورية على وضع أسلحتها الكيماوية تحت الرقابة الدولية قبيل انعقاد جلسة الكونجرس لتردي موقف أوباما أرضاً، باحثاً عن إعادة تموضع خطوطه الحمراء في حربه المفترضة، مما جعل إدارته تمر بأزمة عميقة ومرتبكة لجمت الهجوم الأمريكي..

وفي حقيقة الأمر لم تكن الأسلحة الكيميائية أكثر من ذريعة للتدخل العسكري محققة أهداف واشنطن في سورية، كما هي الحال في أفغانستان والعراق قبل ذلك. وتسعى الإمبريالية الأمريكية لإسقاط الدولة وفرض نظام أكثر مرونة من أجل تأكيد هيمنتها على المنطقة الغنية بالنفط والعمل على إلحاق هزيمة إستراتيجية بإيران وروسيا كمنافسين لها في المنطقة.

الحرب لم تنته

على الرغم من التخبط في السياسة الأمريكية الراهنة والتناقضات العميقة للرأسمالية الأمريكية، لا بد أن لا ننسى النزعة العسكرية والعدوان كصفة ملازمة لتجاوز أزماتها، فيبقى خيار الحرب قائماً، مع المحاولات المستمرة لمضاعفة جهود الإعداد لهجوم عسكري.

وعلاوة على ذلك، فإنه من الممكن إقرار شن حرب غير شرعية خلافاً لإرادة الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكي وذلك بالتماشي فقط مع القمع السياسي المكثف.

■ عن «غلوبال ريسريش»

ما أن وقعوا «الاتفاق الوطني»..
أمراء المحاصصة يتدافعون على المواقع في منصة الإعلان عنه صحفياً

اتفق رؤساء الكتل السياسية والرئاسات الثلاث، على «الاتفاق الوطني» الذي ينص على رفضهم توجيه ضربة عسكرية محتملة لسورية، وتوحيد المواقف تجاه القضايا الداخلية وإيجاد معالجات سريعة لها، و نبذ الخطاب الطائفي والعنف والتحريض، والتصدي للإرهاب والمليشيات وحصر السلاح بيد الدولة.

■ صباح الموسوي *

يأتي «الاتفاق الوطني» هذا تمهيداً لانعقاد المؤتمر الوطني المقرر عقده الأسبوع المقبل، بهدف توقيع «مبادرة السلم الاجتماعي ووثيقة الشرف». وقد اعترف عدد من أعضاء الكتل السياسية الثلاث المتخاصمة المتحاصصة بأن «الاتفاق الوطني» الذي جرى بحضور رؤساء الكتل السياسية والرئاسات الثلاث، صنعه الخوف من المستقبل المجهول وليس مصلحة الوطن والشعب، علماً بأن هذا الاتفاق قد تضمن خمس نقاط، أهملت إحداها لحظة إعلانه، وهي النقطة الخاصة بالتظاهرات والاعتصامات، مما حدا بالنجيفي إلى سؤال المالكي عنها وعلى الهواء مباشرة، ليجيبه المالكي وعلى الهواء أيضاً «خليها بيناتنا». ومثل مشهد تدافع رؤوس الرئاسات الثلاث والكتل الثلاث على منصة المؤتمر الصحفي، وحشر المالكي نفسه بينهم صورة كاريكاتورية ساخرة تعبر عن مدى مصداقية هذه القوى إزاء «اتفاقها الوطني» الموقع للتو، وعلى طبيعتها الطبقية الاستغلالية وسلوكها الفاسد، الذي يعتمد سياسة تنفيس الأزمات وتقديم التنازلات فيما بينها على حساب الشعب العراقي.



تعلن هذه الكتل، و بلا أدنى حياء أو وجل استهتارها بالدماء الزكية المسفوكة في المدن العراقية، فصورة المؤتمر الصحفي تعكس فجاجة الطبقة السياسية التابعة، حتى لحظة محاولاتها لعب دور المصالحة الوطنية، حيث جاء تصريح لأحد قادة هذه الكتل، ليعبر خير تعبير عن ديماغوجيتها السياسية في التعاطي مع الأزمات الحادة التي يعاني منها العراق، فهو يطالب «بضرورة بناء «المصدات الوطنية» للوقوف بوجه «العاصفة» والتقليل من شرورها وتداعياتها على الوضع العراقي، مبيناً أن المرحلة تقتضي «مصارحة الشعب» بالخطر المقبل، مؤكداً أن الدعوة إلى «التجميد» تأتي من القناعة التامة أن الوقت لا يكفي لاعتماد سياسة «تصفي» الأزمات. وعندما يعلن عضو برلماني في أكثر التصريحات دلالة على احتقار الشعب والاستخفاف بمطالبه العادلة، رداً على مطلب تظاهرة 2013/8/31 القاضي بإلغاء تقاعد البرلمان، بأن مصيره وعائلته في حالة إلغاء تقاعده البرلماني، هو «الديحان في الشوارع حاله حال الشعب العراقي – الدابح». لكنه، أي الشعب، يطالب بدولة وطنية ديمقراطية قادرة على تصفية الفساد والمفسدين، تنشئ الصناعة الوطنية وتنقذ الزراعة من الخراب والإهمال والتصحر وتسمم المياه ونقصها، تتحرر من الاقتصاد الليبرالي الريعي الفرهودي، دولة تنتج نظاماً اقتصادياً- اجتماعياً- سياسياً، يضمن الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

لعل الهدف الوحيد من المحاولة الراهنة للكتل الطائفية الاثنية الحاكمة للظهور موحدة أمام الشعب العراقي، بعد سنوات من الخصام والصراع، هو توجيه رسالتين، الأولى داخلية للشعب وطليعته الاحتجاجية المقدامة، مفادها أن الصراع الداخلي بينها أمر خاص بها، غير أنها ستقف موحدة في مواجهة الحركة الشعبية الاحتجاجية، أما الرسالة الثانية فهي خارجية موجهة إلى الدول الإقليمية، تعلن فيها وصولها إلى الاتفاق على احتواء تداعيات الأزمة السورية على العراق، ودلالة الرسالة الثانية، تكمن في كونها تعبر عن اعتراف الكتل الثلاث، بأن توازن القوى في سورية يميل نحو ترجيح الحل السياسي، وبالتالي فإن معركة تقسيم العراق قد أرجئت إلى حين، و لم تحن بعد، وعليه جاء القرار بإرسال وفد برلماني برئاسة النجيفي إلى تركيا وإيران لإيصال هذه الرسالة.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي وعضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك

مزيد من الانحدار «المتحكم به».. أم فاشية دموية؟

■ رمزي السالم

قبل ما يقارب عقداً من الزمن أفصحت بعض المراكز البحثية الأمريكية عن وجود أزمة بنيوية عميقة في الاقتصاد الامريكي يهدد بقاءه في المركز الأول بين اقتصادات العالم، الأمر الذي يعني تراجع الدور السياسي والعسكري لاحقاً، ورأت تلك المراكز، أن أمام صانع القرار الأمريكي أحد مخرجين:

- إما القبول بحالة التراجع والتكيف معها، ومحاولة التحكم بها تجنباً لانهيار شامل لايمكن التكهن بنتائجه،
- أو اعتماد خيار الحرب كمخرج من الأزمة كعلاج تقليدي تلجأ إليه الرأسمالية في أزماتها المتلاحقة.

خيار «شمشون»

الرؤوس الحامية في دوائر صنع القرار الأمريكي اعتمدت حينها الخيار الثاني، فكان لابد من اختلاق عدو وهمي، لتبرير الحرب المزعومة على الإرهاب، وكان احتلال افغانستان، ومن ثم العراق، نظراً لما تدرّه الصناعة الحربية من أرباح، وكون هذه الصناعة أحد الفروع الأساسية في الاقتصاد الأمريكي، و من شأن الاستثمار فيها أن يمد شرايين الاقتصاد المتصلبة بمزيد من الدم وإمكانية البقاء..

رغم البروباغندا التي رافقت تلك الحروب الامبريالية والذرائع التي تشدقت بها وسائل الإعلام الأمريكية وملحقاتها، إلا أن النتائج جاءت لتؤكد المزيد من تراجع الدور الأمريكي على النطاق العالمي، وتراجعت مصداقية الإدارة الأمريكية لدى الشعب الأمريكي وشعوب العالم إلى مستويات غير مسبوقة لدرجة أن سؤالاً له دلالات بالغة بات يشغل بال الإعلام الأمريكي وهو: لماذا يكرهوننا في الخارج؟



تغيير الأدوات والإبقاء على الأهداف

التجربة التاريخية للعقل الميكيافيلي البرجوازي، ودهاؤه السياسي تفتق آنذاك عن أسلوب جديد في إدارة الحرب التي لابد منها، حرب من «طراز خاص» تحقق نتائج الحروب المفتوحة نفسها بأدوات أخرى، فكانت الحروب البينية الداخلية، «ضرب الكل بالكل» أو ما سماه الإعلام الأمريكي بالقوة الناعمة، ليصعد أوباما إلى سدة البيت البيضاوي على هذا السلم، ولكن الأزمة العتيدة ما زالت تتفاقم والقوانين الموضوعية تفعل فعلها خارج إرادة البشر، ورغم الجبروت العسكري الأمريكي، والاختراقات الاستخبارتية تجسساً ومراقبةً ولعباً من وراء الكواليس، ورغم الامبراطورية الإعلامية المرافقة والمروّجة لهُ.

هذا النموذج من الحروب لم يفلح أيضاً في إغلاق ثقب الأزمة الأسود، ومع استمرار حالة الإنكار التي يعيشها صناع القرار فيما يتعلق بالتراجع المحتوم للدور الأمريكي على خلفية هذه الأزمة، فلا مناص من حروب أوسع وهي الحل الأمثل، حتى لو كانت ستؤدي دور حرب عالمية وتشمل إقليماً كاملاً سيكون إشعال حرب فيه بالتأكيد بدء مرحلة فوضى شاملة على مستوى العالم ككل.

الفاشية خيار قائم

تشير التجربة التاريخية للرأسمالية في مراحل الأزمة وانغلاق الأفق أمامها ومحدودية خياراتها أنها قد تلجأ إلى تجاوز «البريستيج»، وارتكاب أفظع الحماقات، أي خوض المزيد من الحروب بأكثر أشكالها دموية، وهي التي تنضح أصلاً بالدم من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، لتعويض خسائرها.. لذا فإن عدم القبول بالتراجع- حسب رأي العقلاء في المؤسسة الأمريكية الحاكمة- واستمرار محاولة قوى الحرب في تلك المؤسسة للاستفراد بالهيمنة على مقدرات العالم رغم عدم قدرتها على ذلك بالأساليب التقليدية، يضع موضوعياً وبشكل جدي محاولة إحيائها لنموذج الرأسمالية الفاشية، وتكرار تجربة أزمة ثلاثينيات القرن الماضي التي أدت إلى إزهاق أرواح 60 مليون من البشر، كمحاولة يائسة للبقاء على عرش الهيمنة العالمية.

سيناء: عودة الدولة ومحاولات تجذير التطرف

■ عماد بيضون

تشتد المواجهة السياسية، من ناحية، والعسكرية، من ناحيه أخرى، حول مسائل السلطة والسيطرة على التراب المصري، وخاصة في سيناء وحول مسألة الشرعية، حيث يحاول جهاز الدولة فرض السيطرة في مواجهة مشروع الفوضى الذي يتبنى تنفيذه الوجه الآخر للإسلام السياسي والمعروف بالمتشدد بعد انهيار مشروع أمريكا المتمثل بالبرنامج الليبرالي للإخوان المسلمين.

مراكز السيطرة العسكرية والأمنية المصرية تصبح تحت الضرب. عملية تفجير انتحارية تستهدف مبنى المخابرات الحربية في شمال سيناء موقعة عشرات الضحايا بين قتيل ومصاب، وتبنتها جماعة «أنصار بيت المقدس» الجهادية التي تحاول وباقي التنظيمات المتشددة تجذير الإرهاب في سيناء وتمديده، مستفيدة من الدعم المادي والتغطية السياسية التي تحصل عليها سراً وعلانية من الغرب الاستعماري أو أدواته الرجعية العربية حيث أنها تنفذ إرادة المتشددين في الإدارات الغربية لإشعال المنطقة وضرب جيوشها ومحاولتها ضرب مراكز السيطرة للدولة المصرية من مراكز أمنية ومراكز للجيش، ضمن محاولة إخراج الدولة المصرية من سيناء وجعل تلك المنطقة منطلقاً للإرهاب الممتد حتى الداخل المصري.

دور جماعة الإخوان في تغذية وتقوية العناصر الجهادية كان ضرورة بالنسبة لما يسمى بالإسلام المعتدل في مصر حتى يصبح الأخير مقبولاً في صفوف المجتمع بالمقارنة مع نقيضه الوهمي المتشدد. ولذلك كان يجب تقوية العناصر المسلحة المتطرفة في سيناء وهذا ما تثبته تقارير أمنية وصحافية من مصر حيث ذكرت تلك المصادر أن سيناء تضم نحو 5 آلاف عنصر متطرف ينتمون لما يقارب 34 تنظيماً إرهابياً، وزادت الأعداد بشكل ملحوظ، خلال فترة حكم الرئيس المعزول محمد مرسى من خلال قرارات العفو الرئاسي التي أصدرها بحق العديد من العناصر الجهادية.

وقد تمردت هذه العناصر على الدولة المصرية إبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، وخاض الجيش المصري عمليات عدة ضدها، مستشعراً خطرها على الأمن القومي المصري، ولاسيما بعد ثورة يونيو وما تبعها من فوضى بالشارع المصري وصلت إلى حد تشريع ضرب الجيش والجهاد ضده.

ويبدو في العمق أن النواة الصلبة في الجيش المصري لا تزال تنتظر تبلور القوى السياسية المدنية الناضجة والقوية ذات البرنامج الوطني المتكامل، سياسياً واقتصادياً بوصفه الحل النهائي، بحكم إدراكها أنه لا يمكن لأية قوة في العالم فرض سيطرتها على أية قطعة أرض من خلال قوة الجيش فحسب، بل يحتاج الأمر إلى برنامج وطني شامل يحقق إرادة الناس ومصالحهم، ولكن غياب مثل هذا البرنامج اليوم يعد أرضية خصبة للتطرف وانتشاره لتدخل المؤامرة على خط المطالب الشعبية المشروعة مترافقة مع محاولات الغرب الاستعماري إحداث البلبلة في مصر وإدخال جيشها بمواجهات جانبية مع قوى متطرفة من ناحية، أو دعوات الرئيس المخلوع للجهاد في سورية، ما يحرف مصر كلياً عن دورها الإقليمي المتوقع بعد تطورين هامين، أحدهما الإطاحة بمبارك وثانيهما التحولات الإقليمية والدولية الجارية في غير اتجاه المصالح الأمريكية والصهيونية.

التغير المناخي وآثاره الكارثية على الأرض والبشرية..

إصلاح ذاكرتنا: كيف يمكن لنا أن نواجه تغير المناخ في المستقبل إذا كنا قد نسينا ماضينا؟

تتجاهل العديد من المجتمعات التغير المناخي وآثاره الكارثية التي يسببها للأرض وللبشرية، ولقد ميّزْتُ هنا بين آثاره على الأرض من جهة و على الجنس البشري من جهة أخرى لأن العديد من الناس فقط تهتم بما يمكن أن يعاني منه البشر، دون أن تفهم بشكل وافٍ بأن الخراب الذي نسببه للأرض سيدمرنا.



■ بقلم: ليسلي دوكسي
ترجمة: ديما النجار

نجاة الجنس البشري فقط أم نجاة كوكبنا؟

بعد مؤتمر الأمم المتحدة للأرض والمناخ في مدينة ريو البرازيلية تصدرت عناوين الأخبار في وسائل الإعلام عبارة « لم يتبق لنا سوى 20 عاماً لننقذ كوكبنا!!» عندها علّق أحد خبراء البيئة بالقول «بل تبقى لنا 20 عاماً لإنقاذ الجنس البشري».

لا يمكننا حتى أن نبدأ بالتفكير بانقراض جنسنا البشري..فها قد مرت هذه العشرون عاماً دون أن يُتخذ أي إجراء مؤثر في هذا الشأن، فقد تواطأنا على بقائنا. عشرون عاماً من النشاط، استطعنا خلالها أن نتعلم أن نغير سلوكنا البيئي، نتحكم بانبعاث الكربون، أن نستبدل طرق حياتنا التي تلوث البيئة بأخرى أفضل وأنظف بيئياً. لكن الحكومات والشركات أعاقت كل تغيير حقيقي. وقالت أننا يجب ألا أن نقف في وجه «التقدم». وعلى العموم، الجمهور مازال غير مكترث بالأمر كثيراً.

عصر جيولوجي جديد

لاحظ بعض المؤرخين البريطانيين منذ بضع سنوات بأن جزءاً من المشكلة يتعلق بفشل مناهج التعليم في طرح هذه الإشكالية، لذا طالبوا جميع الأكاديميين مهما كان اختصاصهم بأن يتفكروا في موضوعة التغير المناخي ومن ثم يضمّنوها في تدريسهم. وظهرت مطالب مشابهة في الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ 12 عاماً أضيف مفهوم جديد لمناقشة هذه الإشكالية هو الأنثروبوسين Anthropocene فبعض علماء الأرض قالوا بأننا الآن نعيش في عصر جيولوجي جديد يسمى الأنثروبوسين بسبب التغيرات التي حلت بالأرض نتيجة النشاط البشري. وثمة من يعارض هذا الطرح ويعتبر المصطلح ضرباً من الغرور العلمي البشري. لكنهم بالتأكيد لا يمكن لهم أن ينكروا أن جميع أسس الحياة على الأرض من أصغر الميكروبات حتى أكبر الأشجار والثدييات تتأثر بشكل هائل بنشاطات الإنسان ونحن بحاجة لتطوير بعض طرقنا لتوصيف هذه الآثار.

كما تناولت دراسة أجريت في شيكاغو في بداية هذا العام هذه الإشكالية وقالت بأن « أكثر الأبحاث المتعلقة بالتغير المناخي ركزت على كيفية تأثيره على الشروط المادية للحياة على الأرض» وأشارت إلى أن التهديد الذي تسببه نشاطات البشر لا يقتصر على الأرض فحسب بل يطال كل نواحي حياة الإنسان، فالإنسان لا يتأذى فيزيائياً فقط بل إن الاضطراب يطال حياته العاطفية والروحية والفكرية نتيجة هذه التغيرات في المناخ. لقد حان الوقت لنقوم نحن المهتمين بالتغيرات التي يحتمل أن تطرأ على مستقبل البشرية أن نبدأ بالتآزر وتجميع الجهود للفت النظر للمخاطر الأخرى التي ستحصل إلى جانب الكوارث المادية من فيضانات وجفاف وهجرات جماعية وشح في الغذاء وجميع الصراعات الناجمة عن الكفاح من أجل البقاء.

حرماننا من الجوانب المضيئة في تاريخنا

إن معظم تاريخنا البشري كان مليئاً بالأذية للأرض التي تمدنا بأسباب الحياة، لكن ثمة للتاريخ أكثر من نوع. فهناك التاريخ الذي يدرس في المدارس، مواكب طويلة لملوك ورؤساء وباباوات، تواريخ المعارك ومن ربح فيها ومن خسر، والثلة المعتادة من رجال السلطة. أما الناس، الشعب الذي في أدنى السلم الاجتماعي فقليلاً ما يكتب عنهم من قبل نخبة ما من الأدباء أو المثقفين، فلننسَ الأسماء الكبرى والمعارك ، الامبراطوريات التي بنيت وتجارة الخيول، ولندرس بدلاً عن ذلك القدرات المثيرة للاهتمام لأولئك الملايين مجهولي الأسماء التي أبدتها الشعوب على مدى قرون.

لقد ولى ذلك الزمان الذي كان فيه الأطفال يتحلقون حول الموقد ويستمعون لأحاديث الأجداد يروون لهم عن ماضيهم وكيف كانت الحياة من قبل، يقصون الحكايا التي ينسجون بها جذوراً لهؤلاء الأطفال تربطهم بأصلهم، من كانوا ومن كانت عائلتهم، وكيف كان مجتمعهم. لقد أصبح التاريخ المحلي حكراً على بعض المهتمين بعد أن كانت المعلومات عن العائلة والتقاليد تدلنا إلى أين وصل بنا المطاف في هذا العالم، فالحياة الحديثة صارت تعني بأن العائلة و المجتمع قد انقسما وتشتتا في الأصقاع المترامية، إنه جزء من الحياة الحديثة! أن يبتعد المرء عن المكان الذي ولد فيه، أن يفقد الاتصال بالمجتمع الذي تربى فيه، أن نفقد شعورنا بتراب أرضنا الأم.

البعض يفهم من هذا الحديث أنه من الكافي لاستعادة تاريخنا أن ننظر إلى طفولتنا مما سيساعدنا لنعرف كم من التغييرات قد طرأت حتى الآن، على حياتنا، على المناخ، وعلى الأرض.

لكن دون الرجوع لإرث الأسلاف القدماء ستصبح ذاكرتنا فردية بحتة، وسنفقد القدرة المذهلة على استخدام ذاكرتنا بالطريقة التي فعل بها أجدادنا ذلك. إن التغيرات التي تطرأ على محيطنا الحيوي تحدث الآن بسرعة كبيرة جداً وكل تغير يمحو جزءاً من ذاكرتنا ، حتى انتهى بنا المطاف أن لا نذكر إلا ما نحن عليه الآن. فكيف للمرء أن يأخذ التغير المناخي على محمل الجد إن كان لا يذكر ما كان عليه المناخ في زمن سابق، عندما نعتقد أن المناخ كان دائماً على هذه الحال، هل يمكننا ذلك؟!!

لقد فقدنا ذاكرة أسلافنا القدامى البعيدين التي كانت محفوظة حية لدى أجدادنا، ذاكرة مجتمعاتنا السالفة التي كانت تربطنا بالأرض. تلك الروابط مع أجدادنا التي كانت تحدثنا عن فيضانات الأنهار المحلية، عن مواسم الحصاد الطيبة، لقد كان بإمكانهم أن يخبرونا تماما كيف استطاعوا أن ينجوا خلال مواسم الجفاف، أو كيف تعاملوا مع الأوبئة التي أصابت المحاصيل قبل أن تظهر المبيدات الكيماوية. لم يعد لدينا ما نقارن به الوسائل التي نتبعها اليوم، لقد خسرنا الدروس التي كان علينا أن نتعلمها ولم نلحظ تلك الخسارة إلا عندما ساءت الأمور بشكل كبير حتى أصبحت مدمرة لحياتنا.

إن إنقاذ واستعادة التاريخ الذي هو جزء من جذورنا وحده الكفيل بتشجيعنا على أن نكون فاعلين.

■ بتصرف عن موقع Global research

بعض علماء الأرض: نعيش في عصر جيولوجي آخر بسبب التغييرات التي أحدثها النشاط البشري



وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



كيف تقرأ؟

في سؤال لم أدرك أهميته للوهلة الأولى، سألني: كيف تقرئين؟، أجبته بضحكة طفل: من اليمين إلى اليسار.

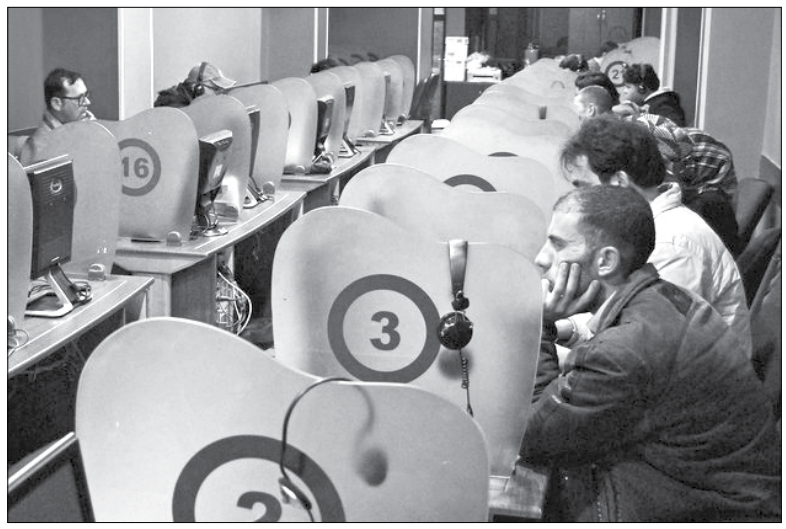
عاد فقال: قرأت منذ فترة عن القراءة القطرية والفرق بينها وبين القراءة كلمةً كلمة، أو جملةً جملة. ودار حديث طويل لم ينته بأساليب القراءة بل وصل إلى الفائدة من القراءة، وجدوى عمليات الحفظ المدرسية التي أكدت لنا دوماً أن التقييم يجري من خلال نسخ كميات كبيرة من المعلومات إلى داخل القرص الصلب الموجود في الدماغ دونما حاجة إلى معالجتها من خلال المعالج المتطور السريع الذي تمتلكه في أعلى جسدك، لأنك بذلك تضمن إمكانية بقاءك آلة جامدة غير قابلة للتطور والتفكير، ومن ثم التغيير بل قابلة فقط لتلقي الأوامر وتنفيذها بطريقة ميكانيكية جامدة غير قابلة للخطأ إلا باهتراء تلك الآلة عبر الزمن أو من خلال النقص في عمليات الصيانة.

ويصبح تراكم المعلومات ومن خلالها الشهادات وسيلة لتبقى ضمن إطار النظام المفروض عليك والمقبول اجتماعياً دونما السؤال عن جدواه بالنسبة للبشرية وتطور الإنسان والمجتمعات عموماً.

صديقي الإنسان وداعاً للعقل.

«عذراً.. المحتوى محجوب»

حمل الفضاء الافتراضي الكثير من الأحلام لمستخدميه وتم تصويره منذ البدايات على انه فضاء الحريات المطلق حيث لا وصول لأشكال الرقابة التقليدية والتضييق على حرية التعبير، غير أن التطور التقني وتوسع شبكة الإنترنت وسرعتها أثبتا العكس فبدأت السلطات بحجب المواقع واعتقال الصحافيين والمدونين والناشطين بحجة التأثير السلبي لنتاجهم الرقمي في إطار تسلطي قديم بأساليب جديدة كلياً.



■ سمير حنا

على كل حال، تطرح الحكومات وجهة نظرها في هذا الموضوع، حيث تحوي شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت على الكثير من «الأشرار» الذي يحتاجون إلى مستويات آمنة من التنسيق وتبادل الخطط الرامية إلى القيام بأعمال غير قانونية تستهدف الأفراد والمؤسسات وقد يمتد تأثيرها للقيام بأعمال إرهابية تمس الأمن القومي لتلك البلدان، لكن كل هذا يطرح السؤال الأزلي : أين تقع حدود الخطوط الحمراء الخاصة بالحريات الفردية المحرمة على الحكومات؟

يبدو الموضوع أقل سوداوية عند النظر إليه من وجهة نظر تقنية، حيث تتواجد الكثير من المجتمعات الرقمية الداعية لحرية الوصول من المعلومات تخوض يومياً الكثير من المعارك الرقمية في سبيل حرية التعبير، جنودها عديد ضخم من المبرمجين المتطوعين يقومون بتصميم العديد من الأدوات البرمجية الخاصة بتجاوز الرقابة الرقمية على المحتوى أو حتى تأمين الحماية اللازمة للأفراد ضد «تلصص» الجهاز الرقابي على نتاجهم اليومي، لذا أصبح من اليسير الحصول على بعض تلك الأدوات المجانية ومقاومة الجهد المبذول للاستئثار بالمحتوى الإلكتروني على الإنترنت.

تعمل بعض تلك البرامج على عملية تجاوز الحواجز الرقمية المفروضة على الموقع الهدف من السلطة المحلية في البلاد، حيث تعتمد عملية الرقابة أصلاً على فحص الطلب الخاص بعرض الموقع المقدم من المستخدم والحاوي على بعض البصمات الرقمية المتعلقة بالموقع الجغرافي لهذا المستخدم، وبالتالي تتم عملية الحجب بعد وصول الطلب هذا إلى العقدة الرقمية الواقعة تحت السيطرة الحكومية وفحص الموقع المطلوب فإن كان محجوباً في تلك المنطقة الجغرافية حصل المستخدم على رسالة تفيد بحجب الموقع، وهنا يأتي دور تلك الأدوات في تمرير الطلب الأصلي الخاص باستدعاء الموقع المحجوب إلى جهاز وسيط في دولة أخرى يقوم بتغيير تلك البصمة الرقمية المسؤولة عن تحديد الموقع وإعادة إرساله إلى هدفه الأصلي ليتحول المستخدم الجالس فيزيائياً في سورية إلى مستخدم في الصين مثلاً وذلك من وجهة النظر الرقمية وسيتم تمرير الموقع إليه بسلام.

وقد كانت هذه البداية فقط، حيث تذخر المواقع الإلكترونية بالعديد العديد من الطرق الخاصة بالقفز فوق الجدران الرقمية والتسلل في أنفاق تحتها –أصبحت تسميات «الأنفاق» و«الجدران» رسمية ومعتمدة كاصطلاح رقمي بالمناسبة – وتعاظمت هذه الجبهة في مواجهة سياسات الرقابة الرقمية الحكومية وتناقلت وسائل الإعلام الأخبار الكثيرة عن عمليات الاختراق المنتظمة التي تقوم بها تلك الجماعات بهدف التعبير عن موقف سياسي معين أو الاحتجاج على بعض السياسات الاجتماعية لبعض الحكومات كما تشهد منطقتنا اليوم الكثير من محاولات الهجوم على المنابر الرقمية الخاصة بأطراف النزاعات المحلية او لمعارضة التدخلات الأجنبية في ذات تلك البلدان يضاف إليها ما تم تسريبه من وثائق سرية تثبت مدى زيف الشعارات الأميركية في صون حرية التعبير وتفضح ما تنفقه من أموال في الاختراق اليومي للخصوصيات تحت شعار «مكافحة الإرهاب» كما انها تبين استحالة الاستمرار في منهج الرقابة هذا لأن الوصاية في عصر الإنترنت لا تتجاوز وصاية أب يمنع ابنه من استخدام الشبكة العنكبوتية ليعلم بعد سنوات أنه يملك ثلاثة مواقع إلكترونية يديرها جميعا من خلال جواله المحمول!

الحضارات التاريخية المبكرة في المشرق العربي القديم

في كتابه المعنون «الجذور ما قبل التاريخية للحضارات التاريخية المبكرة في المشرق العربي القديم»، والصادر عن مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري بدمشق يتحدث المؤلف الدكتور جمال تموم عن منطقة المشرق الرعبي القديم التي شهدت تحولات مهمة على درب التطور الحضاري، حيث تواجد في هذه المنطقة إنسان العصر الحجري الأدنى منذ حوالي 800 ألف سنة وظهرت آثاره المتمثلة بالأدوات الحجرية في منطقة النهر الكبير الشمالي والعاصي وتأكد ذلك الاستيطان بالكشف عن جزء من جمجمة لإنسان الهومو اركتوس «الإنسان المنتصب» منذ حوالي 500 ألف سنة وكذلك العديد من الأدوات الحجرية ليثبت استمرارية الاستيطان في منطقتنا منذ عصور ما قبل التاريخ.

وكانت الثمرة الأولى الناضجة التي كان للوعي البشري الدور الأساس بها هي الاستقرار والاستغناء عن الترحال والتنقل سعياً وراء الطعام والمأوى، وبنى الإنسان لأول مرة في التاريخ منزلاً بجدار دائري، استطاع أن يقيم به كل أيام السنة، كما توصل إلى أن ينبت الحبوب بنفسه، وبالتالي فقد قام بتربية الحيوانات للاستفادة من لحومها ومشتقاتها الأخرى، علاوة على تطور الفنون والمعتقدات الدينية لديه. كل هذه الابتكارات والاختراعات الجديدة أطلق عليها لأهميتها وخصوصيتها «الثورة الزراعية» أو «ثورة العصر الحجري الحديث».

وكانت المنطقة ذاتها على موعد مع ثورة أخرى بعد خمسة آلاف سنة، وهي الثورة المدنية، التي كان من أبرز عناصرها اختراع الكتابة لأول مرة أيضاً في التاريخ الإنساني، وإقامة المدن الكبرى ذات الأسوار من أجل حمايتها، والتطور الهائل على صعيد الفنون والمعتقدات التي ما زلنا نبحث في خباياها وتفسيراتها حتى يومنا هذا.



أخبار العلم

إيران ترسل قرداً ثانيا إلى الفضاء



أعلنت وسائل الإعلام المحلية في طهران الأسبوع الفائت، أن مدير وكالة الفضاء الإيرانية حميد فاضلي صرح أن إيران تعتزم إرسال قرد آخر إلى الفضاء على متن صاروخ محلي الصنع يسمى بيشجام «الرائد» الثاني في غضون 45 يوما.

وفي شباط الماضي أرسلت إيران كبسولة تحتوي على قرد على متن بيشجام «الرائد» الأول في الفضاء. وصرح فاضلي أنه على عكس الصاروخ الأول الذي كان يعمل بالوقود الصلب سيستخدم بيشجام الثاني الوقود السائل، وفقا لما ذكرته صحيفة «طهران تايمز» اليومية.

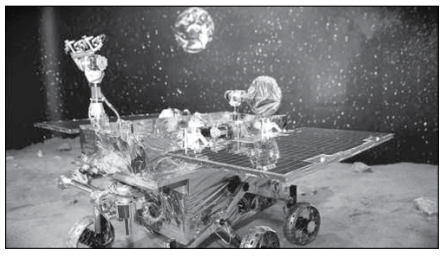
وقال المسؤول الإيراني إن خطة إرسال كائنات حية إلى الفضاء جزء من مشروع لإرسال البشر إلى الفضاء خلال خمس إلى ثماني سنوات.

وأضاف أن وكالة الفضاء الإيرانية لديها خطط لإطلاق قمر صناعي بحثي يسمى تادبير «الحكمة» وكذلك قمري شريف وناهد إلى الفضاء بحلول نهاية العام الإيراني الذي ينتهي في 20 آذار 2014.

وقد أطلقت إيران وهي عضو مؤسس في لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي أول قمر صناعي محلي الصنع يسمى أوميد «أمل» في عام 2009.

■■■

الصين تستعد لإطلاق مسبار نحو القمر



بحلول نهاية العام، تبدأ الصين مهمتها المقبلة نحو القمر. فالمسبار القمري «تشانغ آه 3» سيضطلع بتنفيذ أول مهمة هبوط للصين على سطح القمر ليحقق الهبوط اللين لمركبة فضائية صينية على هذا الكوكب، كما سيقوم بأعمال تنقيب وتحليل للتربة، ما يرسي أساسا تكنولوجيا مهماً لتطوير استكشاف الصين للفضاء.

المزيد من التفاصيل على لسان أحد قادة البعثة: «اعتمدنا نظام الكشف كنظام رئيسي للبحوث. 80% من هذا النظام مكون من تكنولوجيات جديدة وأساليب جديدة. لذلك واجهنا الكثير من المصاعب. قضينا ست سنوات لتطوير النظم الخمسة المستخدمة.كل التحضيرات استندت على الخطة الأصلية.»

خلال هذه المهمة التي ستستمر لمدة ثلاثة أشهر وتهدف إلى تحليل عينات من تربة القمر، سيبث المسبار تشانغ إه 3 صور فيديو في الوقت الحقيقي. مهمة المسبار الأولى كانت عام 2007 وهدفت إلى جمع بيانات وفحص وتصوير سطح القمر، أما الثانية فكانت في ألفين وعشرة وتمكنت من وضع خريطة عالية الدقة لكامل سطح القمر.

■ وكالات

واصلْ الابتسام كما تفعل دائماً..!

ترقب.. ترقب.. هو كل مانعيشه خلال هذه الأيام التي ترسم مصيرنا كأفراد وكمجتمع، فالكل في انتظار قرار «القادة» والمساومات المستمرة، نستطيع الشجب والرد والسخط عبر وسائل التواصل، وربما أكثر من ذلك، نصرخ في الشوارع.. نمارس طقوس الوداع الخاصة أو نقف دروعاً بشرية على سفوح قاسيون... وقد نصنع من هذه المواد السياسية الدسمة أداة للترفيه والسخرية على صفحات التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى ظاهرة مع بداية الحديث عن العدوان الأميركي على سورية، وتخبط القرار الأميركي في زمن ضياع الأحادية القطبية من بين أيديهم.



■ ليلى محمود

انصبت غالبية هذه التهكمات على شخص الرئيس الأميركي الحائز على جائزة نوبل للسلام.... كما تطرقت أيضاً للعديد من جوانب الأزمة السورية من خلال النقد اللاذع الذي وجه إلى اللجان الشعبية، وقرار الحكومة الدائم بالاحتفاظ بـ«حق الرد»، وأخيراً إلى شخص أوباما الهزلي.

يخفف هذا المشهد الساخر أحياناً، هول ما قد تؤول إليه الأمور، ويرجع إلى ذاكرتي مشهد سينمائي صارخ، مشهد القنبلة الذرية التي تفني العالم والبشرية في رائعة المخرج ستانلي كوبريك «الدكتور سترانجلوف»، الفيلم الذي عرفه «كوبريك» بقوله: «كيف تعلمت أن أكف عن القلق وأحب القنبلة».

يعتبر فيلم «الدكتور سترانجلوف» من روائع الكوميديا السياسية، أسس لهذا الشكل من النقد السياسي الساخر في السينما. تدور أحداث الفيلم في فترة الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقرر أحد الضباط الأميركيين والمسؤول عن «القاذفات النووية الجاهزة للهجوم المباشر فوق الأراضي السوفيتية»، الإقدام على إرسال شيفرة لبدء الهجوم النووي على الأراضي الروسية!!. كان قراره ذاتياً مشحوناً بتراكم الأيدولوجية الكارهة للشيوعية و«خطر المد الشيوعي»، وبعدم رضاه عن أداء بلاده تجاه هذا الخطر.

يجتمع قادة الجيش والوزراء والرئيس الأمريكي في مكان يراد منه تجسيد غرفة عمليات الحرب الأميركية، على طاولة كطاولة البوكر، محاولين منع هذه الطائرات من الهجوم، مخالفاً للقوانين يدخل إلى الغرفة السفير السوفيتي، مخالفاً للقوانين، ليعلمهم أن بلاده فعلًت جهازاً يدمر الأرض وينفي إمكانية الحياة على سطحها لمدة مئة عام إذا مس الاتحاد السوفيتي أي خطر نووي..!!

سنكون في مواجهة طائرة أمريكية محملة بالقنابل النووية تخرج عن السيطرة والاتصال، مسببة أزمة دبلوماسية وعسكرية تنذر بفناء الأرض. سنكون أمام نهاية العالم وفناء البشرية على أيدي مجانين الحرب الذين تحكمهم الذاتية ويصبح الحل الوحيد هو النجاة بأنفسهم كأفراد، يجد «كوبريك» السخرية سبيلاً للاستخفاف بهذه الشخصيات وقراراتها.

عمل «كوبريك» مطولاً على إنجاز فيلم يصور الخطر النووي والتنافس عليه بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه قرر أخيراً أن يحول هذا العمل إلى كوميديا سياسية ساخرة فكان فيلم «دكتور سترانجلوف» الغني بعناصر مشوقة وممتعة وأقوال مضحكة وشخصيات مرسومة بجنون عبقري. ويختتم «كوبريك» الفيلم بالمشهد الشهير، مشهد تدمير الأرض المأساوي، لكن رغم مأساويته، يأخذ منحى آخر مليئاً بالأمل والحديث عن التلاقي مجدداً من خلال أغنية تقول:

«سنلتقي مجدداً، لانعرف أين ولا نعرف متى..
لكنني على يقين أننا سوف نلتقي في يوم مشمس، واصل الابتسام كما تفعل دائماً...».

يواصل «كوبريك» الابتسام أثناء حديثه عن الفيلم في أحد اللقاءات:

« إن أسخف فكرة تخطر ببال المرء، هي استعداد قوتين نوويتين لإبادة الجنس البشري، وكل أنحاء الحياة، بسبب خطأ غير مقصود تثيره النزاعات السياسية، هذا السبب قد تراه الأجيال القادمة تافهاً بنظرتنا نفسها اليوم إلى الصراعات اللاهوتية في القرون الوسطى».

نشاهد نحن السوريين اليوم هذا الصراع، ونترقب في انتظار مجانين الحرب، ربما نكون بحاجة لـ«كوبريك» آخر، يجسد لنا الكوميديا السياسية، حاملاً الأمل والابتسامة في أشنع الحروب لنتمكن من مواجهة هذه الحروب بالنقد والضحك ونرسم الفكاهة والفكر من تفاصيلها.

تقاسيم من لون الأزمة..

■ رند سودان

دعوة

صارت مقولة «الله يعين الفقير» الجملة الأكثر تداولاً هذه الأيام، فعلى الأقل هي التعبير المتفق عليه «وطنياً وعقيدة..!» بالإجماع، بحيث عندما أنطقه أضمن أنه لا حرامي ولا فاسد ولا خائن ولا عميل ولا مرتزقة ولا انتهازي سواء كان مع هؤلاء أو مع أولئك «رح تحوشه» دعوتي..

ع الوجع يا فيلمون ع الوجع..

ميجانا يا ميجانا يا ميجانا..
ع كل حاجز بيسألوني مين أنا
كانوا حبابنا خفاف وهواوين
وعنا جرار بالبيت وهواوين
وبيوم اشتغل ضرب الهواوين
والمتراس صبح ع البوااااب...

هالمرة جد..!

جميل أنك تواجه الحرب بـ«ابتسامة»..
من الصبر أنك تستقبل الصدمة بـ«نكتة»..
من الشجاعة انك تجابه الموت بـ«ضحكة»..
لكن المؤسف تحويل كل قضية أو كل جملة أو كل بيان إلى مستنقع من «الهزلية» و«السخرية»..!!
خلونا نخفف مزح شوي.. القصة صارت جد هالمرة..!!

صك براءة

كل من لا يقف ضد التدخل الخارجي «شريك به»... حتى لو حاول التبرؤ منه تحت ذريعة «أنتو اللي وصلتونا لهون..». هذه العبارة لا يقولها رافض للتدخل الأجنبي, الوطني والمقاوم لا يشمت ولا يدعي البراءة، المقاوم هو فقط من يقف في وجه التدخل مهما كان شكله أو حجمه، ومهما كانت تكلفة هذا الوقوف..!.

برامج تواصل أم «عزلة» اجتماعية ؟



■ نور طه

أصبحت برامج التواصل الاجتماعي حاجةً يصعب الاستغناء عنها في زمننا، ولا سيما في الظروف المأساوية التي تشهدها بلادنا.

تؤمن هذه البرامج -وبالأخص تطبيقاتها الهاتفية- إمكانية التواصل خاصة مع انقطاع الاتصالات السلكية في العديد من المناطق بسبب الأوضاع الأمنية والعسكرية المتوترة، ويعدّ الانخفاض النسبي لتكلفتها المادية، حافزاً إضافياً للإقبال عليها من شرائح اجتماعية واسعة وخصوصاً الشابة منها.

تملك برامج التواصل والدردشة نوعاً من الجاذبية والسحر، تؤثر من خلالها على المستخدم وتأسره لساعات طويلة في كل جلسة.

إلا أنه وعلى المقلب الآخر، إذ بدأت بعض الظواهر السلبية الناجمة عن الإفراط في استخدام هذه البرامج تظهر بشكل متزايد خلال الفترة الأخيرة.

ولعلّ أهم هذه الظواهر هي ما يمكن تسميته بـ«العزلة الاجتماعية الاختيارية» والتي تشكّل نوعاً جديداً من العزلة يُضاف إلى «العزلة الاجتماعية الإجبارية» الناتجة أساساً عن حالة الأزمة الراهنة، والمتجسدة بالنزوح والهجرة واللجوء من وإلى أماكن مختلفة.

فإذا ألقينا نظرة سريعة على المدة التي يقضيها مستخدمو هذه البرامج، فسنجد أن قسماً كبيراً منهم يقضي مدةً لا تقل عن 3 – 4 ساعات «متصلة أو منفصلة» يومياً، بل حتى أن بعضهم – والذين يُسمَّون في أوساطهم بـ «المدمنين»– يمضي فترات قد تصل إلى 7 – 8 في اليوم الواحد!!، وقد يقضي «المدمن» منهم أياماً على النت ويملك أكثر من حساب على أكثر من صفحة، دون أن يمارس أي نشاط اجتماعي حقيقي بل يقتصر نشاطه كله على الفضاء الافتراضي والجلوس أمام الشاشة.

ولا تقتصر الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الجانب الاجتماعي فقط، بل إنها تمتد لتطال نواحي وجوانب أخرى تصل لدرجة الأذية الجسدية. وتصيب مستخدميها بمشاكل صحية عديدة قد تؤثر في تغيير مجرى حياتهم كلياً ومن خلال طرق متعددة، حيث أنها تؤدي مع مرور الوقت إلى أمراض دائمة لا سبيل إلى علاجها بشكل نهائي، منها آلام المفاصل وخاصة في العمود الفقري والرقبة نظراً لاضطرار ممارسها للانحناء أثناء الدردشة ولفترات ليست بالقليلة، بالإضافة إلى الإجهاد البالغ الذي يصيب عينيه بسبب اضطراره للتركيز الكبير أثناء قراءته الأحرف والعبارات ذات الحجم الصغير.

فيا أيها المدردشون والمدردشات:
العزلة لا تُواجَه بالعزلة، وصدق المثل القائل: «كل شي زاد عن حدُّو قلب ضدو».



ولنا خطنا الأحمر

■ نور أبو فرّاج

إذا ما قرر رجلٌ من قبيلة ما في إحدى الغابات الإفريقية النائية إشعال نار أمام خيمته ذات صباح، يمكن للولاياتُ المتحدة الأمريكية أن تشن حرباً ضد ذلك المسكين بحجة ارتكابه فعلاً «شنيعاً» يهدد أمنها القومي وسلامة مواطنيها الذين يعملون في مكاتب ضيقة أو يتمددون على أريكة كبيرة في إحدى الشقق التي تشغل طابقاً مرتفعاً من ناطحة سحاب..!! لا حدود للمخاطر التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، لا يمكن التنبؤ بها أو حصرها فكل شيء قابل لأن يصبح «مقلقاً» و«خطيراً» و«متجاوزاً للخطوط الحمر».

وما أن يُحدد العدو ويُتخذ القرار بالحرب، حتى تبدأ الآلة الإعلامية الضخمة بالعمل لإيقاظ أولئك النائمين على الأرائك من الخطر المتربّص بهم، وأقناعهم بأن هناك ثمناً يجب لهم أن يدفعوه لأنهم المدافعون عن «الإنسان والعدل والحرية والديمقراطية..»، ولأن مصالحهم في خطر. في الوقت الذي تشرعن فيه «الحروب المقدّسة» في الداخل تضخّ رسائل إعلامية مخالفة تماماً للخارج، لإقناع الشعوب –التي سيتم عمّا قريب تحريرها– بأن زمن الحديث عن السيادة الوطنية قد ولّى، وأن الوقوف في وجه «الاحتلال» هو وقوف في وجه التطوّر والتحرر، هو دعمٌ للدكتاتوريات والتخلّف والفوضى..

كيف يمكن للخطاب الأمريكي إحتواء وتبرير هذا التناقض بين الترويج لفلسفة الانفتاح ومركزة الثروة؟ أو الترويج للإنغلاق الشديد عند الحديث عن الأمن الأمريكي وتضخيم الشعور بالاستهداف والخطر

كيف يمكن للخطاب الأمريكي إحتواء وتبرير هذا التناقض بين الترويج لفلسفة الانفتاح ومركزة الثروة؟ انفتاح الأسواق الكوكبية أمام البضائع الأمريكية ومنتجات الشركات متعددة الجنسيات، انفتاح العقول أمام مفردات الثقافة الأمريكية من أفلام هوليودية وأغانٍ وموسيقا و«أنماط حياة» أمريكيةٍ يتم التسويق لها في كل مناسبة؟ أو الترويج لفكرة جعل الكرة الأرضية مجرّد قرية كونية صغيرة بالاستفادة من التقّنيات الحديثة، وإقناع الشعوب والحكومات بضرورة التخلي عن «الطمع» والأنانية» والقبول «بالمشاركة» و«الانتفاع المشترك» من الموارد والثروات الباطنية والطبيعية التي صادفَ أن تُخبأ وتدفن في أراض قصيّة، كي تكلّف الأمريكيين عناء الذهابِ والبحث عنها!

وفي الوقت ذاته الترويج للإنغلاق الشديد عند الحديث عن الأمن الأمريكي وتضخيم الشعور بالاستهداف والخطر من جميع الإرهابيين والدكتاتوريين والجواسيس وحتى الكائنات الفضائية..!! والأهم من ذلك كله الإنغلاق الشديد في حماية المصالح وتوزيع الثروة وحصرها بالمحظوظين من «1%»؟!

رغم أن الحديث عن مركزة الثروة وفتح الأسواق والتدخل الأمريكي في حياة الشعوب أصبح مكروراً مملاً في نظر البعض، لكنه يعود اليوم للسطح جلياً بالنسبة للكثيرين كما لو أنهم اكتشفوه الآن إثر شعورٍ مباغت بالظلم. بعد أن استيقظوا علىٰ مشهدٍ واقعٍ مضطرب، يحاول أن يدفع بهم لتسليم الإرث الوطني الوحيد الذي كانوا يعتزوّن به –مكللاً بذلك سلسلة الخسارات التي تراكمت طوال سنتين– وتوديع رموز كيوسف العظمة وأبطال الثورة السوريةً الكبرى باعتبارهم «دونكيشوتيّين» ينتمون لزمن آخر، بعد ما نالت هذه الرموز ما نالته طوال سنوات من تهميش وتجاهل أو توظيف ممجوج خطابيٍ سطحي أفرغها من معنّاها.

هناك من يحاول اليوم إقناع السوريين بأن التدخل الخارجي ليس احتلالاً بحكم «الظروف» و«المستجدات الميدانية»، وآخرون يروجون لفكرة قبول تدخل خارجي علني وصريح ومدمّر بحجة أن البلاد غدت ساحةً مفتوحة للصراع الدولي، هم يحاولون إقناع السوريين بكل ذلك ممهدين للحظة «سقوط دمشق» إثر بغداد .. لكن هيهات أن يقتنع السوريون..!!

«لؤي عيادة» يعود إلى الأرض

تميزت كتابات الصحفي والكاتب السوري لؤي عيادة الذي رحل عن عمر يناهز الستين، بعد معاناة طويلة مع المرض. بلغة سلسة وبسيطة معبرة ومستمدة من روحه الدمثة وتواضعه ومرحه ومحبته للناس. والصحفي لؤي عيادة من مواليد دير الزور عام 1952يحمل إجازة في الآداب قسم اللغة العربية من جامعة دمشق، ممثل وعضو في نقابة الفنانين، ومن مؤسسي المسرح الجامعي. كتب للإذاعة، وكتب في الجرائد المحلية، عمل رئيساً للمكتب الصحفي لنقابة الفنانين. وأعد برنامجاً إذاعياً عن المسرح حمل عنوان «آفاق مسرحية»، وكتب عدة مسرحيات– من مؤلفاته المطبوعة «عودوا إلى الأرض»، و«الرجل الذي حارب نفسه»، و«سر المغارة». كما كتب عدة سهرات ومسلسلات تلفزيونية. انتسب لؤي منذ سنوات الدراسة الثانوية إلى الحزب الشيوعي السوري، وساهم في أغلب الفعاليات والأنشطة الحزبية والطلابية في دير الزور. واستمر بنشاطه السياسي والأدبي بعد أن انتقل إلى دمشق للدراسة.

ماذا يعنون عندما يقولون؟

■ ي ص

خلط الأوراق

عندما تكون قد تعودت أن تربح من خلال ترتيب الأوراق التي في يدك ويكشفك أحدهم يوماً ما ويصيح بك: «غشاش .. غشاش» ويطلب منك تسليم أوراق اللعب يكون الحل الأمثل أن تخلط تلك الأوراق أمام الجميع وتبدأ اللعبة من جديد لأنك إن سلمت الأوراق تكون قد خسرت.. أما إذا خلطتها فإنك قد تربح مرة أخرى..

الأوراق والبورصة

تتحرك الدول الغربية والقوى الإقليمية التابعة لها في السياسة الدولية بأسلوب يشبه إلى حد بعيد مضاربات الأسواق وحركات البورصة وتصبح المواقف هي السلعة التي تشترى وتباع حيث يتم طرح «الأوراق» على الطاولة بانتظار المزايدة الأعلى أو السعر الأمثل الذي قد يأخذ شكل ورقة أخرى قد تحمل فائدة آنية أو أي شكل آخر من أشكال الدعم المادي أو النفوذ السياسي بغض النظر عن أي «ثوابت» يحلو للكثيرين الاستظلال بها بسذاجة طفولية..

شياطين الموت

الأزمة السورية لا تحب الاستقرار ولا تعرفه.. ولا يعود ذلك إلى طبيعة الحالة السورية فقط.. فالكل قد «دحش» أصابعه الوسخة في الجرح السوري ليزيد من اتساعه.. وأصبح تصدير شياطين الموت عملاً يومياً لأجهزة المخابرات المعنية وغير المعنية بالأزمة بغية رمي القمامة المحلية في المحرقة السورية..

القوة من الداخل

لكن الأيام الأخيرة قد حملت معها من العجب الكثير، وفي أوج التوتر الشعبي المرافق للحملات الإعلامية «المبشرة» بالعدوان، أصبحت قلوب السوريين في المهجر تخفق بسرعة تتابع أي تصريح عاجل أو اعتيادي وتتدفق الرسائل إلى الداخل، تسأل بلهفة عن البلد وحال البلد، لكنه يصطدم بالسخرية المرة لمن بقي في بيته أو من استفاد من الطقس الجميل للخروج في نزهة صغيرة أو لحملة تسوق طارئة.. استخلص البعض الحقيقة التالية : «اذا بدك تقوى.. احكي مع السوري اللي جوا..».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/09/13» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

صراخ «رقمي».. سجن «افتراضي»..!



■ يسار صالح

غبار إلكتروني

أتعرفون ذلك العجوز الذي يجلس دائماً أمام باب بيته..؟! ذلك الهرم الذي تخلت عنه أسرته وأولاده وهجره أصدقاؤه ولم يعد يملك سوى كرسي خشبي صغير يضعه على تلك الزاوية..!.

هو موجود في كل حارة.. وكل حارة تكرهه.. يضايق كل من تلتقي به عيناه.. يعنف الأولاد، ويخطف كرتهم كلما دنت صوبه.. يزعق في وجه جيرانه.. يعنف الصبايا ويشتمهن.. يبحث عن شجار مع شبان الحي.. وإذا لم يجد من ينغص عليه حياته يصرخ في الليل على الكلاب الشاردة ويقذفهم بالحجارة.. تماماً كما هذا الإنسان الذي يتحدث ويجادل ويصرخ بلا توقف، يحوي «الفيسبوك» أشخاصاً على صورته ومثاله.. وهم بالتأكيد ليسوا عجائز مثله.. لكنهم يملؤون الفضاء بالحروف.. يلوثون الهواء بالصراخ.. وهم.. مثله.. يعلقون على كل شيء.. يعلمون بكل شيء.. يشتمون ..يرغون ويزبدون.. فقط للحصول على قليل من الاهتمام..

صراخهم ملأ الفضاء.. فيه كتابات يومية، يضرب القدم بالأرض «حَرَداً» واستنكاراً لخبو شعلة «الثورة».. ولم يخطر ببال هذا «المناضل» أن يعود إلى «قياداته المباشرة» –صاحبة القرار منها بالطبع– لتحديد مكامن الضعف في حراكه.. لإعادة البوصلة إلى اتجاهها الصحيح بدلاً من الاستمرار بالاحتشاد الأعمى حول شعارات إلكترونية طنانة مل منها الجميع.

من الإنسان.. ولأجله

لم يدرك بعد بأن عليه عدم الاكتفاء بدائرة ضيقة من الأصدقاء الافتراضيين تجتر الحقد في حلقة مفرغة، بأن عليه تقويم مداركه، وتنقيح أفكاره، وتعريضها للشمس مثلما يفتح الجميع نوافذ منازلهم في أول أيام الربيع.. بدلاً من أن يتحدث عن نصر إلهي وفتح قريب من «كتائب» و«ألوية» تكاثرت، فَفاجأت أكثر السوريين تشدداً..

وجوه غريبة لا تعبر عن أحد.. عبوس مفتعل وفوهات بنادق توجه للأعلى.. تثير النفور الفوري كلما أتت على ذكر «الله» الذي يبدو أنه يتحاشى التعاطي معها.. تقفز الأمثلة تباعاً أمام العين.. ومع كل كلمة تُقرأ من ورقة بيضاء المظهر سوداء الأفكار.. وبين كل «رفعة سبابة»، يبتعد المستمع أكثر فأكثر، ثم يعود ليعبس في وجه من يتهمه بأنه وقع في فخ «أسطورة حماية الأقليات» فيشير إلى الشاشات ولسان حاله يقول: «وهاد؟؟ شو بعمل فيه؟».

الحرية ليست طائفية.. والظلم لا يرتدي حجاباً أو صليباً.. وأنّات الفقر وآهات التعذيب لا تحتاج لصك إلهي وهي أشد بلاغة من أي حديث، لأنها ببساطة مفهومة من الإنسان.. ولأجله.. أياً كان.. وفي كل مكان..

غياب في الذاكرة

وللعلم فقط.. توجد قرية كبيرة تقع في أقصى الريف الشرقي السوري النائي تتعرض بشكل يومي لقذائف وصواريخ لا تعد ولا تحصى، حتى صارت مضرب المثل في الخراب والشؤم.. يهجرها أهلها بالعشرات يومياً في مشهد «تغريبة» قديم جديد..

هي واحدة من مناطق عديدة تلاشت تحت سحب الغبار حتى غابت عن الذاكرة.. وجوه عابسة وثياب بالية لآلاف البشر، تعوّد الكثيرون منذ سنوات على تحاشيهم في المدن الكبيرة بسبب لهجتهم الجلفة وملامحهم القاسية وسذاجتهم المفرطة، إنهم أبناء سوريا من الدرجة الرابعة أو الخامسة على أفضل تقدير.

مرثيات

في المقابل.. تطالعنا مرثيات يومية لمناطق أخرى تبدو أوفر حظاً في استجداء دموع السوريين.. ومنشوراتهم، وصورهم، والسواد والكآبة في تعليقاتهم.. تبدو أكثر قرباً منهم –وإن كانت تلك المناطق ذاتها مجهولة الهوية والنسب منذ عدة شهور فقط– فقط لأنها موضة هذا الأسبوع على الجدران الإلكترونية.. لن يستطيع «النفاق الرقمي» تغطية حقيقة «أصحاب القلوب الحنونة» و«دعاة حملات النخوة والمروءة» وخطابات «الداعمين والناشطين» الفيسبوكية.. فبدلاً من تغيير صورة البروفايل وتعداد أسماء الشهداء ونشر صور الأطفال والنساء المهجرين والمبعدين.. عليه أن يكون قادراً على تحمل رائحة عرق شيخ سبعيني لم تسعفه عكازه في مسيره الصحراوي الطويل، فيضع الكتف تحت الكتف بدلاً من أن يكفهر وجه «المناضل» ذاته عندما يضطر إلى الجلوس بجانبه في أي وسيلة نقل عامة..

بدلاً من صورة..

في هذه الظروف الحالكة.. يعد الابتسام في الوجوه نضالاً.. ضم الأطفال نضال.. مواساة العجزة نضال.. قسم الرغيف والمشاركة بنقطة الزيت وقطعة الجبن نضال.. أعط مقابل كل كلمة فيسبوكية لقمة لأول محتاج تراه.. واستبدل كل صورة جديدة على حائطك برغيف خبز.. فلن تقدم صورة لـ«عدسة شاب متفزلك» أو كلمة «حداد» سوداء.. أو مرثية كئيبة عن «السلمية» أو «حمص» أو «حلب»، شيئاً ولن تؤخر.. ولن تجزي هذه الأساليب «التثاقفية» المترفعة عن رائحة الدماء والعرق بعطور مستوردة هجينة سوى مئات الإعجابات الفارغة ومئات الشتائم العادلة.

الحرية ليست طائفية والظلم لا يرتدي حجاباً أو صليباً وأنّات الفقر وآهات التعذيب أشد بلاغة من أي حديث لأنها ببساطة مفهومة من الإنسان أياً كان وفي كل مكان..

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org



العدوان.. وحزم الحقائب

يبدو أن مشهد الانقسام الاجتماعي والسياسي على مسألة العدوان على سورية، وسط الجدال المحتدم في الداخل والخارج حولها، قد تقدم بقوة على صورة الانقسام الأولي في الأزمة السورية الذي طالما قسّم الشعب إلى ضفتين متناحرتين، انقساماً مدمراً مازال السوريون يدفعون ثمنه غالياً من دمائهم ووحدة بلادهم ومستقبل أبنائهم.

يمكن اليوم وبسهولة ملاحظة اتساع الجبهة المعادية بشدة للعدوان على سورية في أوساط السوريين، مقابل دعوات «بعض المعارضين» البائسة لتأييد هذا العدوان، وانكشاف مدى هشاشة وتفاهة الخطاب المستجدي للأمريكيين وأتباعهم، رغم كل مؤشرات الأزمة والتراجع عند المحور الأمريكي. وفي الجهة الأخرى ظهرت حالات هلع عند «البعض» من المحسوبين في صفوف الموالاة. فأخذ الناس يتندرون أن حركة المطارات في الدول المجاورة قد انتعشت مع حزم كثير من «أمراء» الحرب لحقائبهم الثقيلة، وأخذهم لإجازة قد تطول!!.

و بعيداً عن التفاصيل، يبدو لافتاً بشدة أن الإعلام عموماً «ومعه وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد ما» لايزال متأخراً كالعادة، رغم التغيرات التي طرأت على الوضع العالمي والمشهد الداخلي، ومصراً على إنكار التطورات الاجتماعية والسياسية في الداخل السوري. ومن الواضح تماماً أن طرفي الصراع المدمر يخشون إتمام عملية الفرز في الساحة السورية على أسس حقيقية وطنياً واجتماعياً، مثلما يخشون فقدان «سجن الأزمة» المفروض على الشعب السوري عبر امتصاص دمه وإيصاله إلى حافة اليأس والانهيار، ثم محاولة احتكار تمثيله حصرياً.

الواضح اليوم أن المسافات الوهمية التي فرضت قسرياً طيلة الأزمة مثل جدار راسخ بين جماهيرالشعب السوري، قد بدأت بالذوبان والانهيار مع اتساع الجبهة الشعبية المناهضة للتدخل الخارجي بكل أشكاله، الأمر الذي يترافق عملياً مع تهافت مقولتي «إسقاط النظام» و«الحسم العسكري» في الجبهة الداخلية، وهو ما يعني بدء تفكيك الثنائية الوهمية «معارضة– نظام» في الوعي الاجتماعي، وبدء تشكل الفضاء السياسي الجديد بقوة الأمر الواقع، الأمر الذي سوف يتزامن مع انطلاق الحل السياسي الذي بات أقرب من أي وقت مضى خاصة مع تغير موازين القوى في العالم .